الأهلي
NCB

مستند العرض

مستند العرض

الصادر عن البنك الأهلي التجاري والموجه إلى مساهمي مجموعة سامبا المالية بشأن العرض المقدم لمساهمي مجموعة سامبا المالية لغرض دمج مجموعة سامبا المالية في البنك الأهلي التجاري مقابل إصدار أسهم جديدة لهم في البنك الأهلي التجاري وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ

يتضمن هذا المستند معلومات مهمة حول صفقة الاندماج، وبالتالي ينبغي قراءة هذا المستند بشكل كامل ومراجعة كافة أقسامه بعناية، لا سيما قسم "*إشعارمهم*" وقسم (١) "*عوامل المخاطرة*"، وذلك قبل التصويت على قرارات الاندماج. وفي حال وجود أي شك بخصوص التصويت الذي ينبغي اتخاذه في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج، فإننا نوصي بأن يتم الحصول على استشارة مالية مستقلة من أي مستشار مالي مستقل ومرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية.

أبرم البنك الأهلي التجاري ("**البنك الأهلي**") اتفاقية اندماج بتاريخ ١٤٤٢/٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م) مع مجموعة سامبا المالية ("**مجموعة سامبا**") (ويُشار إليها بـ "**اتفاقية الاندماج**") وذلك لغرض دمج مجموعة سامبا في البنك الأهلي ونقل جميع أصولها والتزاماتها إلى البنك الأهلي ("**صفقة الاندماج**")، وذلك مقابل قيام البنك الأهلي بإصدار مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (١,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد لصالح المساهمين في مجموعة سامبا ("**أسهم العوض**") وذلك من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من ثلاثين مليار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (٤٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وزيادة عدد أسهمه من ثلاثة مليارات (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى أربعة مليارات وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (٤,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم والتي تمثل زيادة بنسبة ٤٩,٣٪ في رأس المال الحالي للبنك الأهلي، علماً بأن صفقة الاندماج تخضع للشروط المحددة في اتفاقية الاندماج والملخصة في القسم (٢-٣-١) ("*اتفاقية الاندماج*") من هذا المستند، وأنه لا يجوز تعديل أو التنازل عن أي من هذه الشروط إلا بموافقة كلا البنكين. وقد قام البنك الأهلي بتاريخ ١٤٤٢/٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م) بالإعلان عن إبرام اتفاقية الاندماج ونيته المؤكدة للاستمرار في صفقة الاندماج وتقديم عرض لمساهمي مجموعة سامبا لهذا الغرض.

إن جميع الأسهم في البنك الأهلي من فئة واحدة ولا يعطي أي سهم لحامله حقوق تفضيلية. وستصدر أسهم العوض من نفس فئة أسهم البنك الأهلي الحالية وبنفس الحقوق التي تتمتع بها. وبموجب صفقة الاندماج، سيتم نقل جميع أصول مجموعة سامبا والتزاماتها إلى البنك الأهلي مقابل قيام البنك الأهلي بإصدار أسهم العوض لمساهمي مجموعة سامبا، حيث سيحصل مساهمي مجموعة سامبا المقيدين بسجل مساهمي مجموعة سامبا بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج على عدد (٠,٧٣٩) سهم في البنك الأهلي مقابل كل سهم يملكونه في مجموعة سامبا ("**معامل المبادلة**"). وعند نفاذ قرار الاندماج، فسيستمر البنك الأهلي في الوجود، أما مجموعة سامبا فستنقضي بقوة النظام وستلغى جميع أسهمها وفقاً للأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ. ويشار إلى البنك الأهلي بعد نفاذ قرار الاندماج بـ "**البنك الدامج**" (لمزيد من المعلومات حول إتمام صفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (٢-٤) ("*الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج*").

وسيتم تحديد إجمالي قيمة صفقة الاندماج بناءً على قيمة أسهم العوض. ويبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره أربعة عشرة مليار وسبعمائة وثمانين مليون (١٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض مبلغ وقدره ستة وخمسين مليار وتسعمائة وثلاثة ملايين (٥٦,٩٠٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بناءً على معامل المبادلة وسعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي البالغ ٣٨,٥٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج). وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم تضمينها في القوائم المالية للبنك الأهلي في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي في أخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج، وتجدر الإشارة إلى أن تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض قد يؤثر على تحديد قيمة الشهرة (ولمزيد من التفاصيل عن انخفاض قيمة الشهرة بعد الاندماج، يرجى مراجعة القسم (١-١-١٨) "*المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة الشهرة بعد الاندماج*" من هذا المستند).

وتجدر الإشارة إلى أن إتمام صفقة الاندماج مشروط بالحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج والحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج. ولمزيد من التفاصيل حول شروط صفقة الاندماج والإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة، الرجاء مراجعة القسم (٢-٣-١) ("*اتفاقية الاندماج*") والقسم (٢-٤) ("*الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج*") من هذا المستند. وللتوضيح، فإنه في حال وافقت النسبة المطلوبة – وهي ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل - من مساهمي

مجموعة سامبا في الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج على قرارات الاندماج وتحقق جميع شروط صفقة الاندماج الأخرى، فستنقضي مجموعة سامبا بقوة النظام وستلغى جميع أسهمها وستنتقل جميع أصولها والتزاماتها إلى البنك الدامج. وعند إتمام صفقة الاندماج، سيحصل جميع مساهمي مجموعة سامبا (بما في ذلك المساهمين الذين صوتوا بالرفض أو لم يشاركوا في التصويت) على أسهم العوض في البنك الدامج وفقاً لمعامل المبادلة.

وفي حال تم قبول العرض بالكامل من قبل مساهمي مجموعة سامبا على صفقة الاندماج (وذلك من خلال موافقة الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا على صفقة الاندماج) وتحقق جميع شروط صفقة الاندماج الأخرى، فسيصبح مساهمي مجموعة سامبا مالكين لما نسبته ٣٢,٦٪ من رأس مال البنك الدامج (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين). وسيكون لمالكي أسهم العوض الحق في الحصول على الأرباح الموزعة التي يقوم البنك الدامج بالإعلان عنها بعد تاريخ نفاذ قرار الاندماج. كما سينتج عن ذلك عدد من التغييرات في تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج وذلك من تاريخ نفاذ قرار الاندماج. (ولمزيد من التفاصيل حول التغييرات المقترحة على تشكيل مجلس الإدارة، الرجاء مراجعة القسم (٢-٣-١) ("*اتفاقية الاندماج*"). وسينتج عن إتمام صفقة الاندماج زيادة رأس مال البنك الأهلي من ثلاثين مليار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (٤٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. ولمزيد من التفاصيل عن آثار صفقة اندماج على البنك الأهلي ومجموعة سامبا ودوافعها، يرجى مراجعة القسم (٢-٢) ("*مبررات ودوافع الاندماج*") من هذا المستند.

تحول البنك الأهلي التجاري بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٩ الصادر بتاريخ ١٤١٧/١١/٢٣هـ (الموافق ١٩٩٧/٠٣/٣١م) إلى شركة مساهمة مقيدة في السجل التجاري برقم ٤٠٣٠٠٠١٥٨٨ وتاريخ ١٣٧٦/١٢/٢٧هـ (الموافق ١٩٥٧/٠٧/٢٤م) صادر من مدينة جدة، وهو مرخص من قبل البنك المركزي السعودي بمزاولة الأعمال المصرفية وأنشطة التمويل وخاضع لإشرافه. ويبلغ رأس مال البنك الأهلي ثلاثين مليار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى ثلاثة مليارات (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد مدفوعة بالكامل ومدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

وبتاريخ هذا المستند، يتمثل المساهمون الكبار في البنك الأهلي في المساهمين التالية أسماؤهم: صندوق الاستثمارات العامة (بنسبة ملكية تبلغ ٤٤,٢٩٪)، والمؤسسة العامة للتقاعد (بنسبة ملكية تبلغ ٥,٣٦٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٥,١٨٪)، ويتمثل المساهمون الكبار في مجموعة سامبا في المساهمين التالية أسماؤهم: صندوق الاستثمارات العامة (بنسبة ملكية تبلغ ٢٢,٩٪) والمؤسسة العامة للتقاعد (بنسبة ملكية تبلغ ١١,٥٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٧,١٪).

وتجدر الإشارة إلى أن صفقة الاندماج تنطوي على وجود أطراف ذوي علاقة، حيث يعد كل من صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من كبار المساهمين في كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا ولدى كل منهم ممثلين في مجلس إدارة كلا البنكين. ووفقاً لمتطلبات الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، فإنه لا يحق للمساهم الذي يملك أسهم في البنك الأهلي ومجموعة سامبا - بما في ذلك المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة - التصويت على قرارات الاندماج إلا في الجمعية العامة غير العادية لأحد البنكين (لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، الرجاء مراجعة القسم (٢-٥) ("*الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة بصفقة الاندماج*").

كما يوجد لعدد من أعضاء مجلسي إدارة البنك الأهلي ومجموعة سامبا مصلحة في صفقة الاندماج. وقد قام كل من الأستاذ/ سعيد محمد الغامدي والأستاذ/ راشد إبراهيم شريف والأستاذ/ مارشل شارلز بايلي والأستاذ/ ديفيد جيفري مييك (بصفتهم ممثلين لصندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة البنك الأهلي)، والمهندس/ أنيس أحمد مؤمنة (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة البنك الأهلي ومالكاً لأسهم بشكل مباشر وغير مباشر في مجموعة سامبا)، والأستاذ/ سعود سليمان الجهني (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتقاعد في مجلس إدارة البنك الأهلي) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة البنك الأهلي وقد امتنعوا إثر ذلك عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة البنك الأهلي الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج.

كما قام كل من الأستاذ/ يزيد عبدالرحمن الحميّد (بصفته ممثل لصندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة مجموعة سامبا)، والدكتور/ إبراهيم سعد المعجل (بصفته ممثل لصندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة مجموعة سامبا ومالكاً لأسهم في البنك الأهلي)، والأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة مجموعة سامبا)، والأستاذ/ علي حسين علي رضا (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتقاعد في مجلس إدارة مجموعة سامبا ومالكاً لأسهم في البنك الأهلي)، والدكتور/ وليد سلميان أباني (نظراً لأنه يملك أسهم في

البنك الأهلي) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة مجموعة سامبا وامتنعوا عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة مجموعة سامبا الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج. (لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، الرجاء مراجعة القسم (٢-٥) (*"الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة بصفقة الاندماج"*).

وفي حال نتج عن عملية احتساب عدد الأسهم المستحقة لأي من مساهمي مجموعة سامبا بناءً على معامل المبادلة كسور أسهم، فسيتم تقريب الرقم الناتج إلى أقل رقم صحيح. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد مساهمي مجموعة سامبا يملك (١٠٠) سهم في مجموعة سامبا سيخصص له (٧٣) سهم من أسهم العوض وليس (٧٤) سهم. وسيتم تجميع كسور الأسهم وبيعها في تداول بالنيابة عن مساهمي مجموعة سامبا ومن ثم سيتم توزيع المتحصلات الناتجة عن عملية بيع كسور الأسهم على مستحقيها كلاً حسب ما يستحقه، وذلك بعد خصم التكاليف المتعلقة بعملية بيع كسور الأسهم من إجمالي متحصلات بيع كسور الأسهم.

وبعد إصدار أسهم العوض، ستكون ملكية مساهمي البنك الأهلي الحاليين ما نسبته ٦٧,٤٪ من رأس مال البنك الدامج (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين)، وسيملك مساهمي مجموعة سامبا ما نسبته ٣٢,٦٪ من رأس مال البنك الدامج (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين). وسيكون لأسهم العوض الحق في الحصول على الأرباح الموزعة التي يقوم البنك الدامج بالإعلان عنها بعد تاريخ نفاذ قرار الاندماج.

كما قد قام البنك الأهلي بتقديم طلب إلى هيئة السوق المالية لتسجيل وطرح أسهم العوض وتقديم طلب إلى شركة السوق المالية السعودية (تداول) لقبول إدراج أسهم العوض في تداول، وقد تم تقديم هذا المستند لهيئة السوق المالية وتم الموافقة على نشره. كما تم استيفاء كافة متطلبات هيئة السوق المالية، ومع مراعاة صدور الموافقات اللازمة من الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج، فقد تم الحصول على كافة الموافقات النظامية المتعلقة بصفقة الاندماج وزيادة رأس مال البنك الأهلي (ولمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة القسم (٢-٤-١) (*"الموافقات الحكومية"*).

إن هذا المستند صادر من البنك الأهلي وموجه إلى مساهمي مجموعة سامبا. وقد تم إعداد هذا المستند وفقاً لمتطلبات المادة (٣٨) من لائحة الاندماج والاستحواذ ولا يتحمل البنك الأهلي أي مسؤولية عن صحة ودقة المعلومات المتعلقة بمجموعة سامبا والواردة في هذا المستند، حيث إن جميع المعلومات الواردة في هذا المستند والمتعلقة بمجموعة سامبا وشركاته التابعة تستند إلى المعلومات المقدمة من مجموعة سامبا بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من مجموعة سامبا خلال مرحلة إجراء البنك الأهلي - بمساعدة مستشاريه - دراسات العناية المهنية اللازمة بشأن مجموعة سامبا. كما تجدر الإشارة إلى أن مجموعة سامبا ملتزمة بموجب اتفاقية الاندماج، وذلك بتزويد البنك الأهلي بجميع المعلومات الخاصة بمجموعة سامبا والمطلوبة لغرض إعداد هذا المستند. كما قدمت مجموعة سامبا بموجب اتفاقية الاندماج ضماناً للبنك الأهلي (بحسب ما هو متعارف عليه في مثل هذه الحالات) فيما يتعلق بصحة واكتمال المعلومات (من جميع الجوانب الجوهرية) المقدمة للبنك الأهلي بشأن صفقة الاندماج وذلك كما في تاريخ تقديمها بما في ذلك المعلومات التي تم تقديمها خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة وإعداد المستندات المتصلة بالاندماج بما فيها هذا المستند، وأن المعلومات المقدمة غير مضللة من جميع الجوانب الجوهرية. كما قدمت مجموعة سامبا ضماناً بموجب اتفاقية الاندماج بأنها لم تقم بشكل متعمد بإخفاء أي معلومات جوهرية متصلة بصفقة الاندماج عن البنك الأهلي، وذلك باستثناء المعلومات التي تم حجبها بعلم البنك الأهلي خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة، علماً بأنه تم حجب هذه المعلومات نظراً لسريتها أو حساسياتها أو لوجود قيود نظامية تمنع الإفصاح عنها.

وينبغي على المساهمين قراءة هذا المستند بشكل كامل ومراجعة كافة أقسامه بعناية، لا سيما قسم *"إشعار مهم"* وقسم (١) ١*"عوامل المخاطرة"*، وكذلك قراءة تعميم مجلس إدارة مجموعة سامبا بشكل كامل وبعناية وذلك قبل التصويت على قرارات الاندماج.

قام البنك الأهلي بتعيين شركة جي بي مورقان العربية السعودية كمستشار مالي فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

المستشار المالي

J.P.Morgan

لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات مستند العرض هذا. ولا تقدمان أي تأكيد يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا المستند أو عن الاعتماد على أي جزء منه.

تم نشر مستند العرض هذا في: ١٤٤٢/٦/٢٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٩م) وقد تم إعداده باللغتين العربية والانجليزية، وتعتبر اللغة العربية هي اللغة المعتمدة وبالتالي في حال وجود اختلاف بين النص العربي والإنجليزي فسيؤخذ بالنص العربي.

إشعار مهم

يحتوي هذا المستند على معلومات مفصلة عن صفقة الاندماج. ويهدف هذا المستند إلى تقديم معلومات لمساهمي مجموعة سامبا حول صفقة الاندماج والعرض المقدم من البنك الأهلي إلى مساهمي مجموعة سامبا فيما يتعلق بصفقة الاندماج. وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على موافقة مساهمي مجموعة سامبا على صفقة الاندماج هو أحد شروط إتمام صفقة الاندماج. وسيتم اعتبار تصويت مساهمي مجموعة سامبا على صفقة الاندماج مبنياً على المعلومات الواردة في هذا المستند وتعميم مجلس إدارة مجموعة سامبا.

لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات مستند العرض هذا . ولا تقدمان أي تأكيد يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا المستند أو عن الاعتماد على أي جزء منه.

إن المعلومات والبيانات والإفادات الواردة في هذا المستند تم تقديمها كما هي في تاريخ نشر هذا المستند، ما لم يتم تحديد تاريخ آخر لأي من المعلومات أو البيانات أو الإفادات الواردة في هذا المستند. وبالتالي فإن المعلومات الواردة في هذا المستند عرضة للتغير بعد تاريخ نشر هذا المستند. وعليه، فإن نشر هذا المستند لا يعني بالضرورة عدم تغير أي من الوقائع والمعلومات الخاصة بالبنك الأهلي أو مجموعة سامبا أو أي من شركاتهم التابعة الواردة في هذا المستند. كما ينبغي عدم اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا المستند على أنها توقعات أو تنبؤات حول الأداء المالي المستقبلي للبنك الدامج أو أي من شركاته التابعة، كما ينبغي عدم اعتبار أي إفادة في هذا المستند على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدامج ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية سهم البنك الأهلي في الفترات المالية السابقة (ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١) ("*عوامل المخاطرة*") من هذا المستند).

كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تفويض أي شخص بتقديم أي معلومات أو إفادات بالنيابة عن مجلس إدارة البنك الأهلي باستثناء ما هو مفصح عنه في هذا المستند. وعليه، فإنه ينبغي عدم الاعتماد على أي معلومات أو إفادات صادرة عن أطراف أخرى على أساس أنها صادرة عن البنك الأهلي أو شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية أو أي من مستشاري البنك الأهلي فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا المستند من المقر الرئيسي للبنك الأهلي أو من خلال زيارة الموقع الالكتروني للبنك الأهلي (www.alahli.com) أو الموقع الإلكتروني لهيئة السوق المالية (cma.org.sa) أو الموقع الالكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) (www.tadawul.com.sa). وباستثناء مستند العرض، فإنه يجب عدم اعتبار أي من محتويات المواقع الإلكترونية الموضحة أعلاه على أنها تشكل جزء من هذا المستند، ولا يتحمل البنك الأهلي أي مسؤولية عن محتوى تلك المواقع الإلكترونية.

وقد قام البنك الأهلي بتعيين شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية كمستشار مالي للبنك فيما يتعلق بصفقة الاندماج. وتعمل شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية – وهي شركة مرخص لها في المملكة العربية السعودية من قبل هيئة السوق المالية – كمستشار مالي حصري للبنك الأهلي بخصوص صفقة الاندماج، ولن تكون مسؤولة تجاه أي طرف بخلاف البنك الأهلي عن تقديم المشورة حول صفقة الاندماج أو أي مسألة أخرى مشار إليها في هذا المستند. لم تتحقق شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية بشكل مستقل من صحة ودقة المعلومات والبيانات الواردة في هذا المستند. وعليه فإن شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية أو أي من شركاتها التابعة لا تتحمل أي مسؤولية قد تنتج عن عدم صحة أو دقة أو اكتمال أي من البيانات أو المعلومات الواردة في هذا المستند.

التوقعات والإفادات المستقبلية

يتضمن هذا المستند بعض التوقعات والإفادات المستقبلية المتعلقة بالبنك الأهلي. وتتمثل التوقعات والإفادات المستقبلية في كونها غير مبنية على حقائق تاريخية أو حالية. ومن الممكن أن يستدل على هذه الإفادات المستقبلية من خلال استخدام مفردات وعبارات مستقبلية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر "يتوقع"، أو "يهدف"، أو "يقدر"، أو "ينوي"، أو "يخطط"، أو "سوف"، أو "هدف"، أو "يعتقد"، أو "يسعى"، أو "قد"، أو "سيكون"، أو "يمكن"، أو "ينبغي" أو صيغ النفي لهذه المفردات أو المفردات الأخرى المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وتتضمن الإفادات المستقبلية الواردة في هذا المستند، على سبيل المثال لا الحصر، (١) التقديرات الأولية للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج، والتوقعات المستقبلية للمصروفات الرأس مالية، والنفقات، والإيرادات، والأداء المالي، والظروف المالية، وسياسة توزيع الأرباح، والخسائر، وغيرها من الأحداث المستقبلية، (٢) استراتيجيات العمل، والإدارة والتوسع وتنمية أعمال البنك الأهلي بعد إتمام صفقة الاندماج (٣) صفقة الاندماج والتواريخ التي يتوقع فيها وقوع هذه الأحداث. ولا يمكن الجزم أو التأكيد بإمكانية تحقيق أي من الأهداف أو التوقعات المشار إليها في هذا المستند، ولا يتحمل المستشارين الوارد ذكرهم في قسم ("*دليل الشركة*") من هذا المستند أو أي من مدراءهم أو موظفيهم أي مسؤولية ناتجة عن أي خسارة أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد يتكبدها أي شخص نظراً لاعتماده على أي بيانات أو بسبب إغفال أي معلومات لم يتم تضمينها في هذا المستند.

وينبغي الإشارة الى أن هذه الإفادات المستقبلية تتضمن مخاطر قد تكون ظاهرة أو غير ظاهرة، وعوامل أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الاستراتيجيات أو الأحداث بشكل جوهري عن تلك التي تضمنتها هذه الإفادات صراحة أو ضمناً. وتعتبر المخاطر المتعلقة بالإفادات المستقبلية خارج سيطرة البنك الأهلي ولا يمكن تقديرها بشكل دقيق، مثل أوضاع السوق المستقبلية وسلوك المشاركين الآخرين في السوق ولهذا ينبغي عدم الاعتماد على هذه الإفادات بشكل كامل. كما أن هذه الإفادات المستقبلية لا تعتبر ضماناً للأداء الفعلي المستقبلي للبنك الأهلي ولم يتم مراجعتها من قبل المحاسبين للبنك الأهلي إلا في الحالات المشار إليها. وتستند هذه الإفادات المستقبلية إلى افتراضات عديدة منها الافتراضات المتعلقة باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية للبنك الأهلي والبيئة التنظيمية التي سيمارس البنك الأهلي أعماله فيها في المستقبل. ونود التوضيح بأن كل الإفادات المستقبلية الشفهية منها والخطية الصادرة عن البنك الأهلي أو أي أشخاص يتصرفون نيابة عنه مقيدة بشكل صريح في مجملها بالإشعار المهم الوارد في هذا القسم.

ومن تلك العوامل والمخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أي تقديرات مستقبلية للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج والتي تمثل تقديرات أولية من مجلس إدارة البنك الأهلي، ولم تخضع للمراجعة المستقلة والتي قد يتم تعديلها بعد دراسة أكثر تفصيل بعد دمج أعمال البنك الأهلي ومجموعة سامبا.
- الأوضاع الاقتصادية والمالية للسوق في المملكة بصفة عامة.
- أداء القطاع البنكي في المملكة والمنطقة بشكل عام.
- قدرة كلا البنكين على ممارسة أعمالهم من خلال الحصول على الموافقات النظامية اللازمة.
- قدرة البنك الدامج على إدارة أعماله وتنميتها.
- قدرة البنك الدامج على الحصول على التمويل أو الحفاظ على رأس مال كاف لتمويل عملياته الحالية والمستقبلية.
- التغيرات في الظروف السياسية أو الاجتماعية أو القانونية أو الاقتصادية في الأسواق التي يزاول فيها البنك الدامج أعماله.
- التغيرات التي تطرأ على البيئة التنافسية في القطاع البنكي في المملكة.
- عدم التزام البنك الدامج باللوائح والأنظمة التي يخضع لها.
- إلغاء أو تعديل معدل الصرف الثابت بين الدولار الأمريكي والريال السعودي.

ولمزيد من المعلومات حول هذه المخاطر، الرجاء مراجعة القسم (١) ("*عوامل المخاطرة*") من هذا المستند.

إن البنك الأهلي لا يعتزم ولا يتحمل أي التزام بتعديل أو تحديث الإفادات المستقبلية الواردة في هذا المستند باستثناء ما هو مطلوب بموجب الأنظمة واللوائح السارية.

ولا يُعد هذا المستند ولا يمكن اعتباره بمثابة استشارة قانونية أو مالية أو ضريبية، وفي حال وجود أي شك بخصوص التصويت الذي ينبغي اتخاذه من قبل أي مساهم في الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج، فإن البنك الأهلي يوصي بالحصول على استشارة مالية مستقلة من أي مستشار مالي مستقل ومرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية.

القيود المتعلقة بنشر وتوزيع مستند العرض

إن هذا المستند موجه لمساهمي مجموعة سامبا، مع مراعاة أي قيود في الأنظمة والقوانين الخاصة بأي دولة مقيدة.

إشعار إلى مساهمي مجموعة سامبا المقيمين خارج المملكة

على الرغم من أن جميع مساهمي مجموعة سامبا يحق لهم حضور الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج والتصويت على قراراتها (مع مراعاة أي قيود قد تكون مفروضة بسبب وجود تعارض في المصالح أو أي قيود أخرى بموجب الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية)، فإنه يجب على مساهمي مجموعة سامبا المقيمين خارج المملكة العربية السعودية الأخذ في الاعتبار بأن هذا المستند لم يتم تقديمه أو تسجيله لدى أي هيئة تنظيمية خارج المملكة العربية السعودية. وعليه، في حال كان أي من مساهمي مجموعة سامبا مقيم في أي دولة تتطلب أنظمتها أن يقوم البنك الأهلي باتخاذ أي خطوات حتى يتمكن المساهم من التصويت على قرارات الاندماج بشكل نظامي، فإنه يجب على المساهم المعني عدم المشاركة في التصويت على القرارات المقترحة في الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج. وفي حال قام المساهم المعني بالتصويت على قرارات الاندماج بالرغم من ذلك، فإنه يحق للبنك الأهلي بالاتفاق مع مجموعة سامبا عدم الاستمرار في صفقة الاندماج إلا في حال أن صفقة الاندماج قد تم الموافقة عليها من قبل الأغلبية المطلوبة من مساهمي مجموعة سامبا دون احتساب الأصوات الخاصة بالمساهم المعني.

عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

تم إعداد القوائم المالية للبنك الأهلي عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٨م و٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير المحاسبية المطبقة في المملكة. كما تجدر الإشارة إلى أن المعلومات المالية الواردة في هذا المستند قائمة على أساس تقديرات الإدارة ولم يتم تدقيقها بشكل مستقل من قبل المحاسبين أو غيرهم باستثناء ما تم النص عليه صراحة بخلاف ذلك، كما أن جميع المعلومات مقدمة بالريال السعودي، باستثناء ما يُفصح عنه بخلاف ذلك.

وقد تم إعداد هذا المستند وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وعليه فقد تختلف المعلومات والبيانات المفصح عنها في هذا المستند عن المعلومات أو البيانات المفصح عنها بموجب أي مستند آخر تم إعداده وفق أنظمة وقوانين أي دولة أخرى. تمثل أسهم العوض أوراق مالية صادرة من شركة سعودية، وعليه فإن هذا المستند وأي مستندات أخرى ذات علاقة بصفقة الاندماج وأسهم العوض قد تم إعدادها أو سيتم إعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح في المملكة، وذلك فيما يتعلق بمحتوى أو شكل هذه الإفصاحات والتي قد تختلف عن تلك المعمول بها في دولة أخرى.

البنك الأهلي التجاري

طريق الملك عبدالعزيز

ص. ب. ٣٥٥٥، جدة ٢١٤٨١

المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: ٩٦٦١٢٦٤٩٣٣٣٣+

رقم الفاكس: ٩٦٦١٢٦٤٣٧٤٢٦+

البريد الإلكتروني: contactus@alahli.com

الموقع الإلكتروني: www.alahli.com

المستشار المالي للبنك الأهلي

شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية

برج الفيصلية

طريق الملك فهد

ص ب: ٥١٩٠٧ الرياض ١١٥٥٣

رقم الهاتف: ٩٦٦١١٢٩٩٣٨٠٠+

رقم الفاكس: ٩٦٦٢٩٩٣٨٤٠+

البريد الإلكتروني: JPM_Champion_Core@jpmorgan.com

الموقع الإلكتروني: www.jpmorgansaudiarabia.com

المستشار القانوني للبنك الأهلي

شركة أبو حميد وآل الشيخ والحقباني محامون ومستشارون قانونيون

المبنى ١٥، البوابة الاقتصادية

طريق مطار الملك خالد الدولي

ص.ب: ٠٩٠٢٣٩، الرياض ١١٦١٣

المملكة العربية السعودية.

رقم الهاتف: ٩٦٦ ١١ ٤٨١ ٩٧٠٠+

رقم الفاكس: ٩٦٦ ١١ ٤٨١ ٩٧٠١+

البريد الإلكتروني: info.ash@ashlawksa.com

الموقع الإلكتروني: www.ashlawksa.com

مراجعو الحسابات للبنك الأهلي

شركة ارنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)

شركة تضامنية

برج الفيصلية – الدور الرابع عشر

طريق الملك فهد

ص.ب: ٢٧٣٢، الرياض ١١٤٦١

المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: ٤٧٤٠ ١١٢٧٣ ٩٦٦+

رقم الفاكس: ١١٢٧٣٤٧٣٠ ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: ey.ksa@sa.ey.com

الموقع الإلكتروني: ey.com/mena

كي بي ام جي الفوزان محاسبون ومراجعون قانونيون

واجهة الرياض، طريق المطار

ص.ب ٩٢٨٧٦

الرياض ١١٦٦٣

المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: ٨٥٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+

رقم الفاكس: ٨٦٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: apquinton@Kpmg.Com

الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/sa

مستشار العناية المهنية اللازمة المالي للبنك الأهلي

شركة بر ايس و اتر هاوس كوبرز

برج المملكة

ص.ب. ٨٢٨٢، الرياض ١١٤٨٢

المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: ١١٤٦٥٤٢٤٠ ٩٦٦+

رقم الفاكس: ١١٤٦٥١٦٦٣ ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: mer_champion@pwc.com

الموقع الإلكتروني: www.pwc.com/me

ملاحظة: قدم المستشارون الموضحة أسماؤهم أعلاه مو افقتهم الخطية على نشر أسمائهم وعناوينهم وشعاراتهم و إفاداتهم وفقاً للسياق الوارد في هذا المستند، ولم يقم أي منهم بسحب تلك المو افقة حتى تاريخ هذا المستند. كما أنه ليس لديهم أي أسهم أو مصلحة مهما كان نوعها في البنك الأهلي أو شركاته التابعة.

التواريخ المهمة والمراحل الأساسية لصفقة الاندماج

تعتبر التواريخ الموضحة في الجدول التالي استرشاديه فقط – وقد تتغير أو تتعدل – وتستند على عدة أمور، من بينها استيفاء شروط صفقة الاندماج (وتواريخ استيفاء تلك الشروط) (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، موافقة كل من مساهمي البنك الأهلي ومساهمي مجموعة سامبا على صفقة الاندماج)، ويوضح القسم (٢-٣-١) ("*اتفاقية الاندماج*") من هذا المستند شروط اتفاقية الاندماج بشكل أكثر تفصيلاً. وسيقوم البنك الأهلي بالإعلان على موقع تداول عن أي تغييرات على الجدول الزمني والتواريخ المتوقعة الموضحة في الجدول أدناه.

الحدث	الجدول الزمني / التاريخ المتوقع
١) الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالجمعية العامة غير العادية	
تقديم المسودة النهائية من مستند العرض للهيئة.	تم تسليم المسودة النهائية من مستند العرض للهيئة بتاريخ ١٤٤٢/٠٦/٢١هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٢/٠٣م).
موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس المال ونشر مستند العرض.	١٤٤٢/٦/٢٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٨م)
موافقة هيئة السوق المالية على انعقاد كل من الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج.	١٤٤٢/٦/٢٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٨م)
الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج (مع الإشارة إلى إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع).	١٤٤٢/٦/٢٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٨م)
الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج (مع الإشارة إلى إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع).	١٤٤٢/٦/٢٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٨م)
نشر مستند العرض وتعميم المساهمين وتعميم مجلس إدارة مجموعة سامبا.	١٤٤٢/٦/٢٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٩م)
توفير المستندات المتاحة للمعاينة.	١٤٤٢/٦/٢٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٩م)
بدء فترة التصويت الالكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي على بنود الجمعية.	١٤٤٢/٧/١٣هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٢٥م)
بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا على بنود الجمعية.	١٤٤٢/٧/١٣هـ (الموافق ٢٠٢١/٢/٢٥م)

الحدث	الجدول الزمني / التاريخ المتوقع
انعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الأول) – يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس مال البنك الأهلي على الأقل.	١٤٤٢/٧/١٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/١م)
انعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثاني) وذلك في حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم في الاجتماع الأول - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس مال البنك الأهلي على الأقل.	بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية الأول الذي لم يتحقق النصاب القانوني اللازم لانعقاده.
انعقاد الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الأول) – يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس مال مجموعة سامبا على الأقل.	١٤٤٢/٧/١٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/١م)
انعقاد الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثاني) وذلك حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم في الاجتماع الأول – يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس مال مجموعة سامبا على الأقل.	بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية الأول الذي لم يتحقق النصاب القانوني اللازم لانعقاده.
نشر قرارات الاندماج التي تم اتخاذها في الاجتماع الأول أو الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج على موقع تداول (أو الإعلان عن عدم انعقاد الجمعية العامة غير العادية في حال عدم تحقق نصابها القانوني).	١٤٤٢/٧/١٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/١م)
نشر قرارات الاندماج التي تم اتخاذها في الاجتماع الأول أو الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج على موقع تداول (أو الإعلان عن عدم انعقاد الجمعية العامة غير العادية في حال عدم تحقق نصابها القانوني).	١٤٤٢/٧/١٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/١م)
٢) الإجراءات التي ستتبع في حال عدم تحقق النصاب القانوني للاجتماع الأول والثاني للجمعية العامة غير العادية	
موافقة هيئة السوق المالية على الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث).	١٤٤٢/٧/١٩هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٣م) (في حال عدم انعقاد الاجتماع الأول أو الثاني للجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لأي من البنكين).
الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث).	١٤٤٢/٧/٢٠هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٤م)
بدء فترة التصويت الالكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية	١٤٤٢/٨/٩هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٢٢م)

الحدث	الجدول الزمني / التاريخ المتوقع
العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث).	
انعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث)– يتحقق النصاب القانوني في الاجتماع الثالث لانعقاد الجمعية العامة غير العادية أيًّا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.	١٤٤٢/٨/١٢هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٢٥م)
نشر قرارات الاندماج التي تم اتخاذها في الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي أو لمجموعة سامبا (بحسب الحال) على موقع تداول.	١٤٤٢/٨/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٢٨م)
٣) فترة اعتراض الدائنين	
ابتداء فترة اعتراض الدائنين.	١٤٤٢/٧/١٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/١م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/٨/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٢٨م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج للبنك الأهلي ولمجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث). وتستمر فترة اعتراض الدائنين لمدة ثلاثين (٣٠) يوماً.
إعلان تذكيري من مجموعة سامبا عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين.	١٤٤٢/٨/١٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/٩/١٣هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٥م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث).
انتهاء فترة اعتراض الدائنين.	١٤٤٢/٨/١٨هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٣١م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/٩/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٧م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث).

الحدث	الجدول الزمني / التاريخ المتوقع
إعلان مجموعة سامبا عن عدم وجود أي اعتراضات لدائنين لم تتم تسويتها أو الإعلان عن اعتراضات الدائنين القائمة التي لم تتم تسويتها بعد.	١٤٤٢/٨/١٩هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/١م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/٩/١٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٨م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث).
٤) إتمام صفقة الاندماج	
نفاذ قرار الاندماج.	بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو التاريخ الذي تتم فيه تسوية جميع اعتراضات الدائنين على صفقة الاندماج (أيهما يأتي لاحقاً). ومن المتوقع أن يكون نفاذ قرار الاندماج بتاريخ: ١٤٤٢/٨/١٩هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/١م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني) ١٤٤٢/٩/١٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٨م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث)
تعليق تداول أسهم مجموعة سامبا.	أول فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ: ١٤٤٢/٨/١٩هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/١م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من لبنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/٩/١٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٨م) في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث).
إعلان البنك الأهلي ومجموعة سامبا عن نفاذ قرار الاندماج.	١٤٤٢/٨/١٩هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/١م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/٩/١٦هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٨م) في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج للبنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث).
إلغاء إدراج أسهم مجموعة سامبا في تداول.	خلال فترة لا تقل عن ثالث فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج ولا تزيد عن سادس فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج.

الحدث	الجدول الزمني / التاريخ المتوقع
إدراج أسهم العوض في تداول وتخصيصها لصالح مساهمي مجموعة سامبا المقيدين بسجل مساهمي مجموعة سامبا بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج.	خلال فترة لا تقل عن ثالث فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج ولا تزيد عن سادس فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج.
تعديل السجل التجاري للبنك الأهلي.	١٤٤٢/٨/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٧م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/٩/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢١/٥/٤م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج للبنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث).
شطب وإلغاء السجل التجاري لمجموعة سامبا.	خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ قرار الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ: ١٤٤٢/٩/١٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/١٠/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٥/٢٧م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج للبنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث).
الموعد النهائي لتوزيع متحصلات بيع كسور الأسهم التي تم بيعها.	خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ قرار الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ: ١٤٤٢/٩/١٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج للبنك الأهلي ومجموعة سامبا في الاجتماع الأول أو الثاني). ١٤٤٢/١٠/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٥/٢٧م) ((في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج للبنك الأهلي ومجموعة سامبا – بحسب الحال - في الاجتماع الثالث).

فهرس المحتويات

إشعار مهم ٥
دليل الشركة ٨
التواريخ المهمة والمراحل الأساسية لصفقة الاندماج ١٠
المصطلحات والتعريفات ١٦
١. عوامل المخاطرة ٢٢
١-١ المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج وبأعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج ٢٢
١-٢ المخاطر المرتبطة بالأسهم ٣٣
١-٣ المخاطر المرتبطة بالسوق والقطاع والبيئة التنظيمية بشكل عام ٣٣
١-٤ المخاطر المرتبطة بوباء فيروس كورونا المستجد ٣٧
٢. لمحة عامة عن صفقة الاندماج ٣٩
٢-١ تقييم مجموعة سامبا ٤١
٢-٢ مبررات ودوافع الاندماج ٤٢
٢-٣ الاتفاقيات المتعلقة بصفقة الاندماج ٤٥
٢-٤ الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج ٤٨
٢-٥ الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة بصفقة الاندماج ٥٠
٣. حصص الملكية والتعاملات ٥٣
٤. الترتيبات والشروط والصفقات الخاصة ٥٥
٥. تأكيد الكفاية النقدية ٥٦
٦. الملاك النهائيين لأسهم مجموعة سامبا والمساهمين المسيطرين في البنك الأهلي والبنك الدامج ٥٧
٧. المعلومات المالية ٥٨
٧-١ سعر الإغلاق لأسهم البنك الأهلي ٥٨
٧-٢ سعر الإغلاق لأسهم مجموعة سامبا ٥٨
٧-٣ التوزيعات وسياسة الأرباح ٥٩
٨. تمويل صفقة الاندماج ٦١
٩. أثر انتهاء العرض ٦٢
١٠. الوضع الزكوي ٦٣
١١. وصف البنك الأهلي ٦٥
١١-١ نظرة عامة ٦٥
١١-٢ الإنجازات والجوائز ٦٧
١١-٣ الشركات التي يملك فيها البنك الأهلي ٦٩
١٢. الإعفاءات ٧٠
١٣. المستندات المتاحة للمعاينة ٧١
الملحق (١) ٧٢
التعديلات على النظام الأساسي المرتبطة بصفقة الاندماج ٧٢

المصطلحات والتعريفات

يكون للعبارات والمصطلحات التالية - أينما وردت في هذا المستند - المعاني المبينة أمامها، ما لم يقتضِ سياق النص خلاف ذلك:

يتصرف بالاتفاق	يقصد به، وفقاً لتقدير الهيئة، التعاون الفعلي بموجب اتفاق (سواءً أكان ملزمًا أم غير ملزم) أو تفاهم (سواءً أكان رسميًا أم غير رسمي) بين أشخاص ليسيطروا (سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر، باستثناء الملكية غير المباشرة عن طريق اتفاقية المبادلة أو عن طريق صندوق استثماري لا يكون لمالك وحداته أي حق في قرارات استثماره) على شركة، من خلال استحواذ أي منهم (من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة) على أسهم تتمتع بحق التصويت في تلك الشركة. ويفسر مصطلح "الأشخاص الذين يتصرفون بالاتفاق" وفقاً لذلك. وبما لا يتعارض مع تطبيق هذا التعريف، سيُعدّ الأشخاص المذكورين أدناه، على سبيل المثال لا الحصر، ممن يتصرفون بالاتفاق مع أشخاص آخرين في ذات الفئة ما لم يثبت خلاف ذلك: (١) الأشخاص الأعضاء في ذات المجموعة (٢) أقارب الشخص (٣) شخص أو أشخاص قدموا مساعدة مالية (بخلاف ما يقوم به بنك في سياق عمله المعتاد) إلى العارض أو الأشخاص الأعضاء في ذات المجموعة مع ذلك الشخص لغرض شراء أسهم تتمتع بحقوق التصويت أو أدوات دين قابلة للتحويل.
تابع	الشخص الذي يسيطر على شخص آخر، أو يسيطر عليه ذلك الشخص الآخر، أو يشترك معه في كونه مسيطراً عليه من قبل شخص ثالث. وفي أي مما سبق تكون السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر.
"مجموعة سامبا" أو "سامبا"	مجموعة سامبا المالية، وهي شركة مساهمة سعودية مدرجة، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣ الصادر بتاريخ ١٤٠٠/٣/٢٦هـ (الموافق ١٩٨٠/٢/١٣م) ويقع مركزها الرئيس في مدينة الرياض، والمقيدة في السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٣٥٣١٩ الصادر بتاريخ ١٤٠١/٢/٦هـ (الموافق ١٩٨٠/١٢/١٣م)، وهي مرخصة من قبل البنك المركزي السعودي بمزاولة الأعمال المصرفية وأنشطة التمويل وخاضعة لإشرافه.
تعميم مجلس إدارة مجموعة سامبا	التعميم الذي يصدره مجلس إدارة مجموعة سامبا لمساهمي مجموعة سامبا بخصوص العرض المقدم من البنك الأهلي للاندماج حيث يبدي فيه مجلس إدارة مجموعة سامبا رأيه للمساهمين بخصوص ذلك العرض وخطط البنك الأهلي بشأن مجموعة سامبا وموظفيها.
الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج	اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا والذي سينعقد لغرض التصويت على قرارات الاندماج.
البنكين	البنك الأهلي ومجموعة سامبا.
نظام مراقبة البنوك	نظام مراقبة البنوك الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥ الصادر بتاريخ ١٣٨٦/٠٢/٢٢هـ (الموافق ١٩٦٦/٠٦/١١م)، والمعدّل بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢ الصادر بتاريخ ١٣٩١/٠١/٠٦هـ (الموافق ١٩٧١/٠٣/٠٤م).
يوم عمل	أي يوم باستثناء يوم الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية في المملكة العربية السعودية.
زيادة رأس المال	الزيادة المقترحة في رأس مال البنك الأهلي من خلال إصدار مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (١,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم لصالح مساهمي مجموعة سامبا.
الهيئة أو هيئة السوق المالية	هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
البنك الدامج	البنك الأهلي بعد نفاذ قرار الاندماج.

نظام الشركات	نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١٤٣٧/٠١/٢٨هـ (الموافق ٢٠١٥/١١/١١م) والمعدّل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٩) وتاريخ ١٤٣٩/٧/٢٥هـ (الموافق ٢٠١٨/٤/١١م).
أسهم العوض	الأسهم الجديدة في البنك الأهلي والتي سيتم إصدارها لمساهمي مجموعة سامبا نتيجة لصفقة الاندماج والبالغ عددها مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (١,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد.
السيطرة	القدرة على التأثير في أفعال أو قرارات شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر (باستثناء الملكية غير المباشرة عن طريق اتفاقية المبادلة أو عن طريق صندوق استثماري لا يكون لمالك وحداته أي حق في قرارات استثماره)، منفرداً أو مجتمعاً مع شخص أو أشخاص يتصرفون معه بالاتفاق، من خلال امتلاك (بشكل مباشر أو غير مباشر) نسبة تساوي ٣٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في شركة، وتُفسّر كلمة "المسيطر" وفقاً لذلك.
نفاذ قرار الاندماج	بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو تسوية جميع اعتراضات الدائنين على صفقة الاندماج (أيهما يأتي لاحقاً) وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات (ولمزيد من التفاصيل حول فترة اعتراض الدائنين، الرجاء مراجعة القسم (٢-٤) "*الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج*" من هذا المستند).
إتمام صفقة الاندماج	بعد إدراج أسهم العوض في تداول وتخصيصها لصالح مساهمي مجموعة سامبا المقيدين بسجل مساهمي مجموعة سامبا بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج.
قرارات الاندماج	القرارات التي سيتم عرضها على مساهمي كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا فيما يتعلق بصفقة الاندماج، وهي على النحو التالي:

فيما يخص البنك الأهلي: الموافقة على اندماج مجموعة سامبا في البنك الأهلي وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات، من خلال إصدار البنك الأهلي مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (١,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم وذلك بواقع (٠,٧٣٩) سهم في البنك الأهلي مقابل كل سهم في مجموعة سامبا، وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج:

أ) الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين البنك الأهلي ومجموعة سامبا بتاريخ ١٤٤٢/٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م).

ب) الموافقة على زيادة رأس مال البنك الأهلي من ثلاثين مليار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (٤٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي ريال سعودي وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، على أن تسري هذه الزيادة عند نفاذ قرار الاندماج وفقاً لأحكام نظام الشركات واتفاقية الاندماج.

ج) الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساس للبنك الأهلي وفقاً للصيغة الموضحة في الملحق (١) من هذا المستند، على أن تسري هذه التعديلات عند نفاذ قرار الاندماج.

د) تفويض مجلس إدارة البنك الأهلي، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضروريا لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.

فيما يخص مجموعة سامبا: الموافقة على العرض المقدم من البنك الأهلي لغرض دمج مجموعة سامبا في البنك الأهلي وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات، من خلال إصدار (٠,٧٣٩) سهم في البنك الأهلي مقابل كل سهم في مجموعة سامبا وانقضاء مجموعة سامبا نتيجة

لذلك، وذلك وفقاً للمتطلبات النظامية ذات الصلة وشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج:

أ) الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين مجموعة سامبا والبنك الأهلي بتاريخ ١٤٤٢/٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م).

ب) تفويض مجلس إدارة مجموعة سامبا، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضروريا لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.

اجتماع الجمعية العامة غير العادية	اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين للبنك ذو العلاقة الذي يعقد وفقاً للنظام الأساسي.
معامل المبادلة	هو الأساس الذي سيتم بناءً عليه تحديد عدد أسهم العوض المستحقة لمساهمي مجموعة سامبا فيما يتعلق بصفقة الاندماج، والذي سينتج عنه عدد (٠,٧٣٩) سهم في البنك الأهلي مقابل كل سهم في مجموعة سامبا.
الهيئة العامة للمنافسة	الهيئة العامة للمنافسة في المملكة العربية السعودية.
مجلس التعاون لدول الخليج	مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودية.
المستشار المالي	شركة جي. بي. مورقان العربية السعودية.
معايير المحاسبة الدولية	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).
المملكة	المملكة العربية السعودية.
نظام العمل	يقصد به نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ (الموافق ٢٠٠٥/٠٩/٢٧م) والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٤٤٢/٠١/٠٧هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٨/٢٦م).
لائحة الاندماج والاستحواذ	لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ١-٥٠-٢٠٠٧ وتاريخ ١٤٢٨/٩/٢١هـ (الموافق ٢٠٠٧/١٠/٣م) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٣-٤٥-٢٠١٨ وتاريخ ١٤٣٩/٨/٧هـ (الموافق ٢٠١٨/٤/٢٣م).
اتفاقية الاندماج	اتفاقية الاندماج المبرمة بين البنك الأهلي ومجموعة سامبا بتاريخ ١٤٤٢/٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م) والتي تتضمن الشروط والأحكام المتعلقة بتنفيذ صفقة الاندماج وحقوق الأطراف والتزاماتهم في هذا الشأن.
وزارة التجارة	وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية.
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٣-١٢٣-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٩/٤/٩هـ (الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٧م) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ١-٧-٢٠٢١ وتاريخ ١٤٤٢/٦/١هـ (الموافق ٢٠٢١/١/١٤م).
الضوابط والإجراءات التنظيمية	الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب قراره رقم (٨-١٢٧-٢٠١٦) وتاريخ

١٤٣٨/١/١٦هـ (الموافق ٢٠١٦/١٠/١٧م) والمعدلة بقراره رقم (٣-٥٧-٢٠١٩) وتاريخ ١٤٤٠/٩/١٥هـ (الموافق ٢٠١٩/٥/٢٠م).

طرف ذو علاقة	يقصد به شخص (سواء أكان يتصرف بالاتفاق مع البنك الأهلي أو مجموعة سامبا أو أي من شركاتهم التابعة، أم لا يتصرف بالاتفاق معهم) يملك أو يتعامل، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأسهم البنك الأهلي أو مجموعة سامبا سواءً عن طريق صفقة بيع وشراء خاصة أو عرض أو أي شخص (زيادة على مصالحه الاعتيادية كمساهم) لديه مصلحة أو مصلحة محتملة -سواء كانت شخصية أم مالية أم تجارية- فيما سينتج عن الاندماج أو طرف ذو علاقة مع كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا ، بما لا يتعارض مع التطبيق العام لهذا التعريف، يشمل التعريف -على سبيل المثال لا الحصر- الآتي: ١) شخص أو أشخاص قدموا مساعدة مالية (بخلاف ما يقوم به بنك في سياق عمله المعتاد) إلى البنك الأهلي أو سامبا. ٢) عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي ومجموعة سامبا (أو أي من تابعيهما). ٣) شخص يملك ٢٠٪ أو أكثر في البنك الأهلي ومجموعة سامبا (سواء بشكل منفرد أم مع شخص أو أشخاص يتصرفون معه بالاتفاق). ٤) مساهم كبير في البنك الأهلي ويكون في الوقت نفسه عضواً في مجلس إدارة سامبا أو العكس.
قريب	الزوج والزوجة والأبناء والوالدين.
دولة مقيّدة	أي دولة يكون طرح أسهم العوض فيها مخالفاً لقوانين تلك الدولة.
"العارض" أو "البنك الأهلي"	البنك الأهلي التجاري، وهو شركة مساهمة سعودية مدرجة، تحولت إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٩ الصادر بتاريخ ١٤١٧/١١/٢٣هـ (الموافق ١٩٩٧/٠٣/٣١م) ويقع مركزه الرئيس في مدينة جدة والمقيد في السجل التجاري بالرقم ٤٠٣٠٠٠١٥٨٨ وتاريخ ١٣٧٦/١٢/٢٧هـ (الموافق ١٩٥٧/٠٧/٢٤م). وهو مرخص من قبل البنك المركزي السعودي بمزاولة الأعمال المصرفية وأنشطة التمويل وخاضع لإشرافه.
الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج	اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي والذي سيعقد للتصويت على قرارات الاندماج.
وزارة الاستثمار	وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
البنك المركزي	البنك المركزي السعودي.
ريال سعودي	الريال السعودي، العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
شركة تابعة	فيما يتعلق بشركة، أي شركة أخرى تسيطر عليها تلك الشركة.
مساهم كبير	شخص يملك ٥٪ أو أكثر من أسهم رأس مال البنك الأهلي أو مجموعة سامبا (حيثما ينطبق).
"السوق" أو "تداول"	شركة السوق المالية السعودية (تداول).
العرض	العرض المقدم من البنك الأهلي إلى مساهمي مجموعة سامبا لغرض اندماج مجموعة سامبا في البنك الأهلي مقابل إصدار أسهم العوض لهم في البنك الأهلي وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ.

مستند العرض	هذا المستند، والمعد من قبل البنك الأهلي وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من لائحة الاندماج والاستحواذ بشأن العرض المقدم من البنك الأهلي إلى مساهمي مجموعة سامبا.
صفقة الاندماج	صفقة اندماج مجموعة سامبا في البنك الأهلي وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ، والتي سينتج عنها انتقال جميع أصول مجموعة سامبا والتزاماتها إلى البنك الأهلي وذلك مقابل قيام البنك الأهلي بإصدار أسهم العوض لصالح المساهمين في مجموعة سامبا وذلك من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من ثلاثين مليار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (٤٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.
فترة اعتراض الدائنين	الفترة التي يحق لدائني مجموعة سامبا خلالها تقديم اعتراضاتهم على صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المادة (١٩٣) من نظام الشركات، وتبدأ من تاريخ نشر الموافقة على قرارات الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا وتستمر لمدة (٣٠) يوماً.
تعارض المصالح	تنشأ حالة تعارض المصالح لعضو مجلس الإدارة في أي من الحالات التالية: ١) عند وجود مصلحة لعضو مجلس الإدارة – بشكل مباشر أو غير مباشر – تتعلق بالعرض. ٢) أن يكون مساهماً في مجموعة سامبا وعضو مجلس إدارة البنك الأهلي أو العكس. ٣) أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك الأهلي وفي الوقت نفسه عضو في مجلس إدارة أو يشغل منصب تنفيذي في مجموعة سامبا أو العكس. ٤) أن يكون عضو مجلس الإدارة ممثلاً لمساهم يملك أسهم في البنك الأهلي ومجموعة سامبا. وتعد مصلحة أي قريب لعضو مجلس الإدارة أو تابع له، مصلحة للعضو نفسه.
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.
حدث سلبي جوهري	يقصد به - بحسب التعريف المتفق عليه في اتفاقية الاندماج - أي حدث أو تغيير أو مجموعة من الأحداث أو التغييرات التي يكون لها، أو من المتوقع بشكل معقول أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على الأعمال أو الأصول أو الالتزامات أو الوضع المالي أو الربحية أو التوقعات المستقبلية لأي من البنكين أو شركاتهم التابعة أو على صفقة الاندماج أو تنفيذها على ألا يشمل ذلك أحداث أو تغييرات معينة تم تحديدها في اتفاقية الاندماج والتي تشمل: أ) أي تدهور في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو أوضاع الأسواق أو أوضاع الأوراق المالية أو الأوضاع الائتمانية أو أوضاع الأسواق المالية في قطاع الخدمات المالية العالمية أو قطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط أو المملكة أو بشكل عام ما لم يؤثر ذلك الحدث بشكل سلبي على البنك الأهلي (أو أي من شركاته التابعة) أو مجموعة سامبا (أو أي من شركاتها التابعة) (بحسب الحال) على نحو جوهري غير متكافئ فيما بينهما أو بين الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع (بحسب الحال). ب) حدوث أي تغيير أو تطور أو حدث نتيجة تنفيذ اتفاقية الاندماج أو الإعلانات المتعلقة بصفقة الاندماج، أو تعليق صفقة الاندماج أو أي صفقة أخرى مشار إليها في اتفاقية الاندماج أو إتمامها، بما في ذلك تأثير تلك التغيرات أو التطورات على العلاقات – التعاقدية أو سواها - بين أي من البنكين (أو أي من شركاتهم التابعة) وموظفيهم أو عملائهم أو مورديهم أو شركائهم.

ج) حدوث أي تغيير أو تطور أو حدث نتيجة عدم قدرة البنك الأهلي (أو أي من شركاته التابعة) أو مجموعة سامبا (أو أي من شركاتها التابعة) (بحسب الحال) على تحقيق التوقعات أو التقديرات أو التنبؤات أو التصورات الداخلية بشأن الإيرادات أو الأرباح أو أي مقاييس مالية أو تشغيلية أخرى مرتبطة بأي مدة على ألا تكون مسببات ذلك الحالات الواردة في الفقرات (أ) أو (د) إلى (ح) من هذا التعريف.

د) أي تغير في سعر السوق أو التصنيف الائتماني الخاص بالبنك الأهلي أو مجموعة سامبا أو أسهمهم أو حجم تداول أسهمهم على ألا تكون مسببات ذلك الحالات الواردة في الفقرات (أ) أو (ج) أو (هـ) إلى (ح) من هذا التعريف.

هـ) أي تغيير أو تغير مقترح في الأنظمة المطبقة أو في طريقة تفسيرها، ما عدا التغييرات التي ينتج عنها تأثير سلبي على البنك الأهلي (أو أي شركاته التابعة) أو مجموعة سامبا (أو أي شركاتها التابعة) (بحسب الحال) على نحو جوهري غير متكافئ فيما بينهما أو بين الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع (بحسب الحال).

و) الظروف الجغرافية السياسية، أو اندلاع للأعمال العدائية أو تصعيدها، أو حدوث أي من أعمال الحرب، أو التخريب أو الإرهاب أو أي تصعيد لها سواء التي تكون مهددة أو جارية من تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج، ما عدا الاحداث التي ينتج عنها تأثير سلبي على البنك الأهلي (أو أي من شركاته التابعة) أو مجموعة سامبا (أو أي من شركاتها التابعة) (بحسب الحال) على نحو جوهري غير متكافئ فيما بينهما أو بين الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع (بحسب الحال).

ز) حدوث الفيضانات أو الزلازل أو أي من الكوارث الطبيعية الأخرى، ما عدا الحوادث التي ينتج عنها تأثير سلبي على البنك الأهلي (أو أي من شركاته التابعة) أو مجموعة سامبا (أو أي من شركاتها التابعة) (بحسب الحال) على نحو جوهري غير متكافئ فيما بينهما أو بين الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع (بحسب الحال).

ح) أي تغيير أو حدث أو تطور ناتج عن أي فعل قام به البنك الأهلي (أو أي من شركاته التابعة) أو مجموعة سامبا (أو أي من شركاتها التابعة) (بحسب الحال) يتوجب القيام به في سياق صفقة الاندماج.

سعر الإغلاق آخر سعر تم تداول الأسهم عليه في يوم التداول ذي الصلة وفق الآلية المحددة من قبل السوق المالية السعودية (تداول).

فترة العرض الفترة الممتدة من تاريخ الإعلان عن إبرام اتفاقية الاندماج بين البنكين والمتضمن فيه إعلان النية المؤكدة للبنك الأهلي بتقديم عرض لمساهمي مجموعة سامبا وحتى تاريخ صدور قرار الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا أو أن يتم إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً لأحكامها (أيهما يقع أولاً) (ولمزيد من المعلومات حول أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (٢-٣-١-٥) "*أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج*" من هذا المستند).

دمج الأعمال ويقصد به دمج أعمال بنكي الأهلي ومجموعة سامبا (بما في ذلك دمج الوظائف الإدارية والهيكل التنظيمي وأنظمة المعلومات وغيرها) بما يحقق حسن سير أعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج.

تعميم المساهمين تعميم المساهمين الصادر عن البنك الأهلي بموجب أحكام المادة (٥٧) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

١. عوامل المخاطرة

يجب على مساهمي مجموعة سامبا قراءة المخاطر الواردة في هذا القسم، بالإضافة إلى جميع الأقسام الأخرى والمعلومات الواردة في هذا المستند ودراستها بعناية، وذلك للتصويت بالموافقة أو الرفض على القرارات المعروضة على الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج. علماً بأنه قد لا تشتمل المخاطر الموضحة في هذا المستند على كافة المخاطر المتعلقة بصفقة الاندماج، حيث أنه قد تكون هناك عوامل إضافية أخرى بخلاف المخاطر الواردة في هذا القسم تؤثر سلباً على البنك الدامج لكنها غير معلومة لمجلس إدارة البنك الأهلي حالياً أو أن مجلس إدارة البنك الأهلي لا يعدها من عوامل المخاطرة المؤثرة حالياً.

إن تحقق المخاطر الواردة في هذا القسم قد يؤثر سلباً على نشاط البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفقاته المالية وتوقعاته المستقبلية وربحية سهمه، كما أن تحقق أي مخاطر أخرى بخلاف المخاطر الواردة أدناه (إما لعدم علم مجلس إدارة البنك الأهلي عنها أو لعدم تصنيف مجلس إدارة البنك الأهلي لها بأنها جوهرية ولكن تبين عند وقوعها أنها جوهرية) قد يؤثر أيضا بشكل سلبي على نشاط البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفقاته المالية وتوقعاته المستقبلية وربحية سهمه.

وفي حال كان لدى أي من المساهمين أي شك بخصوص محتوى هذا المستند أو فيما يتعلق بالإجراء الذي يجب أن يتخذه أو بكيفية التصويت على قرارات الاندماج فإنه ينبغي عليه استشارة مستشار مالي مستقل مرخص له من قبل هيئة السوق المالية.

وتجدر الإشارة بأن ترتيب المخاطر الواردة أدناه لا يعكس أهمية المخاطر أو احتمالية حدوثها.

١-١ المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج وبأعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج

١-١-١ المخاطر المرتبطة بتأثير الإعلان عن صفقة الاندماج على أعمال البنكين

من المحتمل أن يؤثر الإعلان عن صفقة الاندماج (سواء اكتملت صفقة الاندماج أم لم تكتمل) على أعمال البنك الأهلي ومجموعة سامبا، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل الآتية:

- تحول اهتمام إدارة البنك الأهلي ومجموعة سامبا من إدارة أعمال البنكين إلى العمل على إتمام صفقة الاندماج.
- التأثير على قدرة البنك الأهلي أو مجموعة سامبا في الاحتفاظ بالموظفين والمدراء الأساسيين أو توظيف موظفين ومدراء جدد نظراً لما قد يشعر به الموظفين الحاليين أو المحتملين من عدم استقرار أو خوف من فقدانهم لوظائفهم في البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج.
- قد يواجه العملاء الحاليون أو المحتملون نقصاً في مستوى الخدمة المقدمة لهم مما قد يدفعهم إلى عدم التعامل مع البنك الأهلي أو مجموعة سامبا إلى حين إتمام صفقة الاندماج.

وعليه، في حال عدم قدرة البنكين على التعامل مع هذه المسائل وإدارتها بشكل فعال فسيؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على أعمال البنكين ونتائجهما المالية.

٢-١-١ المخاطر المرتبطة بدمج أعمال البنك الأهلي ومجموعة سامبا

تتطلب صفقة الاندماج دمج أعمال البنك الأهلي ومجموعة سامبا، والتي سينتج عنها عدد من الصعوبات الأساسية المرتبطة في العادة بدمج الأعمال، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- ضرورة دمج الوظائف الإدارية والتنسيق بينها، وكذلك ضرورة تحسين الهيكل التنظيمي للبنك الدامج، ودمج أنظمة المعلومات وشبكات التوزيع وتوحيد كافة المرافق والبنى التحتية.
- دمج وتوحيد أعضاء الإدارة التنفيذية للبنكين وموظفيهما ورفع معنويات الموظفين والاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين وتحفيزهم.
- تقييم الالتزامات التعاقدية والمالية والتنظيمية والبيئية وغيرها من الالتزامات والمسؤوليات المرتبطة باستثمارات كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا بشكل دقيق، بما في ذلك التنفيذ الملائم للرقابة المالية والرقابة الداخلية، وإعداد القوائم المالية في الوقت المناسب بما يتلاءم مع السياسات المحاسبية للبنك الدامج.
- القدرة على التقييم الصحيح لحركة السوق والتركيبة السكانية والبيئة التنافسية وفرص النمو في السوق.
- الحصول على كافة التراخيص والموافقات النظامية اللازمة من البنك المركزي وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة وغيرها أو المحافظة على سريانها.

وتنطوي عملية دمج أنشطة وأعمال البنكين على مخاطر مالية وإدارية وقانونية وتشغيلية، والتي تشمل التأثير على سير أعمال البنك الدامج أو فقدان بعض أعماله أو موظفيه الأساسيين. كما قد تتأثر بعض عقود البنك الأهلي بصفقة الاندماج والتي تشمل عقود خاصة بأعمال البنك والخدمات التي يقدمها لعملائه فعلي سبيل المثال قد تتضمن تلك العقود بنود متعلقة بالحصرية، مما قد يترتب على ذلك إنهاء تلك العقود أو المطالبة بمبالغ مالية

معينة من قبل الأطراف الأخرى لتلك العقود (والتي تشمل تعويضات عن الأضرار) نتيجة لصفقة لاندماج. وفي حال لم يتمكن البنك الأهلي من تحديد تلك العقود أو عدم الحصول على موافقة الأطراف الأخرى فيها على صفقة الاندماج (مما قد يؤدي إلى إنهاء تلك العقود أو المطالبة بمبالغ مالية معينة من قبل الأطراف الأخرى لتلك العقود) فإن ذلك قد يؤثر على أعمال البنك الدامج أو سيولته، كما قد يؤدي إلى تحمل البنك الدامج لمبالغ مالية غير متوقعة مما يؤثر سلباً على أعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية. وينطبق ذات الأمر على عقود مجموعة سامبا ولمزيد من التفاصيل حول ذلك يرجى مراجعة القسم (١-١-٦) (*"المخاطر المرتبطة بنقل أعمال وأصول والتزامات مجموعة سامبا"*) من هذا المستند.

كما قد تؤدي أي صعوبات تتعلق بصفقة الاندماج أو دمج الأعمال إلى التأثير بشكل سلبي على أعمال وعمليات البنك الدامج وتوقعاته وأوضاعه المالية.

وفي حال عدم قدرة البنك الدامج على التعامل مع عمليات دمج الأعمال وإدارتها بشكل فعال، فستتأثر استراتيجية النمو والربحية المتوقعة للبنك الدامج وقد يؤدي ذلك إلى عدم تحقيق المنافع المتوقعة من الاندماج وخصوصاً المنافع المشار إليها في القسم (٢-٢) (*"مبررات ودوافع الاندماج"*) من هذا المستند، أو الإضرار بسمعة البنك الدامج مما سيؤدي إلى خسارة في العملاء أو الموظفين أو الإضرار بالسمعة التجارية للبنك والتأثير على المركز المالي للبنك الدامج ونتائج عملياته وتدفقاته النقدية.

١-١-٣ المخاطر المرتبطة باستيفاء شروط إتمام صفقة الاندماج

يشترط لإتمام صفقة الاندماج الالتزام بعدد من الشروط التي تم تلخيصها في القسم (٢) (*"لمحة عامة عن صفقة الاندماج"*) من هذا المستند. وسيؤدي عدم استيفاء هذه الشروط أو التأخر باستيفائها إلى عدم إتمام صفقة الاندماج أو تأخر إتمامها. وتتمثل أهم الشروط التي لم يتم استيفاؤها بتاريخ هذا المستند فيما يلي: ١) انتهاء فترة اعتراض الدائنين (ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المتعلقة بفترة اعتراض الدائنين، يرجى الاطلاع على القسم (١-١-٥) (*"المخاطر المرتبطة بعدم إتمام صفقة الاندماج أو تأخرها بسبب الإجراءات المتصلة بفترة اعتراض الدائنين"*) من هذا المستند)، ٢) البنود والشروط الجوهرية لاتفاقية الاندماج التي يجب على الأطراف الالتزام بها حتى تاريخ نفاذ قرار الاندماج والتي تم تلخيصها في القسم (٢-٣-١) (*"اتفاقية الاندماج"*) من هذا المستند، والتي تشمل عدم الإخلال بالضمانات المقدمة أو متطلبات ممارسة الأعمال وغيرها من الشروط الموضحة في القسم المشار إليه في هذه الفقرة.

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر إتمام صفقة الاندماج بسبب عدم استيفاء أي من شروط إتمام صفقة الاندماج سيؤدي إلى عدم تحقق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج، أو تأخر تحققها، أو يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالصفقة، أو خسائر في الأرباح، أو إلى خسائر إضافية أخرى غير متوقعة قد تنتج من تأخر إتمام صفقة الاندماج.

١-١-٤ المخاطر المرتبطة بأعمال البنك الدامج خارج المملكة

لدى كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا أعمال خارج المملكة يمارسونها عن طريق فروع أو مكاتب تمثيلية أو شركات تابعة في عدد من الدول والتي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر- الجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية سنغافورة. وعليه فإن أعمال البنكين في تلك الدول وأعمال البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج قد تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والتنظيمية المتعلقة بتلك الدول. وفي حال تدهور أي من تلك الظروف فإن أعمال البنك الدامج ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية قد تتأثر بشكل سلبي، وقد يكون ذلك الأثر جوهرياً.

١-١-٥ المخاطر المرتبطة بتأخر إتمام صفقة الاندماج بسبب الإجراءات المتصلة بفترة اعتراض الدائنين

يُشترط لإتمام صفقة الاندماج انقضاء فترة اعتراض الدائنين المشار إليها في المادة (١٩٣) من نظام الشركات وتسوية أي اعتراضات مقدمة خلالها وفق أحكام نظام الشركات، حيث يحق لدائني مجموعة سامبا، مثل العملاء أصحاب الودائع ومستحقي الدفع من الموردين وأطراف عقود التمويل والتحوط، الاعتراض على صفقة الاندماج خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نشر الموافقة على قرارات الاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا، وفي حال وجود اعتراض من أي من الدائنين فسيتم إيقاف صفقة الاندماج إلى أن يتنازل الدائن عن معارضته أو تفي مجموعة سامبا بالدين إن كان حالاً أو تقدم مجموعة سامبا أو البنك الأهلي ضماناً كافياً للوفاء بالدين إن كان ذلك الدين آجلاً (ولمزيد من التفاصيل حول فترة اعتراض الدائنين، يرجى مراجعة القسم (٢-٤-٣) (*"فترة اعتراض الدائنين"*) من هذا المستند)، (ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بأثر طول فترة اعتراض الدائنين على معامل المبادلة، يرجى مراجعة القسم (١-١-٨) (*"المخاطر المرتبطة بمعامل المبادلة لصفقة الاندماج"*) من هذا المستند).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يؤدي تأخر إتمام صفقة الاندماج بسبب فترة اعتراض الدائنين إلى عدم تحقق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج أو تأخر تحققها أو يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالصفقة أو خسائر في الأرباح أو إلى خسائر إضافية أخرى غير متوقعة قد تنتج من تأخر إتمام صفقة الاندماج.

١-١-٦ المخاطر المرتبطة بنقل أعمال وأصول والتزامات مجموعة سامبا

سيتم تنفيذ صفقة الاندماج وفقاً لأحكام نظام الشركات ولائحة الاندماج والاستحواذ وذلك عن طريق دمج مجموعة سامبا في البنك الأهلي ونقل جميع أصول مجموعة سامبا والتزاماتها إلى البنك الأهلي. وقد قام البنك الأهلي بالتعاون مع مستشاريه بإجراء دراسة العناية المهنية اللازمة على أعمال مجموعة سامبا كما يراه البنك الأهلي مناسباً في ظل الظروف، كما قام بالتوصل إلى اتفاق مع مجموعة سامبا حول معامل المبادلة بناءً على عدة أمور، من بينها نتائج التقارير المعدة من قبل مستشاري البنك الأهلي والتي تم التوصل لها من خلال دراسات العناية المهنية اللازمة التي تم إعداداها بشأن صفقة الاندماج. وقد تتأثر دراسات العناية المهنية اللازمة المعدة من قبل البنك الأهلي نتيجة لاختلاف مستوى وجودة الإفصاح وأنظمة الرقابة الداخلية لمجموعة سامبا مقارنةً بما هو متبع لدى البنك الأهلي. وفي حال ظهور مخاطر تشغيلية أو قانونية أو مالية جوهرية تتعلق بأعمال مجموعة سامبا أو أصولها أو التزاماتها والتي لم يتم رصدها من قبل البنك الأهلي ومستشاريه خلال إجراءات دراسة العناية المهنية اللازمة على مجموعة سامبا وأعمالها وأصولها، أو لم يتم توقعها أو احتسابها أو الإفصاح عنها للبنك الأهلي من قبل مجموعة سامبا بما في ذلك المعلومات التي تم حجبها بعلم البنك الأهلي خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة (حيث تم حجب هذه المعلومات نظراً لسريتها أو حساسيتها أو وجود قيود نظامية تمنع الإفصاح عنها) فستؤدي تلك المخاطر إلى التأثير بشكل سلبي جوهري على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائجه.

كما يوجد لدى مجموعة سامبا عقود تتيح للأطراف الأخرى فيها إنهاء العقد أو المطالبة بمبالغ مالية معينة (والتي تشمل تعويضات عن الأضرار) نتيجة لصفقة لاندماج (بما في ذلك عقود تتعلق بالقروض والأدوات المالية وأنظمة تقنية المعلومات والمدفوعات الالكترونية وغيرها من العقود التي أبرمتها مجموعة سامبا). وفي حال عدم تمكن مجموعة سامبا الحصول على موافقات الأطراف الأخرى في تلك العقود على صفقة الاندماج (مما قد ينتج عن ذلك إنهاء تلك العقود أو المطالبة بمبالغ مالية معينة من قبل الأطراف الأخرى لتلك العقود) فإن ذلك قد يؤثر على أعمال البنك الدامج أو سيولته، كما سيؤدي إلى تحمل البنك الدامج لمبالغ مالية غير متوقعة مما يؤثر سلباً على أعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٧ المخاطر المرتبطة بتحقيق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج كخفض التكاليف وزيادة فرص النمو وغيرها

يعتمد نجاح صفقة الاندماج بشكل كبير على قدرة البنك الدامج على تحقيق وفورات في التكاليف وتحقيق المنافع المالية وفرص النمو من خلال دمج أعمال البنك الأهلي ومجموعة سامبا (ولمزيد من التفاصيل عن المنافع المرجوة من صفقة الاندماج، يرجى مراجعة القسم (٢-٢) ("*مبررات ودوافع الاندماج*" من هذا المستند). ومن المحتمل أن تتأثر قدرة البنك الدامج على تحقيق هذه المنافع المتوقعة (بعد تحمل تكاليف دمج الأعمال) أو يتأثر توقيت تحقيق هذه المنافع بمجموعة من العوامل الرئيسية، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- الصعوبة المحتملة الناشئة عن دمج العمليات الإدارية والتجارية للبنكين في المملكة العربية السعودية بما في ذلك المكاتب الإقليمية.
- صعوبة تطبيق خطط التوفير في التكاليف بشكل كامل أو جزئي، ويشمل ذلك تحسين شبكة الفروع الموحدة وأنظمة المعلومات والبنية التحتية للوظائف الإدارية خلال مدة مناسبة وبشكل فعال.
- التحديات المرتبطة بدمج أعمال البنكين وقدرتهما على وجه الخصوص على دمج العمليات الجديدة مع العمليات الحالية خلال مدة مناسبة وبشكل فعال والقدرة على إدارة نشاط تجاري أكبر بعد إتمام صفقة الاندماج.
- التأخير المحتمل والصعوبات المتعلقة بتحقيق تحسن الإيرادات من خلال التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات لقاعدة العملاء الموحدة وأي وفورات ممكنة من خلال توحيد قاعدة التمويل للبنك الدامج.
- التأخير المحتمل والصعوبات المتعلقة بالحصول على الموافقات اللازمة للقيام بأي عمل من الأعمال اللازمة لتحقيق فوائد صفقة الاندماج.
- الأحداث غير المتوقعة بما في ذلك التغييرات الكبيرة في السوق والبيئة التشغيلية التي يعمل فيها البنك الأهلي ومجموعة سامبا.

وتستند التوقعات الخاصة بالوفورات الناتجة عن دمج أعمال البنك الأهلي ومجموعة سامبا على تقديرات أولية وهي قابلة للتعديل بعد اكتمال خطة دمج الأعمال بشكل أكثر تفصيلاً. وعليه، فمن المحتمل ألا تتحقق تلك الوفورات نظراً لعدم دقة التقديرات الأولية التي بنيت عليها. ولا يتحمل البنك الأهلي أو مجلس إدارته أو إدارته التنفيذية أو أي شخص آخر أي مسؤولية عن النتائج المترتبة على هذه التقديرات الأولية، ولا توجد نية لتحديث المنافع والوفورات المتوقعة من صفقة الاندماج أو غيرها من التوقعات المستقبلية في هذا المستند مالم يكن ذلك لازماً بموجب الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

بالإضافة إلى ذلك فقد لا تتحقق الوفورات المتوقعة من الاندماج خلال المدة أو بالقيمة أو بالكيفية التي تم توقعها أو قد لا تتحقق إطلاقاً وذلك نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية مختلفة.

وقد يتكبد البنك الدامج تكاليف غير متكررة تتعلق بعملية دمج الأعمال وغيرها من التكاليف المرتبطة بصفقة الاندماج (والتي تشمل تكاليف دمج تقنية المعلومات والموظفين المسؤولين عن عملية دمج الأعمال وتكلفة المستشارين وعملية مراجعة هوية البنك التجارية وغيرها) بشكل أعلى من المتوقع وهو ما سيؤدي إلى خفض صافي المنافع المتوقعة من صفقة الاندماج ويؤثر على الأوضاع المالية للبنك الدامج ونتائج عملياته. ومن المتوقع أن تبلغ تلك

التكاليف غير المتكررة مبلغاً يساوي مليار ومئة مليون (١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وهو ما يعادل (١,٤ ضعف) قيمة المنافع السنوية المتوقعة من وفورات التكاليف الناجمة من الاندماج، علماً بأن البنك الأهلي ومجموعة سامبا سيتحملان بعض هذه التكاليف سواء تمت صفقة الاندماج أم لا.

وفي حال عدم قدرة البنك الدامج على إكمال دمج الأعمال وفق الجدول الزمني المتوقع لذلك (أي خلال ثلاث سنوات بعد نفاذ قرار الاندماج)، فسيؤثر ذلك على عدم تحقيق كافة أو بعض المنافع المتوقعة من صفقة الاندماج أو يؤدي إلى تأخر تحققها لمدة أطول من المتوقع.

١-١-٨ المخاطر المرتبطة بمعامل المبادلة لصفقة الاندماج

سيقوم البنك الأهلي بإصدار أسهم العوض لمساهمي مجموعة سامبا في حال نفاذ قرار الاندماج بناء على معامل مبادلة ثابت يبلغ (٠,٧٣٩) سهم في البنك الدامج مقابل كل سهم في مجموعة سامبا (لمزيد من التفاصيل حول معامل المبادلة يرجى مراجعة القسم (٢-١) ("*تقييم مجموعة سامبا*") من هذا المستند).

وقد تم تحديد معامل المبادلة بناءً على مجموعة من الأسس تشمل سعر أسهم البنكين ومعلومات مالية داخلية ومعلومات أخرى تتعلق بأعمال البنكين وتوقعات مالية وافتراضات حول أداء البنك الدامج وفوائد متوقعة من صفقة الاندماج معدة من قبل إدارة البنكين، مع افتراض أن التوصل إلى هذه المعلومات والتوقعات والافتراضات والمنافع قد تم على أساس أدق المعلومات المتاحة لإدارة البنكين في حينه وعلى أساس تحقق هذه الافتراضات والمعلومات خلال المدة والطريقة المتوقعتين (لمزيد من التفاصيل حول معامل المبادلة يرجى مراجعة القسم (٢-١) ("*تقييم مجموعة سامبا*") من هذا المستند).

وفي حال عدم صحة أي من الافتراضات المشار إليها أو وقوع تغير كبير بين سعر سهم البنكين عند الاتفاق على معامل المبادلة وسعره عند إتمام صفقة الاندماج (كنتيجة لتقلبات السوق أو كيفية إدارة أعمال البنكين أو تأخر إتمام صفقة الاندماج لأي سبب من الأسباب (كتأخره بسبب طول فترة اعتراض الدائنين) أو لأسباب أو تغيرات سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الأسباب التي تؤثر على سعر السهم)، فسيؤدي ذلك إلى التأثير بشكل جوهري على تقييم البنكين مما قد يعني أن معامل المبادلة المتفق عليه لا يعكس القيمة العادلة للبنكين عند إتمام صفقة الاندماج.

١-١-٩ المخاطر المرتبطة بانخفاض قدرة بعض مساهمي مجموعة سامبا التصويتية وحصتهم من إجمالي صافي الأرباح بعد نفاذ قرار الاندماج

سيقوم البنك الأهلي بعد نفاذ قرار الاندماج بإصدار أسهم العوض إلى مساهمي مجموعة سامبا وفقاً لمعامل المبادلة المتفق عليه (والذي يبلغ (٠,٧٣٩) سهم في البنك الدامج مقابل كل سهم في مجموعة سامبا). وستبلغ نسب ملكية مساهمي مجموعة سامبا في البنك الدامج ٣٢,٦٪ (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين) بينما ستبلغ ملكية مساهمي البنك الأهلي ٦٧,٤٪ (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين). وعليه، فستكون نسبة ملكية مساهمي مجموعة سامبا وعدد أسهمهم في البنك الدامج (باستثناء مساهمين مجموعة سامبا الذي يملكون في البنك الأهلي قبل إتمام الاندماج) أقل من نسبة ملكيتهم وعدد أسهمهم المملوكة لهم حالياً في مجموعة سامبا. وسيؤدي انخفاض نسبة ملكية مساهمي مجموعة سامبا وعدد أسهمهم في البنك الدامج (مقارنةً بنسبة ملكيتهم في مجموعة سامبا) إلى خفض قدرتهم التصويتية وحصصهم وكذلك حصتهم من إجمالي صافي الأرباح للبنك الدامج.

١-١-١٠ المخاطر المرتبطة باختلاف رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر

من المحتمل أن تختلف رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر عن رغبة البنك الأهلي أو مجموعة سامبا الحالية في التعرض للمخاطر. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف توجه البنك الدامج فيما يتعلق باستهداف فئات معينة من العملاء أو السياسة العامة في التعامل مع العملاء في فئة من الفئات مما قد يؤدي إلى تقليل الخدمات والمنتجات المقدمة لهم أو خفض نسبة التعرض الائتماني لهم. وعليه، في حال انخفاض رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر فقد يقوم البنك بإنهاء علاقته مع بعض العملاء في بعض الفئات ممن لا يتوافقون مع نسبة التعرض للمخاطر الملائمة للبنك الدامج في حينه أو تقليل الاهتمام بهم، وهو ما سيؤثر على أعمال البنك الدامج وإيراداته وتكاليفه وصافي دخله وأصوله والتزاماته وتوقعاته المستقبلية.

١-١-١١ المخاطر الائتمانية

يترتب على أعمال التمويل والاستثمار التي يقوم بها البنك الدامج مخاطر معتادة تتعلق بالتغيرات السلبية والمخاطر المتعلقة بالأوراق المالية واسترداد الديون والمبالغ المستحقة للبنك الدامج. وستؤدي التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية العالمية أو مخاطر الأنظمة المالية إلى التأثير على قيمة وقدرة استرداد أصول البنك الدامج مما يتطلب زيادة نسبة مخصصات البنك الدامج. كما يمكن أن يؤدي تدهور جودة الائتمان للمقترضين والمصدرين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك الدامج أو التدهور العام في الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية إلى زيادة معدل المخاطر الائتمانية على البنك الدامج مما سيؤثر سلباً على قيمة وقدرة استرداد أصول البنك الدامج ويتطلب زيادة نسبة مخصصات البنك الدامج لتعويض انخفاض قيمة القروض أو الأوراق المالية أو غيرها من الخسائر الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي دمج دفاتر القروض بين البنكين إلى وضع مخصصات إضافية بسبب

عدم توافق سياسات الجودة والمخصصات. ولا يمكن ضمان أن استراتيجيات التخفيف من مخاطر الائتمان التي سيقوم البنك الدامج باتباعها، كالاستفادة من الأوراق المالية أو الضمانات أو التأمين وغيرها ستقلل من المخاطر الائتمانية إلى حد مقبول للبنك الدامج.

وقد بلغت قيمة محفظة مصرفية الأفراد لدى مجموعة سامبا كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م عشرين مليار (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وتتألف غالبية المحفظة من قروض شخصية ورهون عقارية. وتعتبر المحفظة غير ناضجة بعد نظراً لأن غالبية المحفظة (حوالي ٥٨٪ من إجمالي المحفظة) نشأت في ٢٠١٩م وحتى تاريخه. وعليه، فإنه لا يمكن تحديد الأثر على خسائر الائتمان المتوقعة إلا بعد مرور مدة زمنية كافية واكتمال المحفظة.

وفيما يتعلق بمحفظة قروض الشركات لدى مجموعة سامبا، فقد بلغت قيمة المحفظة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م مائة وواحد وثلاثين مليار (١٣١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي حيث حققت نمواً كبيراً في ٢٠١٩م وحتى تاريخه. ونظراً لأنه يتطلب مرور مدة زمنية كافية لاكتمال المحفظة وتحديد مخاطر الائتمان المحتملة المرتبطة بالمقترضين فإنه لا يمكن تحديد هذه المخاطر في الوضع الراهن لاسيما وأنه لا يوجد بيانات تاريخية لبعض المقترضين يمكن الاستناد إليها.

١-١-١٢ المخاطر المرتبطة بتطبيق المعيار رقم (٩) من المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)

تم البدء بتطبيق المعيار رقم (٩) من المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS9) (ويشار إليه فيما بعد بـ"**المعيار(٩)**") ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨م وذلك بدلاً عن المعيار رقم (٣٩) من المعايير المحاسبية الدولية (IAS 39). ويفرض المعيار (٩) اتباع نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" لقياس انخفاض قيمة الأصول المالية، بحيث لا يلزم وقوع حدث ائتماني لتسجيل خسارة ائتمانية. وعليه، قام كلا البنكين - بعد البدء بتطبيق المعيار (٩) منذ تاريخ ١ يناير ٢٠١٨م – بتطبيق النموذج الداخلي الخاص بكل منهما لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

ويعتمد نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" على افتراضات يكون الغرض منها تحديد الآتي: (١) احتمالية التعثر، و(٢) الخسارة في حال التعثر، و(٣) التعرض عند التعثر. وتشمل تلك الافتراضات – على سبيل المثال لا الحصر - تقييم الوضع المالي للطرف النظير، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية.

وقد ينتج عن دمج النماذج والمنهجيات الخاصة بالبنكين فيما يتعلق بتطبيق المعيار (٩) أثر مختلف على مخصصات خسارة الائتمان المتوقعة للبنك الدامج مقارنة بتطبيق تلك النماذج والمنهجيات بشكل مستقل لكل بنك على حدة. لذلك فإن أي زيادة في المخصصات المتعلقة بخسائر القروض والتي تنتج عن دمج نماذج تطبيق المعيار (٩) الخاصة بالبنكين ستؤثر بشكل سلبي على أعمال البنك الدامج ونتائج عملياته ومركزه المالي وقد يكون ذلك الأثر جوهرياً.

١-١-١٣ المخاطر المرتبطة بالسيولة

سيكون البنك الدامج معرضاً لمخاطر السيولة بسبب تفاوت مواعيد حلول أصول البنك والتزاماته. ويعد هذا النوع من المخاطر من الأنواع المرتبطة بشكل وثيق بالعمليات البنكية، إلا أنه من الممكن أن يزداد تأثير هذا النوع من المخاطر لأسباب معينة تشمل الزيادة المفرطة في الاعتماد على مصدر محدد للحصول على السيولة (كالتركيز على كبار المودعين) أو التغيرات في التصنيف الائتماني أو العوامل المؤثرة على السوق بشكل عام كحدوث الكوارث وغيرها. وفي حال فشل أو عدم فعالية سياسات البنك الدامج والمتعلقة بإدارة السيولة لدرجة تمنع البنك الدامج من تمويل قاعدة أصوله فسيؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي وجوهري على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائجه وتوقعاته المستقبلية.

١-١-١٤ المخاطر المرتبطة بتكلفة التمويل وقبول الممولين لتمويل البنك الدامج

قد تنشأ مخاطر تتعلق بالتمويل بسبب عدم قدرة البنك الدامج على الحصول على تمويلات قصيرة وطويلة الأجل بتكلفة مناسبة في قطاعي الأفراد والشركات لدعم عملياته المستمرة وخططه وأهدافه الاستراتيجية أو عدم قدرته على الحصول على التمويل من أسواق المال المحلية والدولية. وفي حال عدم قدرة البنك الدامج الحصول على التمويل المطلوب أو في حال انخفاض ثقة المستثمرين في الحفاظ على أوراقهم المالية أو غيرها من أشكال التعرض الائتماني في البنك الدامج فسيؤدي ذلك إلى عدم قدرة البنك الدامج على الحصول على التمويل اللازم أو يؤدي إلى الحصول عليه بتكلفة مرتفعة أو بشروط لا تصب في مصلحته.

١-١-١٥ المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة على الاقتراض والتمويل

قد تتأثر العمولات الخاصة (ويقصد بها الدخل من فوائد القروض وغيرها) التي يحصل عليها كل من البنك الأهلي أو مجموعة سامبا على أصولهما أو التي يدفعها أي منهما مقابل التزاماته المالية بالتغيرات الحاصلة على أسعار الفائدة في السوق وهو ما سيؤدي إلى زيادة مصاريف العمولات الخاصة في مقابل دخل العمولات الخاصة مما سيقلص من نسبة دخل العمولات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، ستؤدي زيادة كلفة الأجل على التمويل إلى انخفاض طلب المقترضين على التمويل من البنك الدامج مما سيؤدي إلى التقليل من قدرة البنك الدامج على تمويل المقترضين.

وتتأثر العمولات الخاصة بشكل سريع بعدد من العوامل الخارجة عن إرادة البنك الدامج كتغير السياسات النقدية والعوامل الاقتصادية المحلية والدولية والعوامل السياسية. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض العمولات الخاصة إلى التأثير السلبي على البنك الدامج من حيث زيادة معدل السداد المبكر على محافظه التمويلية وزيادة نسبة المنافسة حول الودائع وغير ذلك.

وفي حال عدم قدرة البنك الدامج لأي سبب من الأسباب إعادة تسعير أو تعديل تكلفة الودائع بشكل سريع وفعال أو في حال زيادة العمولات الخاصة لأسباب اقتصادية أو غير ذلك فإن ذلك سيؤثر على هوامش دخل العمولات الخاصة للبنك الدامج ويؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعماله ومركزه المالي ونتائج عملياته.

١٦-١-١ المخاطر المرتبطة بالأوضاع الزكوية

قام البنك الأهلي ومجموعة سامبا (بالإضافة إلى أغلب البنوك السعودية) بإبرام اتفاقية تسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل في عام ٢٠١٨م لتسوية المستحقات الزكوية للسنوات المالية من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٧م، وتم الاتفاق بموجب هذه التسوية على أن يقوم البنك الأهلي بدفع مبلغ مائة واثنان وثمانين مليون وستمائة وأربعة وثمانين ألف وستمائة وإحدى عشر (١٨٢,٦٨٤,٦١١) ريال سعودي عن الزكاة المستحقة للسنوات المالية من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٧م وذلك لإغلاق المستحقات الزكوية للبنك الأهلي فيما يتعلق بهذه السنوات. وبموجب اتفاقية التسوية، قام البنك الأهلي بحساب ودفع المبالغ الزكوية المستحقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م على أساس المعادلة الحسابية والتعليمات الواردة في قرار معالي وزير المالية رقم (١٢٦٠) وتاريخ ١٤٤٠/٠٤/٠٥هـ (الموافق ٢٠١٨/١٢/١٤م) ("**قرار وزير المالية**"). وبناء عليه، يعتبر الوضع الزكوي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م مغلق. وقد تم الاتفاق بموجب هذه التسوية كذلك على أن يقوم البنك الأهلي بدفع المبالغ الزكوية المستحقة للسنوات المالية من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٧م على دفعات سنوية على مدى خمس سنوات حتى تاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وذلك بعد دفع دفعة أولية بقيمة ٢٠٪ من مبلغ التسوية. وقام البنك الأهلي بتسجيل مخصص بحوالي مائة وسبعة عشر مليون (١١٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي لتغطية الدفعات الأربعة المتبقية من مبلغ التسوية.

قام البنك الأهلي بحساب ودفع المبالغ الزكوية المستحقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م على أساس قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل الواردة في قرار معالي وزير المالية رقم (٢٢١٥) وتاريخ ١٤٤٠/٠٧/٠٧هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٣/١٤م).

وفيما يتعلق بالوضع الزكوي لمجموعة سامبا، فقد تضمنت اتفاقية التسوية المبرمة بين مجموعة سامبا والهيئة العامة للزكاة والدخل فيما يتعلق بتسوية المستحقات الزكوية للسنوات المالية من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٧م أحكام مماثلة لما تضمنته اتفاقية تسوية البنك الأهلي مع الهيئة العامة للزكاة والدخل، حيث تم الاتفاق بموجب هذه التسوية أن تقوم مجموعة سامبا بدفع مبلغ ملياران وثلاثمائة وستة عشر مليون وتسعة وخمسين ألف وخمسمائة وثلاثة وتسعين (٢,٣١٦,٠٥٩,٥٩٣) ريال سعودي على دفعات سنوية على مدى خمس سنوات حتى تاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٣م. كما قامت مجموعة سامبا بموجب اتفاقية التسوية بحساب ودفع المبالغ الزكوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م على أساس المعادلة الحسابية والتعليمات الواردة في قرار وزير المالية. وقامت مجموعة سامبا بتسجيل مخصص بحوالي مليار وأربعمائة واثنان وثمانين مليون ومائتين وثمانية وسبعين ألف ومائة وأربعين (١,٤٨٢,٢٧٨,١٤٠) ريال سعودي لتغطية الدفعات الأربعة المتبقية من مبلغ التسوية.

قامت مجموعة سامبا بحساب ودفع المبالغ الزكوية المستحقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م على أساس قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل الواردة في قرار معالي وزير المالية رقم (٢٢١٥) وتاريخ ١٤٤٠/٠٧/٠٧هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٣/١٤م)، وقد استلمت مجموعة سامبا شهادة الزكاة المتعلقة بالسنة المالية المشار إليها.

وسيكون البنك الدامج ملتزماً بسداد الدفعات المتبقية لمبالغ التسوية المستحقة على البنك الأهلي ومجموعة سامبا وفق ما تضمنته اتفاقية التسوية التي أبرمها كل بنك.

كما تواصل مجموعة سامبا الاعتراض على المطالبات الزكوية عليها من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل وذلك عن السنوات المالية من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٥م، حيث تم استئناف الاعتراض أمام اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية، كما تواصل مجموعة سامبا الاعتراض على المطالبات المتعلقة بضريبة الدخل من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل وذلك عن السنوات المالية من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٩م، حيث تم استئناف الاعتراض أمام اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية. وفي حال تقرر بعد نفاذ قرار الاندماج أن مجموعة سامبا ملزمة بدفع أي من تلك المستحقات (والتي تقدر بحوالي ثمانين مليون (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي) فسيكون البنك الدامج ملزماً بدفعها وذلك نظراً لانقضاء مجموعة سامبا نتيجة للاندماج.

١-١-١٧ المخاطر المرتبطة بإيرادات البنك الدامج وقدرته على توزيع الأرباح على المساهمين

قد تتأثر أعمال وإيرادات البنك الدامج بعدد من العوامل (التي قد يخرج بعضها عن سيطرته وتحكمه) كالعوامل التشغيلية والمالية والاقتصادية وظروف السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك الدامج واحتياطاته القابلة للتوزيع مما يؤدي إلى التأثير على توزيعات الأرباح على المساهمين. بالإضافة إلى ذلك فقد تتأثر قدرة البنك الدامج على توزيع الأرباح على المساهمين بالقيود المفروضة على البنك الدامج والمتعلقة بمتطلبات رأس المال أو القيود التي يفرضها البنك المركزي وغيره من الجهات التنظيمية أو أي اعتبارات لدى إدارة البنك الدامج والمتعلقة بالتصنيف الائتماني.

١-١-١٨ المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة الشهرة بعد الاندماج

ستخضع الإجراءات المحاسبية لصفقة الاندماج لمتطلبات دمج الأعمال وفق المعيار رقم (٣) من المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية **(IFRS3)**، بحيث يتم اعتبار البنك الأهلي طرفاً مستحوذاً ومجموعة سامبا طرفاً مستحوذاً عليه. وبموجب هذه المتطلبات المحاسبية، يلزم على الطرف المستحوذ (أي البنك الأهلي) تقييم الأصول والالتزامات لمجموعة سامبا بقيمة عادلة، وذلك كما في تاريخ نفاذ قرار الاندماج، واحتساب الفرق بين القيمة العادلة ومبلغ الشراء كشهرة أو مكاسب ناتجة عن صفقة الاندماج (ويشار إليها بعملية تخصيص سعر الشراء).

سيكون لدى البنك الدامج فترة اثني عشر شهراً بعد نفاذ قرار الاندماج لإنهاء عملية تخصيص سعر الشراء وفقا للمعيار رقم (٣) من المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية **(IFRS 3)**.

وسيتمثل مبلغ الشراء في أسهم العوض التي سيستحقها مساهمو مجموعة سامبا بناء على سعر إغلاق سهم البنك الأهلي كما في تاريخ آخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج. وعليه، فإنه إذا حصل تغيير جوهري في سعر سهم البنك الأهلي بحلول تاريخ نفاذ قرار الاندماج فإن ذلك قد يؤثر على احتساب قيمة الشهرة مقارنةً بقيمتها بناءً على سعر سهم البنك الأهلي كما في تاريخ نشر المستند، أي سترتفع قيمة الشهرة بشكلٍ جوهري في حال ارتفاع سعر سهم البنك الأهلي بشكلٍ جوهري (مع مراعاة عملية تخصيص سعر الشراء) (لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة القسم (١-١-٨) ("*المخاطر المرتبطة بمعامل المبادلة لصفقة الاندماج*") من هذا المستند).

وفي حال نتج عن عملية تخصيص الشراء قيمة شهرة فإن هذه القيمة قد تتعرض للانخفاض في أي وقت مستقبلاً في حال كانت التدفقات النقدية المتوقعة الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة خلال فترة خمس سنوات (بشكل دائم) - بعد خصم تكلفة رأس المال - أقل من إجمالي الأصول والالتزامات التشغيلية لكل وحدة توليد نقد.

١-١-١٩ التأثير على نسبة كفاية رأس المال للبنك الدامج

تتأثر نسبة كفاية رأس مال البنك الدامج بعدد من العوامل والتي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي: (١) نتائج استكمال دراسة القيمة العادلة لمجموعة سامبا والتي يتعين على البنك الأهلي القيام بها (ولمزيد من التفاصيل عن دراسة القيمة العادلة لمجموعة سامبا، يرجى مراجعة القسم (١-١-١٨) "*المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة الشهرة بعد الاندماج*" من هذا المستند)،و(٢) التغييرات في تقييم المخاطر الخاصة بأصول البنك الدامج وربحيته من وقتٍ لآخر، و(٣) الارتفاع في التمويل مستقبلاً والذي قد ينتج عنه خفض نسبة كفاية رأس مال البنك الدامج، و(٤) أي خسائر يتعرض لها البنك الدامج والذي قد ينتج عنها خفض في نسبة كفاية رأس ماله. وتجدر الإشارة إلى أن المتطلبات التنظيمية المتعلقة بحساب نسبة وكفاية رأس المال والمستويات المطلوبة لذلك قد تتغير من وقتٍ لآخر. وعليه، سيتعين على البنك الدامج تحديد هذه المتطلبات والاتفاق عليها مع البنك المركزي والتي قد تختلف عن متطلبات كفاية رأس المال الحالية للبنكين. وقد يحتاج البنك الدامج لزيادة رأس ماله للتجاوب مع توقعات السوق بشأن مستويات رأس المال المناسبة وكذلك وكالات التصنيف الائتماني.

وفي حال وقوع أي مما سبق، فإنه يتطلب على البنك الدامج الحصول على رأس مال إضافي مستقبلاً (سواء من خلال تمويل أو زيادة في رأس المال المدفوع من قبل مساهميه) والذي قد لا يتوفر بشروط ملائمة أو قد لا يتوفر بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدامج قد يتعين عليه تغيير بعض الممارسات في أعماله (بما في ذلك تقليل المخاطر والاستفادة من بعض الأنشطة) وذلك في حال انخفاض نسبة كفاية رأس مال البنك الدامج إلى مستوى مقارب إلى مستوى الحد الأدنى المحدد وفق المتطلبات التنظيمية أو مستوى الحد الأدنى المحدد داخلياً من قبل البنك الدامج أو المستويات المطلوبة للحفاظ على التصنيف الائتماني للبنك الدامج عند المستوى المطلوب. وفي حال عدم قدرة البنك الدامج على الحفاظ على معدلات كفاية رأس مال مناسبة، فقد تنخفض تصنيفاته الائتمانية وبالتالي قد تزيد تكاليف التمويل مما سيؤثر على أعماله ووضعه المالي ونتائجه وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٢٠ المخاطر المرتبطة بالموظفين

يعتمد نجاح البنك الدامج في تقديم خدماته بشكل كبير على قدرة البنك على استقطاب والاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءة والتأهيل العالي في قطاعات البنك المختلفة وذلك في ظل التنافس والطلب المرتفعين على هؤلاء الموظفين. ولا يمكن للبنك الدامج ضمان قدرته على الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين

الحاليين العاملين في البنك الأهلي ومجموعة سامبا وخصوصا الموظفين المعتمد عليهم في تشكيل وتنفيذ استراتيجية البنك وإدارة أعماله حيث أن الحفاظ على هؤلاء الموظفين يخضع لعدد من العوامل كالظروف السائدة في السوق وقيمة التعويضات والمكافآت التي تقدمها الشركات المنافسة لهؤلاء الموظفين، وفي حال عدم قدرة البنك على المحافظة على هؤلاء الموظفين سيضطر البنك الدامج إلى تحمل تكاليف اضافية تتعلق باستقطاب موظفين آخرين مماثلين كما يؤدي التأخر في استقطاب موظفين بدلاء إلى التأثير على قدرة البنك الدامج على تنفيذ استراتيجيته وبالتالي التأثير سلباً على البنك الدامج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وقد تؤدي عدم قدرة البنك الدامج على الاحتفاظ بالموظفين إلى مغادرة عدد كبير من الموظفين بشكل غير متوقع في أوقات متقاربة مما قد يلزم البنك الدامج بسداد مبالغ كبيرة تتعلق بمستحقات نهاية الخدمة والمكافآت المؤجلة للموظفين وغيرها، وهو ما سيؤثر سلباً على البنك الدامج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

كما يجب على البنك الدامج الالتزام بنظام العمل في عقوده وعلاقته مع موظفيه. وفي حال عدم التزام البنك بمتطلبات نظام العمل فإن ذلك قد يعرض البنك لدعاوى قضائية والذي قد ينتج عنها التزام البنك الدامج بدفع مبالغ تعويضات كبيرة مما سيؤثر سلباً على البنك الدامج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٢١ المخاطر المرتبطة بتصرفات الموظفين في البنك الدامج

من المحتمل أن يؤدي أي سوء تصرف أو تجاوز للصلاحيات من قبل موظفي البنك الدامج إلى إلزام البنك الدامج بتعاملات مالية تتجاوز الحدود المسموح بها أو تحمل مخاطراً غير مقبولة أو تؤدي إلى إخفاء بعض الأنشطة غير الناجحة أو غير المصرح بها عن البنك الدامج مما قد يتسبب بمخاطر أو خسائر جسيمة لا يمكن التنبؤ بها أو إدارتها. كما قد ينطوي سوء تصرف الموظفين على إفشاء أو سوء استخدام معلومات سرية مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات نظامية على البنك الدامج أو يعرضه للمساءلة القانونية أو يلحق ضرراً مالياً جسيماً به وبسمعته مما ينعكس بشكل سلبي وجوهري على عمليات البنك الدامج ووضعه المالي. ولا يمكن للبنك الدامج بشكل دائم منع الموظفين من ممارسة السلوكيات والتصرفات الخاطئة أو غير النظامية كما قد لا تنجح الاجراءات والاحتياطات التي يضعها البنك الدامج في جميع الحالات في منع الموظفين من ارتكاب تلك السلوكيات.

١-١-٢٢ المخاطر المرتبطة بأنظمة التقنية والمعلومات الخاصة بالبنك الدامج

يحظى أمن المعلومات والأمن الإلكتروني (السيبراني) باهتمام متزايد من قبل البنوك والمؤسسات المالية وذلك لما تحتفظ به هذه الجهات من معلومات مالية وشخصية حساسة ومهمة يجعلها عرضة وهدفاً للهجمات الإلكترونية المتزايدة والمتطورة بشكل مستمر، مما يتطلب من البنك الدامج الاهتمام والاستثمار المستمرين في حماية المعلومات واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لحماية أنظمته ومعلوماته ومواجهة هذه الهجمات الإلكترونية والتقليل من مخاطرها. وعلى الرغم من ذلك، فنظراً للتقدم التقني وتزايد عدد الهجمات الإلكترونية المحتملة ونطاقها، فمن الممكن أن تؤدي الهجمات الإلكترونية المستقبلية إلى اختراقات أمنية كبيرة. وفي حال فشل البنك الدامج في إدارة هذه المخاطر الأمنية الإلكترونية بشكل ملائم ومراجعة وتحديث الإجراءات الأمنية المعمول بها بشكل مستمر لمجابهة التهديدات الجديدة فسيؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على البنك الدامج وعلى سمعته وأعماله ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٢٣ المخاطر الضريبية

من المحتمل أن تنشأ التزامات ضريبية أو زكوية على مساهمي البنك الأهلي ومجموعة سامبا في المملكة العربية السعودية أو خارجها كنتيجة للاندماج أو التصرف في ملكياتهم في البنك الأهلي أو مجموعة سامبا أو لأي سبب آخر، مع مراعاة أي استثناءات أو إعفاءات ضريبية أو زكوية. وقد تشمل الالتزامات التي قد يخضع لها البنكين أو مساهميهما الإفصاح عن صفقة الاندماج للجهات الضريبية والزكوية ذات العلاقة داخل المملكة أو خارجها أو سداد أي التزامات ضريبية أو زكوية قد تنشأ بسبب الاندماج. ومع ذلك، فمن غير المتوقع أن يؤدي إصدار أسهم العوض إلى نشوء التزام برسوم الإيرادات أو ما يشابهها في المملكة (وهي الرسوم التي يتم تحصيلها من الجهات الحكومية ذات العلاقة في بعض البلدان مقابل إصدار أسهم جديدة).

يخضع البنك الأهلي داخل المملكة للزكاة فقط، في حين تخضع مجموعة سامبا للزكاة وضريبة الدخل حيث تطبق ضريبة الدخل المحددة بـ ٢٠٪ على الحصة المملوكة لأحد المساهمين الأجانب (المصنف كشخص أجنبي لأغراض نظام ضريبة الدخل ("**المساهم الأجنبي**") والذي يملك ما نسبته ١,٢٢٪ من أسهم مجموعة سامبا وذلك كما بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م). وعليه، وحيث إن صفقة الاندماج سينتج عنها حصول مساهمي مجموعة سامبا على أسهم في البنك الأهلي بما فيهم المساهم الأجنبي، فسيكون البنك الدامج خاضع لضريبة الدخل (المحددة بـ ٢٠٪) عن الأسهم التي ستصدر للمساهم الأجنبي في مجموعة سامبا. وبناء عليه سيترتب على البنك الدامج الالتزام بنظام ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية والذي سيترتب عليه عدم قدرة البنك الدامج تقديم إقرارات زكوية موحدة لمجموعة البنك الدامج حيث أن التوحيد لأغراض الزكاة لا ينطبق على الشركات الخاضعة لضريبة الدخل.

لا تتضمن أنظمة الزكاة والضرائب في المملكة ما يسمح بتأجيل أو تفادي دفع الزكاة والضرائب على عمليات الاندماج. وعلى الرغم من أنه قد سبق للهيئة العامة للزكاة والدخل الموافقة على عدم فرض التزامات ضريبية أو زكوية على صفقات اندماج في أحوال معينة، إلا أنه لا يمكن التأكيد بأن

الهيئة العامة للزكاة والدخل لن تقوم بفرض أي التزامات على صفقة الاندماج. ونظراً لانقضاء مجموعة سامبا بعد إتمام صفقة الاندماج، سيكون البنك الدامج ملزماً بسداد أي التزامات ضريبية تنشأ بعد إتمام صفقة الاندماج.

من المتوقع أن تتم صفقة الاندماج على أساس مبدأ الاستمرارية لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق تعريف اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة. وحيث تعد عملية نقل الأصول والالتزامات على أساس مبدأ الاستمرارية خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة، إلا أنه لا يوجد وضوح ما إذا كانت عملية نقل الأصول والالتزامات (على أساس مبدأ الاستمرارية) في سياق اندماج البنوك تعتبر أيضاً خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

ونظراً لمرونة أنظمة الزكاة والضرائب وتغييرها من حين لآخر، فقد يتعرض مساهمي البنك الدامج لزيادة في الزكاة والضرائب المفروضة عليهم بسبب إصدار أنظمة زكوية أو ضريبية جديدة أو تعديل الأنظمة واللوائح الحالية أو نتيجة للممارسات الزكوية والضريبية أو التفسيرات المعلنة أو غير المعلنة من جانب الهيئة العامة للزكاة والدخل أو الجهات الضريبية ذات الاختصاص خارج المملكة أو بسبب السوابق القضائية في المحاكم ذات الصلة.

من المستحسن مناقشة مساهمي مجموعة سامبا أوضاعهم الزكوية والضريبية مع مستشاريهم الماليين والضريبيين في حال وجود أي شكوك بشأن ذلك.

١-١-٢٤ المخاطر التشغيلية المرتبطة بأعمال البنك الدامج

سيكون البنك الدامج معرضاً لمخاطر تشغيلية وخسائر ناتجة عن تلك المخاطر وذلك بسبب عدم كفاية الإجراءات والأنظمة الداخلية أو فشلها أو بسبب عوامل خارجية أخرى. وسيكون البنك الدامج أيضاً عرضة للاحتيال من قبل موظفي البنك أو من أي طرف آخر بما في ذلك التعاملات غير المصرح بها والأخطاء التشغيلية والأخطاء الكتابية وأخطاء حفظ السجلات الناتجة عن خلل في أجهزة الحاسب أو أنظمة الاتصالات، وعليه فلا يمكن للبنك الدامج ضمان عدم تكبده لأي خسائر بسبب قصور أي من هذه الضوابط أو الأنظمة في كشف أو احتواء المخاطر التشغيلية في المستقبل. وفي حال قصور أي من الإجراءات أو الأنظمة الداخلية في البنك الدامج في الكشف عن أو احتواء مثل هذه المخاطر فقد يؤدي ذلك إلى وجود تعاملات غير مصرح بها أو أخطاء مما قد يكون له أثر سلبي وجوهري على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته.

١-١-٢٥ المخاطر المرتبطة بتفسير مبادئ الشريعة

سيقدم البنك الدامج منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد الحصول على موافقة هيئته الشرعية. ويقوم الفقهاء الشرعيين بالاجتهاد في دراسة المنتج أو الخدمة على ضوء المبادئ الشرعية ذات العلاقة وفق تفسيرهم وفهمهم لها. كما يقوم القضاة بتحديد مدى توافق المنتجات التي يقدمها البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في حال في وجود نزاع قضائي يتعلق بشرعيتها. ومن المعلوم أن العديد من المسائل والمبادئ الشرعية تعتبر خلافية وعليه فإن الفقهاء (بما في ذلك القضاة في حال النزاع القضائي بشأن شرعية بعض المنتجات التي يقدمها البنك) قد يكون لهم آراء مختلفة حول ذات المنتج أو الخدمة. لذا قد يرى بعض الفقهاء الشرعيين (بما في ذلك القضاة في حال النزاع القضائي بشأن شرعية بعض المنتجات التي يقدمها البنك) قد يرون أن بعض خدمات البنك ومنتجاته غير متوافقة مع الأحكام الشرعية. وفي حال اتفق عدد من الفقهاء أو القضاة على عدم شرعية جزء من خدمات البنك الدامج أو منتجاته فقد يكون لذلك أثر سلبي يكون جوهرياً على سمعة البنك الدامج وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٢٦ المخاطر المرتبطة بتمويل المشاريع

ستتضمن المحفظة التمويلية للبنك الدامج على تمويل لمشاريع طويلة الأجل مثل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية. ويتعرض هذا النوع من التمويل إلى مجموعة من المخاطر التي تختلف نوعاً ما عن مخاطر التمويل بشكل عام. وتتعلق هذه المخاطر بالمشاريع الممولة حيث أن سداد التمويل يعتمد على نجاح المشروع في تحقيق العائدات المتوقعة. ومن بين هذه المخاطر التأخير في الحصول على الموافقات النظامية اللازمة والقضايا البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة ومخاطر إكمال المشاريع، مما يؤثر على قدرة المشروع في تحقيق عائدات. كما أنه لا يوجد ما يضمن أن يكون أداء المشروع الممول كما هو متوقع وسيكون لأي خسائر في تمويل المشاريع المستقبلية أو المستويات العالية من إعادة هيكلة التمويل تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٢٧ المخاطر المرتبطة بالتمويل العقاري

كجزء من الأنشطة التمويلية للبنك الأهلي ومجموعة سامبا، يقوم كلا البنكين بتقديم خدمات التمويل العقاري لعملائهم من الأفراد والشركات. ولغرض الحصول على التمويل، يقوم العملاء برهن العقار المراد شراؤه لصالح البنكين كضمان للتمويل الممنوح لهم، وتتأثر قيمة تلك العقارات المرهونة بالتقلبات الاقتصادية أو التغييرات النظامية والتي من الممكن أن تؤدي الى انخفاض في قيمة تلك العقارات المرهونة، وفي حال انخفاض قيمة العقارات المرهونة كضمان فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم تمكن البنك الدامج من استرجاع قيمة التمويل العقاري في حال تعثر العميل في السداد مما سيؤثر سلباً على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٢٨ المخاطر المرتبطة بالتصنيفات الائتمانية

ستقوم وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف البنك الدامج ائتمانياً لتقييم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويعد تصنيف البنك الدامج الائتماني عاملاً هاماً في تحديد تكلفة التمويل بالنسبة للبنك. وتتأثر معدلات الربح -التي سيدفعها البنك مقابل التمويل الذي يحصل عليه- بتصنيفه الائتماني. ويخضع التصنيف الائتماني للمراجعة من قبل الوكالة المانحة للتصنيف من وقت لآخر وبالتالي فإنه قد يتغير إما بالانخفاض أو الارتفاع أو قد يسحب بشكل كامل.

وفي حال انخفض التصنيف الائتماني للبنك الدامج فسيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف التمويل على البنك مما سيؤثر سلباً على السيولة لدى البنك وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٢٩ المخاطر المرتبطة بسمعة البنك الدامج

تعد سمعة البنك الدامج أمراً بالغ الأهمية لاستقطاب عملاء جدد والإبقاء عليهم وإقامة علاقات قوية مع الأطراف النظيرة. ويمكن أن تتضرر سمعة البنك الدامج في المستقبل نتيجة عدة عوامل تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- تراجع نتائجها المالية أو تعديلها أو الإجراءات القانونية أو النظامية ضد البنك الدامج أو سوء سلوك الموظفين الذي قد يتسبب في إخلال البنك الدامج بالمتطلبات النظامية المعمول بها. وسيؤدي تضرر سمعة البنك الدامج إلى آثار سلبية على البنك وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-١-٣٠ المخاطر المرتبطة بالتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتعامل البنك الأهلي ومجموعة سامبا في سياق أعمالهم الاعتيادية مع أطراف ذوي علاقة كأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وأقاربهم وكبار المساهمين وشركاتهم التابعة، وتتعلق هذه التعاملات والأرصدة بشكل أساسي بودائع العملاء وتقديم القروض والتسهيلات بالإضافة إلى خدمات بنكية واستثمارية أخرى. وقد بلغت صافي قيمة هذه الأرصدة بالنسبة للبنك الأهلي مبلغ اثنا وعشرين مليار وتسعمائة وتسعة وأربعين مليون (٢٢,٩٤٩,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (بأصول تبلغ قيمتها إحدى عشر مليار ومائة وواحد وستين مليون (١١,١٦١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بعد خصم التزامات بقيمة تبلغ أربع وثلاثون مليار ومئة وعشرة مليون (٣٤,١١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي)، كما بلغت صافي قيمة هذه الأرصدة بالنسبة لمجموعة سامبا مبلغ واحد وعشرين مليار وتسعمائة وواحد وتسعين مليون وثلاثمائة واثنين وتسعين مليون (٢١,٩٩١,٣٩٢,٠٠٠) ريال سعودي (بأصول تبلغ قيمتها خمسة مليارات وتسعمائة واثنين وثلاثون مليون ومائة وست وثمانين ألفاً (٥,٩٣٢,١٨٦,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بعد خصم التزامات بقيمة تبلغ سبعة وعشرين مليار وتسعمائة وثلاثة وعشرين مليون وخمسمائة وثمانية وسبعين ألفاً (٢٧,٩٢٣,٥٧٨,٠٠٠) ريال سعودي) وذلك فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. وبموجب أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات فإنه لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة العادية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه يوجد لدى بعض أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي وأعضاء مجلس إدارة مجموعة سامبا مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في بعض هذه العقود، والتي تم إبرامها على أسس تجارية من قبل البنك الأهلي أو مجموعة سامبا (بحسب الحال). وفي حال لم تُبرم التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بشكل متوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها ابتداءً أو في حال لم يتم القيام بها على أسس تجارية عادلة للبنك الدامج، فإن ذلك سيؤثر بشكل سلبي على عمليات البنك الدامج ونتائجه.

١-١-٣١ المخاطر المرتبطة بخسارة الأعمال من العملاء الرئيسيين الذين يمثلون جزءًا كبيرًا من قروض البنك الدامج وودائعه

لدى كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا أعمال مع عملاء رئيسيون يمثلون جزءاً كبيراً من قروض البنكين وودائعهم ومنتجاتهم والتي ستنتقل إلى البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج. وفي حال قرر هؤلاء العملاء التعامل مع بنوك أخرى غير البنك الدامج فإن ذلك قد يعرضه إلى خسارة جميع هذه الأعمال أو جزء منها مما سيؤثر بشكل سلبي قد يكون جوهري على أعمال البنك الدامج ونتائج عملياته وأوضاعه المالية.

١-١-٣٢ المخاطر المرتبطة بتجاوز حد الإقراض للعملاء المشتركين بين البنكين

على الرغم من أن البنك الدامج سيتمكن من الاستفادة من حد أعلى للإقراض لعميل واحد بموجب متطلبات البنك المركزي ذات الصلة مقارنة بالحد الحالي الخاص بكل بنك على حدة، إلا أن البنك الدامج قد يتجاوز هذا الحد النظامي أو حد الإقراض المحدد داخلياً وذلك فيما يتعلق بالعملاء الحاليين المشتركين بين البنك الأهلي ومجموعة سامبا مما قد يعرض البنك الدامج لمخالفات تنظيمية والتي تؤثر بشكل سلبي وقد يكون جوهري على أعماله وأوضاعه المالية.

١-١-٣٣ المخاطر المرتبطة بالتزامات البنك الدامج الحالية والتزاماته الطارئة المتعلقة بالائتمان والتي قد تؤدي إلى خسائر محتملة

يقوم البنكان كجزء من أعمالهم المصرفية الاعتيادية بإصدار ضمانات وخطابات اعتماد، والتي سيتم احتسابها خارج القوائم المالية للبنك الدامج لحين إلغائها أو تنفيذها. كما يقدم البنكين التزامات (قابلة للإلغاء وغير قابلة للإلغاء) لأغراض تقديم تسهيلات ائتمانية لعملائهم، وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات مشروطة إلا أنها قد تعرض البنك الدامج لمخاطر متعلقة بالائتمان والسيولة. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يقوم البنك الدامج

بسداد جزء من هذه الالتزامات فقط إلا أنه قد يتعين عليه سداد جزء أكبر منها لاسيما في الحالات التي تتدهور فيها في حالة السوق مما قد ينتج عنه احتياج البنك الدامج لسيولة إضافية والتي قد لا تكون متاحة أو قد تكون متاحة ولكن بتكلفة عالية. وعليه، فإن ذلك قد يقلل من هوامش الربحية للبنك مما يؤثر بشكل سلبي وقد يكون جوهري على دخله التشغيلي وربحيته.

١-١-٣٤ المخاطر المرتبطة بإعادة جدولة أو إعادة هيكلة القروض

سبق وأن قام البنكان بجدولة أو إعادة هيكلة جزء من قروضهما مع العملاء الذين يعانون من صعوبات مالية لتقليل مخاطر الائتمان. وتمثل القروض المعاد جدولتها والقروض التي تم إعادة جدولة مدد سدادها بحيث تتيح هذه الجدولة الاستفادة من امتيازات معينة في سداد القرض والتي تشمل على إعادة جدولة سداد الدفعات الرئيسية للقرض ذو الصلة لفترات لاحقة، أو تخفيض نسب الفائدة على القرض ذو الصلة لفترة معينة ومن ثم رفعها في فترات لاحقة على ألا يؤدي ذلك إلى تسجيل خسارة على البنك ذو الصلة. وتمثل القروض المعاد هيكلتها القروض التي تم تجديد شروطها بشكل كامل أو القروض التي تم تغيير هيكلها بشكل جوهري والتي تتسبب نتيجة لذلك لخسائر في البنك ذي الصلة بسبب انخفاض معدل الربح الناشئ عن تلك القروض أو عدم إمكانية تحصيل المبلغ الأساسي للقرض ذو الصلة. وعلى الرغم من هذه الإجراءات فإنه لا يوجد ما يضمن بأنها ستساهم في الحد من المخاطر الائتمانية على البنك الدامج. كما أن أعمال البنك الدامج ونتائج عملياته ووضعه المالي قد تتأثر بشكل سلبي وجوهري في حال فشل البنك الدامج في جدولة أو إعادة هيكلة قروض معينة بشكل مناسب، أو في حال عدم تحقق الافتراضات التي استند عليها في إجراءات الجدولة وإعادة الهيكلة، أو في حال عدم قدرة الطرف المدين سداد القرض المجدول أو المعاد هيكلته مما قد يتعين على البنك تكرار جدولته أو إعادة هيكلته وبالتالي تكبد رسوم إضافية على البنك الدامج.

١-١-٣٥ المخاطر المرتبطة بملكية مبنى مجموعة سامبا في مركز الملك عبدالله المالي

أنشأت مجموعة سامبا مبنى رئيسي لها في مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض وذلك بعد الاتفاق المبدئي مع الجهة المالكة للأرض على شراء الأرض التي يتم إنشاء المبنى عليها، إلا أن مجموعة سامبا لم تقم بإكمال إجراءات شراء الأرض حيث لم يتم توقيع عقد نهائي لشراء الأرض ولم يتم كذلك سداد قيمة الشراء حتى تاريخه. ويبلغ مبلغ شراء الأرض الذي سبق الاتفاق عليه مائة وثلاثة وخمسون مليون وتسعمائة وألفان وثمانون (١٥٣,٩٠٢,٠٨٠) ريال سعودي، وبلغت تكلفة البناء مبلغ مليار وتسعمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وخمسين ألف وسبعمائة وسبعين (١,٩٥٤,٧٥٤,٧٧٠,٨٢) ريال سعودي واثنان وثمانون هللة.

وتجدر الإشارة إلى استلام مجموعة سامبا لخطاب مؤرخ في ١٤٤٢/٠٦/١٩هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٢/٠١م) من الجهة المالكة للأرض القائم عليها مبنى مجموعة سامبا الواقع في مركز الملك عبدالله المالي المتضمن إقرار تلك الجهة بأحقية مجموعة سامبا بشأن مبناها الواقع في مركز الملك عبدالله المالي ورغبة تلك الجهة في استكمال عملية شراء الأرض بموجب عقد نهائي يشمل كافة الأمور التي ترغب مجموعة سامبا والجهة المالكة للأرض الاتفاق عليها بما يكفل نقل ملكية الأرض إلى مجموعة سامبا أو البنك الدامج بعد نفاذ الاندماج، علمًا بأن المفاوضات تُعد في مراحلها النهائية ومن المتوقع الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية للعقد الكتابي بين الطرفين في القريب العاجل.

وفي حال لم تتمكن مجموعة سامبا أو البنك الدامج (بعد نفاذ قرار الاندماج) خلال مدة زمنية معقولة من استكمال عملية شراء الأرض بالسعر والشروط والأحكام التي سبق لمجموعة سامبا الاتفاق عليها، فسيكون لذلك أثر سلبي جوهري على البنك الدامج وعملياته ومركزه المالي.

١-١-٣٦ المخاطر المرتبطة بالدعاوى والمطالبات القضائية

يعد البنك الأهلي ومجموعة سامبا أطراف في عدة دعاوى قضائية مختلفة، كما يخضعان من وقت لآخر لتحقيقات حكومية أو تنظيمية أو أمور مماثلة ناشئة عن أعمالهما الحالية أو المستقبلية. وعليه، فإن أي دعاوى مقامة ضدهما قد تضر بسمعة البنك الأهلي أو مجموعة سامبا (حسبما ينطبق) بغض النظر عن نتائجها النهائية. كما لا يوجد ما يضمن نجاحهما في التصدي لأي دعاوى محتملة أو مستقبلية أو مسائل مماثلة بموجب الأنظمة المختلفة.

يوجد لدى مجموعة سامبا تقريباً أكثر من (٣٣٠) قضية مرفوعة ضدها وذلك كما في نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٠م، علماً بأن بعض هذه القضايا لم يحدد المدعون فيها مبالغ مطالباتهم. وقد قام البنك الأهلي، بناءً على ما قدمته مجموعة سامبا من معلومات، بتقييم المخاطر المرتبطة بهذه القضايا وانتهى إلى وجود عدد من القضايا قد ينتج عنها أثر مالي سلبي على البنك الدامج في حال تم الحكم فيها لصالح المدعين. ويبلغ إجمالي المبالغ المطالب بها بموجب هذه القضايا مبلغ يتجاوز ستة مليارات (٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. وحيث إن هذه القضايا لا يوجد لها مخصصات في القوائم المالية لمجموعة سامبا، فقد قام البنك الأهلي بأخذ المخاطر التي قدرها بشأن هذه القضايا في الاعتبار عند اتفاقه على معامل المبادلة، علماً بأن مستوى الضرر الذي تم افتراضه بناءً على المخاطر التي تم تقديرها قد يكون أقل أو أعلى من الضرر الفعلي الذي قد يصيب البنك الدامج في حال تم الحكم في تلك القضايا لصالح المدعين فيها.

كما اتضح للبنك الأهلي وجود قضية خارج المملكة قد يكون لها أثر سلبي على البنك الدامج وسمعته في حال تم الحكم فيها لصالح المدعين، علماً بأن مبلغ المطالبة المالية في هذه القضية غير محدد، وعلماً كذلك بأن مجموعة سامبا أكدت (بناءً على استشارات محاميها خارج المملكة) اعتبار هذه القضية ذات مخاطر منخفضة.

بالإضافة لذلك، فإن البنك الأهلي طرف في عدد من القضايا المرفوعة ضده في سياق أعماله الاعتيادية. وفي حال صدور أحكام قضائية ضد البنك الأهلي تلزمه بدفع مبالغ تتجاوز المخصصات المرصودة لها، فإن ذلك قد يؤثر تأثيراً سلبياً جوهرياً على البنك الأهلي مما قد يؤثر على أعمال البنك الدامج ونتائجه وتوقعاته المستقبلية.

وحيث أن البنك الدامج سيتحمل كافة الالتزامات المتعلقة بالقضايا الخاصة بالبنك الأهلي ومجموعة سامبا بعد نفاذ الاندماج، فإن خسارة البنك الدامج لأي نزاع قضائي أو الحكم ضده بمبلغ أعلى من المُتوقع أو المُخصص أو إخفاقه في تخصيص المبالغ التي قد يتكبدها بشكل دقيق وكافي سيؤثر سلبًا على البنك الدامج ووضعه المالي ونتائجه وتوقعاته المستقبلية.

١-٢ المخاطر المرتبطة بالأسهم

١-٢-١ المخاطر المرتبطة بتذبذب سعر الأسهم حتى إتمام صفقة الاندماج

من الممكن أن يؤدي الإعلان عن صفقة الاندماج ومعرفة المستثمرين عنها، أو طريقة إدارة البنكين وأعمالهما، أو تأخر إتمام صفقة الاندماج لأي سبب من الأسباب (كتأخره بسبب طول فترة اعتراض الدائنين) أو لتغيرات سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الأسباب التي تؤثر على سعر السهم إلى زيادة تذبذب سعر سهم البنك الأهلي وسهم مجموعة سامبا حتى تتم صفقة الاندماج. ومن الممكن أن يختلف سعر سهم البنك الأهلي وقت نفاذ قرار الاندماج بشكل كبير عن سعره عند تاريخ نشر هذا المستند مما سيؤثر على القيمة السوقية للبنك الأهلي، وعلى استثمارات المستثمرين في أسهمه.

٢-٢-١ المخاطر المرتبطة بانخفاض سعر سهم البنك الدامج كنتيجة للاندماج

قد ينخفض سعر سهم البنك الدامج (بما في ذلك أسهم العوض) في حال وقوع عدد من الأمور المتعلقة بصفقة الاندماج، والتي تشمل:

- تأخر أو عدم اكتمال دمج أعمال البنك الأهلي ومجموعة سامبا خلال المدة المبدئية المتوقعة (والمتوقع أن تكون خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ قرار الاندماج).
- عدم تحقيق البنك الدامج للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج خلال المدة أو بالقدر المتوقع من المستثمرين والمحللين الماليين أو مجلس إدارة البنك الدامج.
- عدم توافق الأثر المالي للاندماج على البنك الدامج مع توقعات المستثمرين أو المحللين الماليين أو مجلس إدارة البنك الدامج.

٣-٢-١ المخاطر المرتبطة بتذبذب سعر أسهم البنك الدامج كنتيجة للاندماج

قد يتعرض سعر سهم البنك الدامج للتذبذب بسبب عدد من العوامل المتعلقة بالبنك الدامج أو غير ذلك والتي تشمل تقلبات السوق العامة نتيجة لظروف الاقتصاد وعوامل كلية أخرى لا علاقة بأداء البنك بها، والتغير في النتائج والتوقعات المالية والتصنيفات الائتمانية والتوصيات المقدمة من محللي الأوراق المالية والتقارير التشغيلية والأخبار المتعلقة بالتغيرات والتوجهات في الأسواق التي يعمل فيها البنك الدامج. ومن الممكن أن تؤثر هذه العوامل بشكل سلبي على سعر تداول أسهم البنك الدامج بغض النظر عن الأداء الفعلي للبنك. وينبغي للمساهمين التنبه إلى أن سعر أسهم البنك الدامج (بما في ذلك أسهم العوض) والأرباح المتحصلة منها قد تزيد أو تنقص كما هو الحال مع أي استثمارات أخرى في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

٤-٢-١ المخاطر المرتبطة بالتداول اعتماداً على الأداء السابق لسهم البنك الأهلي ومخاطر بيع المساهمين الكبار لحصصهم في البنك الدامج

ينبغي على مساهمي البنك الدامج التنبه إلى أن الأداء السابق لسهم البنك الأهلي هو أداء مستقل ويختلف عن أداء سهم البنك الدامج (وقد لا يشبهه بأي شكل من الأشكال). كما ينبغي التنبه إلى أن قيام أو احتمالية قيام المساهمين الكبار ببيع عدد كبير من الأسهم المملوكة لهم في البنك الدامج قد يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على سعر سهم البنك الدامج.

٣-١ المخاطر المرتبطة بالسوق والقطاع والبيئة التنظيمية بشكل عام

١-٣-١ المخاطر المرتبطة بالمنافسة في مصرفية الشركات والأفراد

من المتوقع أن يواجه البنك الدامج منافسة شديدة ومستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية التي تزاول أعمالها داخل المملكة العربية السعودية أو في المنطقة، ويبلغ عدد البنوك في السعودية خمسة وعشرون (٢٥) بنكاً تجارياً مرخصاً من بينها اثنا عشر (١٢) بنكاً تجارياً سعودياً وثلاثة عشر (١٣) فرع لبنوك أجنبية مرخصة في المملكة، وقد يُرخص لبنوك إضافية محلية أو أجنبية مستقبلاً مما سيزيد من حدة المنافسة.

ويكون تنافس البنك الدامج مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على جذب العملاء والمحافظة عليهم (سواء من العملاء الأفراد أو شركات القطاع الخاص أو أجهزة القطاع العام) وذلك فيما يتعلق ببيع المنتجات والانتشار الجغرافي في تقديم الخدمات المصرفية بشكل عام. وعليه، ففي حال عدم قدرة البنك الدامج على مجاراة منافسيه الآخرين فيما يتعلق بأسعار وجودة منتجاته وخدماته، فسيؤدي ذلك إلى التأثير على أعمال البنك الدامج ونتائج عملياته وتقليص هامش أرباحه وتقليل فرص توسيع نطاق أعماله وزيادة تكلفة موظفيه وزيادة إنفاقه على الدعايات أو خسارته للعملاء.

١-٣-٢ المخاطر المرتبطة باقتصاد المملكة والاقتصاد العالمي

يمارس كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا الجزء الأغلب من عملياتهم في المملكة العربية السعودية كما تتركز أغلب مصالحهم فيها، حيث يبلغ التركز الجغرافي للموجودات في المملكة العربية السعودية ٧٩,١٪ للبنك الأهلي و٨٣,٤٪ لمجموعة سامبا وذلك كما في نهاية عام ٢٠١٩م، وبالتالي فإن أعمال البنكين ونتائج عملياتهما ونتائجهما المالية قد تتأثر بشكل عام وتستمر في التأثر بالظروف المالية والسياسة والاقتصادية العامة السائدة (بين فترة وأخرى) في المملكة بشكل خاص أو في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وتتعرض هذه الأسواق لمخاطر مماثلة لتلك التي تتعرض لها الأسواق الأخرى المتقدمة والنامية بما في ذلك المخاطر القانونية والاقتصادية والسياسية المؤثرة. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى تنويع اقتصادها ورفع الدعم الحكومي وتقليل اعتمادها على النفط إلا أن قطاع النفط والغاز لا يزال هو القطاع المهيمن والأكثر تأثيراً على الاقتصاد السعودي. وعليه، ففي حال حدوث أي انخفاض في الأسعار العالمية للمنتجات الهيدروكربونية فإن ذلك سيؤثر سلباً على اقتصاد المملكة العربية السعودية والذي بدوره قد يؤثر بشكل سلبي على أعمال البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته.

١-٣-٣ المخاطر المرتبطة بالتنظيمات الوقائية

يخضع كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا لعدد من المتطلبات الوقائية والتنظيمية المفروضة من البنك المركزي وهيئة السوق المالية (بما في ذلك حدود التعرض النقدي والاحتياطيات والمخصصات المالية ومخصصات انخفاض القيمة وغيرها) التي تهدف إلى المحافظة على سلامة واستقرار الأوضاع المالية لكل بنك وتوافقه مع الأهداف الاقتصادية والمجتمعية وغيرها وإلى تقليل تعرض البنكين للمخاطر. ومن الممكن أن تؤدي هذه الضوابط أو تغيرها إلى تقليل قدرة البنك الدامج على تمويل عميل واحد أو مجموعة مترابطة من العملاء أو على زيادة حجم المحافظ التمويلية أو تؤثر على قدرة البنك الدامج على الاقتراض أو إلى رفع التكاليف المرتبطة بقيام البنك بأعماله.

ومن المحتمل أن يكون لأي تغيير في هذه الأنظمة واللوائح والمتطلبات أو في كيفية تنفيذها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك الدامج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته المستقبلية. كما سيؤثر أي تغيير في أنظمة أو سياسات البنك المركزي على حدود التعرض النقدي للبنك الدامج والاحتياطيات ومخصصات انخفاض القيمة والمخصصات المالية المتعلقة به وغيرها من النسب ذات العلاقة.

١-٣-٤ المخاطر المرتبطة بتفسير وتطبيق الأنظمة واللوائح

تخضع صفقة الاندماج لعدد من الأنظمة واللوائح الصادرة عن جهات مختلفة في المملكة العربية السعودية، والتي تشمل نظام الشركات ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية بما في ذلك لائحة الاندماج والاستحواذ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة. ونظراً لأن معظم هذه الأنظمة واللوائح قد صدرت مؤخراً فإنه لم يتم إجراء العديد من صفقات الاندماج بين شركتين مدرجتين في ظل هذه الأنظمة واللوائح حتى تاريخ نشر هذا المستند.

وتجدر الإشارة إلى أن كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا لديهما أعمال تشغيلية محلية ودولية وقد حدد كلا البنكين بعد التشاور مع مستشاريهم الموافقات التنظيمية المطلوبة فيما يتعلق بصفقة الاندماج. وقد قام البنك الأهلي ومجموعة سامبا بتفسير وتطبيق الأنظمة واللوائح (سواء داخل المملكة أو خارجها) بشكل يرونه مناسباً وذلك بعد التشاور مع مستشاريهم في هذا الشأن، ولمزيد من المعلومات حول الموافقات التي سيتم الحصول عليها من الجهات التنظيمية ذات العلاقة أو الإشعارات التي سيتم تقديمها لتلك الجهات يرجى مراجعة القسم (٢-٤-١) (*"الموافقات الحكومية"*) من هذا المستند. وفي حال قيام أي جهة تنظيمية أو قضائية (بما في ذلك الجهات التنظيمية خارج المملكة) بتفسير الأنظمة واللوائح المطبقة على صفقة الاندماج بشكل يختلف عن طريقة تفسير وتطبيق البنك الأهلي ومجموعة سامبا لها أو في حال قيام إحدى الجهات التنظيمية بعدم منح موافقتها على صفقة الاندماج أو اعتراضها عليها (بما في ذلك عدم قبول الإشعار الخاص بإحدى الجهات التنظيمية بشأن التغير في السيطرة أو التغير في الملكية المرتبط بصفقة الاندماج) فإن ذلك قد يؤثر بشكل سلبي جوهري على البنك الأهلي أو مجموعة سامبا أو البنك الدامج (مثل فرض عقوبات مالية أو غير ذلك)، كما قد يؤدي ذلك إلى تأخير إتمام صفقة الاندماج بشكل غير متوقع أو إيقافها.

وتجدر الإشارة إلى أن البنكين قد تقدما بالحصول على موافقة كل من البنك المركزي ولجنة المنافسة في جمهورية باكستان الإسلامية وذلك فيما يتعلق بنقل ملكية مجموعة سامبا في الشركة التابعة إلى البنك الدامج كجزء من صفقة الاندماج. وقد تم الحصول على موافقة لجنة المنافسة في جمهورية

باكستان الإسلامية في هذا الشأن. كما تم الحصول على الموافقة المبدئية من البنك المركزي في جمهورية باكستان الإسلامية ويتوقع الحصول على الموافقة النهائية في وقت لاحق.

١-٣-٥ المخاطر المرتبطة بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية

سيخضع البنك الدامج إلى العديد من المتطلبات النظامية المفروضة من البنك المركزي وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة وغيرها من الجهات التي قد تتغير من وقت لآخر. ويقوم البنكان بتطبيق عدد من الإجراءات والمتطلبات التنظيمية التي تفرضها الجهات التنظيمية المختصة حيث يتعرض البنكان في سياق أعمالهم الاعتيادية لمخالفات تفرضها هذه الجهات بسبب عدم الالتزام أو ضعف الالتزام بتلك الإجراءات والمتطلبات التنظيمية مما قد يعرضهما لعقوبات أو غرامات مالية.

كما سيخضع البنك الدامج لإشراف البنك المركزي الذي يتولى تنظيم القطاع المصرفي والتمويلي في المملكة. وسيعمل البنك الدامج وفقاً لقواعد ولوائح ومتطلبات البنك المركزي الصادرة بموجب الأنظمة ذات العلاقة. ويقوم البنك المركزي عند وضعه لتلك المتطلبات النظامية بالأخذ في الاعتبار المعايير الدولية ذات العلاقة بما في ذلك متطلبات لجنة بازل. وقد يتأثر عمل البنك الدامج بشكل مباشر بأي تغير في المتطلبات النظامية المفروضة عليه لا سيما في حال فرض متطلبات تقيد البنك الدامج من ممارسة أعمال أو أنشطة معينة أو في حال فرض شروط يصعب على البنك الدامج استيفائها. لذا لا يستطيع البنك الدامج أن يؤكد أن التغيرات المستقبلية في المتطلبات التنظيمية لن تؤثر سلباً على أعمال البنك الدامج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته.

وتتضمن الإجراءات والمتطلبات التنظيمية المفروضة على البنوك العاملة في المملكة الإجراءات المتعلقة بتوثيق الرهون العقارية حيث ألزم البنك المركزي جميع البنوك العاملة في المملكة بتوثيق الرهون العقارية وفقاً لحقيقة العقد والتوقف عن الإجراءات المتعلقة بنقل ملكية العقار بدلاً عن رهنه وذلك بموجب تعميم البنك المركزي الصادر برقم ٣٨١٠٠٠٠٨٩٨٢٨ وتاريخ ١٤٣٨/٨/٢٦هـ (الموافق ٢٠١٧/٥/٢٣م). كما أُلزمت جميع البنوك العاملة في المملكة بتصحيح أوضاع العقارات المسجلة باسم البنك خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدة قد تم تمديدها حتى تاريخ ١٤٤٢/٨/٢٦هـ وذلك بموجب تعميم البنك المركزي الصادر برقم ٣٢٥١٥/٩٩ وتاريخ ١٤٤٢/٣/١٢هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢٩م) علماً بأن مجموعة سامبا لا يزال لديها ما يقارب ألف ومائة وثمانية وثمانين (١١٨٨) من العقارات المسجلة كضمان باسمها وذلك كما بتاريخ ١٤٤٢/٠٦/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠١/٢٨م).. كما أن البنك الأهلي أيضاً لا يزال لديه عدد محدود من العقارات المسجلة كضمان باسمه، وفي حال لم يتم تعديل أوضاع هذه الرهون العقارية خلال المدة الممنوحة من البنك المركزي فإن ذلك قد يعرض البنكين (حسبما ينطبق) لعقوبات تنظيمية بما في ذلك غرامات مالية والتي سيكون لها تأثير سلبي قد يكون جوهري على البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج، وكما سيتحمل البنك الدامج أي غرامات مالية غير مسددة.

كذلك يخضع البنك الدامج (باعتباره شركة مدرجة) للمتطلبات النظامية الخاصة بهيئة السوق المالية والمطبقة على الشركات المدرجة في السوق بما في ذلك متطلبات الإفصاح والحوكمة وغيرها من الالتزامات المستمرة. لذا فإن عمليات البنك الدامج قد تتأثر من أي تغير في تلك المتطلبات.

كما أنه تم فرض عدد من المتطلبات الإضافية على الشركات المدرجة وذلك بناءً على نظام الشركات والضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات الجديدة خصوصاً فيما يتعلق بالإفصاح والحوكمة. وقد لا يتمكن البنك الدامج من مراقبة التزامه بتلك المتطلبات بشكل فعّال.

وباعتبار أن البنك الدامج سيخضع للعديد من المتطلبات التنظيمية فإن أي مخالفة لتلك المتطلبات ستعرض البنك الدامج إلى إجراءات وعقوبات قد تتخذ ضده من قبل الجهات المعنية بما في ذلك الغرامات المالية وغيرها من العقوبات التي قد تصل في حالات معينة إلى تعليق الترخيص البنكي أو سحبه أو إيقاف البنك الدامج عن ممارسة أعماله. لذا فإن إخلال البنك الدامج بالمتطلبات التنظيمية سيكون له تأثير سلبي على أعمال البنك ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية. وقد تؤثر تلك المخالفات أو الغرامات المالية على سمعة البنك الدامج بما في ذلك سمعة شركاته التابعة. كما سيتكبد البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج أي غرامات أو عقوبات للمخالفات المرتكبة فيما يتعلق بأعمال مجموعة سامبا والبنك الأهلي قبل نفاذ قرار الاندماج.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات التابعة للبنك الدامج ستخضع أيضاً للعديد من المتطلبات النظامية المشددة والتي يكون للإخلال بها تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج.

١-٣-٦ المخاطر المرتبطة بالتراخيص

قد يلزم على البنك الدامج (وشركاته التابعة) لأغراض تنفيذ أعماله وتوسيعها الحصول على عدد من التراخيص والتصاريح والموافقات المختلفة الصادرة من الجهات والهيئات التنظيمية والإدارية والضريبية وغيرها من الجهات في كل من المملكة أو غيرها من الدول الأخرى التي يرغب البنك الدامج بممارسة أعماله فيها (بما في ذلك أي تصاريح أو موافقات تتعلق بنقل ملكية الشركات التابعة لمجموعة سامبا إلى البنك الدامج كالموافقات المطلوبة من البنك المركزي أو هيئة السوق المالية). وغالباً ما يستغرق الحصول على هذه التصاريح والموافقات وقتاً طويلاً لا يمكن التنبؤ به. وفي حال عدم تمكن

البنك الدامج من المحافظة على التصاريح أو في حال عدم حصوله عليها، فإن قدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية ستقل، مما سيؤثر بشكل سلبي على أعمال البنك الدامج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته المستقبلية. كما سيؤدي سحب أو إلغاء أي من الرخص والتصاريح الجوهرية التي لدى البنك الدامج (أو شركاته التابعة) حالياً إلى التأثير سلباً على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-٣-٧ المخاطر المرتبطة بالسعودة والأنظمة واللوائح العمالية

قد تلزم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والبنك المركزي البنك الدامج بتوظيف نسبة محددة من المواطنين السعوديين بالإضافة إلى سعودة مناصب معينة. وسيشهد البنك الدامج منافسة في توظيف وتدريب المواطنين السعوديين لذا قد يجد صعوبة بين الحين والآخر في توظيف مواطنين سعوديين مؤهلين والإبقاء عليهم. وقد يؤدي عدم توظيف عدد كاف من المواطنين السعوديين من قبل البنك الدامج أو انخفاض نسبة السعودة بسبب نقل موظفي مجموعة سامبا للبنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج إلى خضوع البنك الدامج للعقوبات من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أو البنك المركزي بشأن عدم الالتزام بهذه المتطلبات مما سيكون له تأثير سلبي على عمل البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وفي حال عدم تقيد البنك الدامج بنسب السعودة (حيث أن نسبة السعودة الحالية لدى البنك الأهلي ٩٨٪ محققاً النطاق البلاتيني في برنامج نطاقات المعتمد من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وبالمقابل فإن نسبة السعودة الحالية لدى مجموعة سامبا المالية ٩٥,٧٥٪ محققة النطاق البلاتيني في برنامج نطاقات المعتمد من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) فإن ذلك سيؤدي إلى تقييد قدرته على توظيف الموظفين غير السعوديين وهو ما سيؤثر سلباً على قدرة البنك الدامج على مزاولة أعماله بشكل اعتيادي.

كما أنه لا توجد أي ضمانات بأن تلك التغييرات لن يكون لها تأثير كبير على عملاء البنك الدامج أو عملائه في شريحة عمل معينة (مثل شركات المقاولات التي تعتمد على قدر كبير من العمال الوافدين لدعم عملياتها). وإذا أثرت هذه التغييرات في أنظمة العمل سلباً على واحد أو أكثر من مقترضي البنك الدامج الكبار، فقد يؤثر هذا بدوره على قدرة هؤلاء المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد المحددة الواقعة عليهم تجاه البنك الدامج بموجب تلك القروض مما سيكون له تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-٣-٨ المخاطر المرتبطة بلوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب والعقوبات الدولية

على البنك الدامج الالتزام بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من اللوائح ذات العلاقة. وتنص هذه الأنظمة واللوائح على أن يقوم البنك الدامج بعدة أمور من بينها تبني وتنفيذ سياسات وإجراءات محددة متعلقة بمبدأ "اعرف عميلك" وإبلاغ السلطات المعنية عن المعاملات المثيرة للشك. ولا يستطيع البنك أن يضمن أن أنظمته وسياساته المطبقة لاكتشاف ومنع استخدام شبكته المصرفية لأنشطة غسل الأموال من قبل الإرهابيين والمنظمات المرتبطة بالإرهابيين ستكون قوية بما يكفي لضمان التزامها الكامل دائماً بكافة النظم واللوائح في جميع الدول ذات الصلة خصوصاً بعد نقل أصول مجموعة سامبا والتزاماتها وموظفيها إلى البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج. وقد تؤدي الدعاوى المستقبلية المرتبطة بمخالفات تلك النظم أو اللوائح إلى فرض غرامات وغيرها من العقوبات. وكذلك فإن المخالفات أو حتى الادعاءات بوقوع مخالفات، ستؤثر سلباً على سمعة البنك. وسيكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون عمليات البنك الدامج محدودة بسبب القيود وحظر التعامل وغيرها من العقوبات التي تفرضها منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول والمنظمات الدولية، وقد يصبح البنك عرضة لتحمل التزامات بموجب تلك الجزاءات والقيود. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة سامبا لديها مساهم أجنبي - نشأت ملكيته عن اندماج سابق ويملك ما نسبته ١,٢٢٪ من رأس مال مجموعة سامبا كما في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م - خاضع لعقوبات دولية مما يعني أنه بعد نفاذ قرار الاندماج سيصبح أحد مساهمي البنك الدامج (والذي سيملك أقل من ٠,٥٪ من أسهم البنك الدامج) خاضع لعقوبات دولية.

لا يستطيع البنك الدامج أن يقدم أي ضمان بأن نظم وإجراءات الالتزام والمراجعة ورفع التقارير التي يطبقها من أجل الالتزام بلوائح البنك المركزي والمتطلبات النظامية (والتي تخضع ولتمكين لمراقبة دقيقة ودورية من قبل الجهات التنظيمية ذات العلاقة) ستكون فعالة بشكل كامل ودائم. كما أن التزام البنك بهذه النظم والإجراءات يتطلب استقطاب أو المحافظة على الموظفين المؤهلين لتطبيق تلك الأنظمة والاجراءات بشكل فعال. وفي حال عدم التزام البنك بلوائح البنك المركزي والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، فإنه قد يكون عرضة لتحقيقات ودعاوى قضائية أو إدارية قد يترتب عليها عقوبات أو دعاوى مدنية والتي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر – الدعاوى التي قد يقوم العملاء برفعها للحصول على تعويضات مادية، كما قد يتعرض البنك نتيجة لعدم التزامه بلوائح البنك المركزي والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة لسحب الترخيص الممنوح له لممارسة الأنشطة المصرفية. وسيكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١-٣-٩ المخاطر المرتبطة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية

سيستمر البنك الدامج في المحافظة على حساباته وإصدار نتائجه المالية بالريال السعودي. وعلى الرغم من أن الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت حالياً، إلا أنه لا يوجد أي ضمان بأن الارتباط بالدولار الأمريكي سيستمر في المستقبل أو بأنه لن يتم تعديل سعر الصرف بشكل يؤثر سلباً على نتائج عمليات البنك الدامج ووضعه المالي. بالإضافة إلى ذلك فسيمتلك البنك الدامج أصولاً والتزامات مقومة بالدولار الأمريكي، وأي تغيير في سعر الصرف أو فك للارتباط (خصوصاً في حال انخفاض الريال مقابل الدولار) قد يعرض البنك الدامج لتذبذبات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال السعودي ويسهم في زيادة هجرة رؤوس الأموال خارج المملكة العربية السعودية مما سيكون له آثار سلبية قد تكون جوهرية على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية وبالتالي يؤثر على قدرة البنك الدامج في القيام بأعماله والتزاماته.

١-٤ المخاطر المرتبطة بوباء فيروس كورونا المستجد

قد يكون لوباء فيروس كورونا المستجد آثار سلبية وجوهرية على أعمال البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن أول إصابة بوباء فيروس كورونا المستجد قد سجلت في تاريخ ديسمبر ٢٠١٩م ليتنشر بعد ذلك في جميع أنحاء العالم كوباء عالمي بما في ذلك الدول التي يمارس فيها البنك الأهلي ومجموعة سامبا أعمالهما. ونتج عن وباء فيروس كورونا المستجد تداعيات سلبية على الاقتصادات الإقليمية والعالمية والأسواق المالية مما أثر سلباً على الدول التي يمارس فيها البنك الأهلي ومجموعة سامبا أعمالهما بما في ذلك المملكة العربية السعودية. واتخذت الحكومات والقطاعات الخاصة إجراءات غير مسبوقة لاحتواء انتشار فيروس كورونا المستجد والتخفيف من آثاره، بما في ذلك فرض الحجر الصحي وحظر السفر وفرض الالتزام بالمنازل وإغلاق الشركات والمدارس ووقف التحفيز المالي وغيرها من التغييرات التنظيمية. كما قامت العديد من الحكومات والمنظمات بخفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠م والسنوات التالية لمجابهة التباطؤ الاقتصادي الناجم عن انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، ومن المحتمل أن يؤدي تفشي وباء فيروس كورونا المستجد إلى حدوث ركود أو أزمة اقتصادية عالمية طويلة الأمد. ورغم أن نطاق فيروس كورونا المستجد ومدته وتأثيراته تتغير بسرعة وغير معروفة بالكامل، إلا أن الوباء والجهود ذات الصلة لاحتوائه قد عطلت النشاط الاقتصادي العالمي، وأثرت سلبًا في أداء الأسواق المالية، كما أثرت في أسعار الفائدة، وعطلت سلاسل التوريد والتجارة. وفي حال استمرت هذه التأثيرات لفترة طويلة أو أسفرت عن ضغوط اقتصادية مستدامة أو ركود، فقد تتفاقم العديد من عوامل المخاطرة المحددة في هذا المستند مما سينتج عنها أثر سلبي قد يكون جوهري على البنك الدامج بطرق عدة تتعلق بالسيولة والعمليات وطلبات العملاء ومخاطر أسعار الفائدة ورأس المال البشري، كما هو موضح أدناه.

١-٤-١ المخاطر المالية والاقتصادية

قد يتأثر نجاح البنك الدامج بمجموعة متنوعة من العوامل الخارجية التي قد تؤثر في سعر سهم البنك الدامج أو إمكانية تسويقه، بما في ذلك الاضطرابات التي قد تحدث في الأسواق المالية، والتغيرات الطارئة على أسعار الفائدة التي قد تزيد من تكاليف تمويل البنك الدامج في ظل الظروف الاقتصادية والاستجابة المختلفة للسلطات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بعدد محدود من عمليات البنك الدامج. وقد أدى وباء فيروس كورونا المستجد إلى غموض الأوضاع المحيطة بالاقتصاد والطلب بشكل كبير وأفضى إلى حدوث اضطراب وتقلب في الأسواق المالية العالمية خلال عام ٢٠٢٠م، مما يزيد من تكلفة رأس المال ويؤثر سلبًا في الحصول على رأس المال. وعلى الرغم من أن الأسواق العالمية قد بدأت في التعافي، إلا أن طول فترة التقلبات وعدم الاستقرار في أوضاع السوق قد يزيد من تكاليف تمويل البنك الدامج. كما أدت التقلبات في الأسواق المالية العالمية منذ مارس ٢٠٢٠م إلى زيادة مخاطر تقلب أسعار صرف العملات، مما قد يؤثر سلبًا على أعمال البنك الدامج.

بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي للبنوك المحلية (بما في ذلك البنك الأهلي ومجموعة سامبا) دعماً في ضوء وباء فيروس كورونا المستجد والذي قد يستمر البنك الدامج في الاستفادة منه، وبالتالي فإن إلغاء هذا الدعم قد يؤثر سلبًا على البنك الدامج.

١-٤-٢ المخاطر الاستراتيجية

نتيجة لإيقاف الأعمال وإغلاق المنشآت، شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً حاداً أدى إلى انخفاض طلبات العملاء في جميع الأسواق التي تمارس أو تنوي البنوك ممارسة أعمالها فيها. وقد يؤثر انخفاض الطلب بشكل خاص على تطوير ونجاح مشاريع البنك الدامج الجديدة. كما قد لا يعود طلب العملاء المنخفض إلى مستواه السابق قبل انتشار وباء فيروس كورونا المستجد بشكل كلي أو جزئي، نظراً لاحتمال حدوث ركود اقتصادي أو أزمة اقتصادية عالمية طويلة الأمد. وقد تُغير فترات الانكماش الاقتصادي أولويات الحكومات لدعم و/أو تحفيز المشاركة في الأسواق التي يعمل فيها البنك الدامج، مما قد يؤثر سلباً على الوضع المالي للبنك الدامج ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية.

١-٤-٣ المخاطر التشغيلية

قد تحد القيود الحالية أو المستقبلية لوباء فيروس كورونا المستجد من قدرة موظفي البنك الأهلي ومجموعة سامبا الوصول إلى مرافقهم، مما قد يحد من قدرتهم على تلبية توقعات العملاء، والتي قد تؤثر سلباً على عمليات البنك الأهلي أو مجموعة سامبا والذي بدوره سيؤثر سلباً على أعمال

البنك الدامج. بالإضافة إلى ذلك قام البنكين، لمجابهة وباء فيروس كورونا المستجد، بتعديل ممارسات الأعمال لجميع الموظفين الذين يشغلون وظائف غير أساسية مؤقتاً ، بحيث يعملون عن بعد أو بالتناوب بهدف استمرار عمليات البنكين دون انقطاع. وقد يؤدي استمرار إجراءات العمل عن بعد إلى التعرض لمخاطر تشغيلية إضافية، بما في ذلك زيادة مخاطر الأمن السيبراني مثل زيادة عمليات التصيد الاحتيالي، والبرامج الضارة، وهجمات الأمن السيبراني الأخرى، وقابلية التعرض لاضطرابات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة الاتصالات للعمليات عن بُعد الخاصة بالبنكين، مما قد يؤثر سلباً على البنك الأهلي أو مجموعة سامبا بالتالي سيؤثر سلباً على البنك الدامج.

ونظرًا لعدم وجود أوبئة عالمية حديثة قابلة للمقارنة أسفرت عن تأثير عالمي مماثل، لا يزال هناك غموض كبير فيما يتعلق بحدة الأثر السلبي على المدى القريب والبعيد لوباء فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية واقتصاد المملكة العربية السعودية واقتصاد الدول الأخرى التي يمارس فيها البنك الدامج أعماله. ونتيجة لذلك، قد لا يتمكن البنك الدامج من التنبؤ بمدى التأثير الذي سيتسبب به وباء فيروس كورونا المستجد على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته سواء على المدى القريب أو البعيد. ومن المحتمل أن يتسبب وباء فيروس كورونا المستجد الحالي في حدوث ركود اقتصادي أو أزمة اقتصادية عالمية طويلة الأمد، مما قد يكون له تأثير سلبي على اقتصاد المملكة بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. ويعتمد مدى تأثير تفشي وباء فيروس كورونا المستجد على أعمال البنك الدامج ونتائج عملياته ووضعه المالي على التطورات المستقبلية، بما في ذلك توقيت وفعالية الإجراءات المتخذة، أو غير المتخذة، لاحتواء فيروس كورونا المستجد والتخفيف من آثاره في المملكة وعلى المستوى الدولي. ومن شأن التطور المستقبلي غير المؤكد لهذه الأزمة أن يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال البنك الدامج أو عملياته أو نتائجه التشغيلية أو وضعه المالي أو السيولة أو مستويات رأس المال لديه.

٢. لمحة عامة عن صفقة الاندماج

قام كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا في تاريخ ١٤٤١/١١/٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/٦/٢٥م) بالإعلان عن إبرام اتفاقية إطارية بشأن صفقة الاندماج بين البنكين (ويُشار إليها بـ "**الاتفاقية الإطارية**") لبدء البنكين بدراسات العناية المهنية اللازمة والتفاوض على الأحكام النهائية والملزمة فيما يتصل بصفقة الاندماج. وقد تضمنت الاتفاقية الإطارية اتفاق الطرفين بشكل غير ملزم على أنه في حال تقرر تنفيذ الصفقة المحتملة، فسيتم إتمامها عن طريق الاندماج بحيث يكون البنك الأهلي هو البنك الدامج وستكون مجموعة سامبا المالية هي البنك المندمج. كما تضمنت الاتفاقية الإطارية تحديد نطاق غير ملزم لمعامل المبادلة والذي يتمثل في حصول مساهمي مجموعة سامبا على عدد يتراوح ما بين (٠,٧٣٦) و (٠,٧٨٧) سهم جديد في البنك الأهلي مقابل كل سهم يملكونه في مجموعة سامبا. وبناءً على النطاق غير الملزم لمعامل المبادلة المحدد سلفاً كان إجمالي العوض الذي سيقوم البنك الأهلي بدفعه لمساهمي مجموعة سامبا يتراوح ما بين (١,٤٤١) مليون و(١,٥٤٠) مليون سهم تقريباً في البنك الأهلي. وقد اتفق البنكان بموجب الاتفاقية الإطارية على التفاوض حول الاتفاقيات النهائية لصفقة الاندماج والتي تتضمن الأحكام التجارية المتصلة بها وعدد من البنود الأخرى المتعارف عليها في مثل هذه الاتفاقيات.

وفي تاريخ ١٤٤٢/٠٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م) قام البنك الأهلي بالإعلان عن إبرام اتفاقية الاندماج والذي تضمن أيضاً الإعلان عن نيته المؤكدة للاستمرار في صفقة الاندماج وتقديم عرض لمساهمي مجموعة سامبا لهذا الغرض. وقد تضمنت اتفاقية الاندماج جميع الأحكام والخطوات اللازمة لتنفيذ وإتمام صفقة الاندماج بين البنكين وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ. ولمزيد من المعلومات عن أحكام اتفاقية الاندماج يرجى مراجعة القسم (٢-٣-١) ("*اتفاقية الاندماج*") من هذا المستند.

وسيتم تنفيذ صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ وذلك عن طريق دمج مجموعة سامبا في البنك الأهلي ونقل جميع أصولها والتزاماتها إلى البنك الأهلي. وعند نفاذ قرار الاندماج، فسيستمر البنك الأهلي في الوجود، أما مجموعة سامبا فستنقضي بقوة النظام وسيلغى إدراج جميع أسهمها في تداول، وسيقوم البنك الأهلي نتيجة لصفقة الاندماج بإصدار أسهم العوض لمساهمي مجموعة سامبا المقيدين في سجل مساهمي مجموعة سامبا كما في نهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج.

كما اتفق البنكان بموجب اتفاقية الاندماج على معامل المبادلة النهائي والذي يتمثل في حصول مساهمي مجموعة سامبا على عدد (٠,٧٣٩) سهم في البنك الأهلي مقابل كل سهم يملكونه في مجموعة سامبا، وسيبلغ إجمالي عدد أسهم العوض مليار وأربعمائة وثمانية وسبعون مليون (١,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم مدفوعة بالكامل وبقيمة اسمية للسهم الواحد قدرها (١٠) ريالات سعودية بحيث يكون إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره أربعة عشر مليار وسبعمائة وثمانون مليون (١٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. وستصدر هذه الأسهم من خلال زيادة رأس مال البنك الأهلي المدفوع بالكامل بنسبة ٤٩,٣٪ من ثلاثين مليار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (٤٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وزيادة عدد الأسهم المصدرة للبنك الأهلي من ثلاثة مليارات (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى أربعة مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (٤,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم مدفوعة بالكامل. وعند إتمام صفقة الاندماج، ستكون ملكية مساهمي البنك الأهلي الحاليين ما نسبته ٦٧,٤٪ من رأس مال البنك الدامج (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين)، وستكون ملكية مساهمي مجموعة سامبا ما نسبته ٣٢,٦٪ من رأس مال البنك الدامج (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين).

وسيتم تحديد إجمالي قيمة صفقة الاندماج بناءً على قيمة أسهم العوض. ويبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره أربعة عشر مليار وسبعمائة وثمانون مليون (١٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض مبلغ وقدره ستة وخمسين مليار وتسعمائة وثلاثة ملايين (٥٦,٩٠٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي والبالغ ٣٨,٥ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤٤٢/٠٢/٢١هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/٨م) (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج). وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم تضمينها في القوائم المالية للبنك الأهلي في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي في آخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج، وتجدر الإشارة إلى أن تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض قد يؤثر على تحديد قيمة الشهرة (ولمزيد من التفاصيل عن انخفاض قيمة الشهرة بعد الاندماج، يرجى مراجعة القسم (١-١-١٨) "*المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة الشهرة بعد الاندماج*" من هذا المستند).

وفي حال نتج عن عملية احتساب عدد الأسهم المستحق لأي من مساهمي مجموعة سامبا بناءً على معامل المبادلة كسور أسهم، فسيتم تقريب الرقم الناتج إلى أقل رقم صحيح. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد مساهمي مجموعة سامبا يملك (١٠٠) سهم في مجموعة سامبا سيخصص له (٧٣) سهم من أسهم العوض وليس (٧٤) سهم. وسيتم تجميع كسور الأسهم وبيعها في تداول بسعر السوق في حينه بالنيابة عن مساهمي مجموعة سامبا المستحقين لها ومن ثم سيتم توزيع المتحصلات الناتجة عن عملية بيع كسور الأسهم على مستحقيها كلاً حسب ما يستحقه، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إتمام صفقة الاندماج. وسيتم خصم التكاليف المتعلقة بعملية بيع كسور الأسهم من إجمالي متحصلات بيع كسور الأسهم.

اتفق البنكان بموجب اتفاقية الاندماج على تعيين شركة استشارية متخصصة لتقديم مشورتها فيما يتعلق باسم البنك الدامج وشعاره وهويته، وعليه، فقد قررت اللجنة المعنية بإعداد خطة دمج أعمال البنكين على اقتراح اسم (البنك الأهلي السعودي) ليكون الاسم الجديد للبنك الدامج وذلك عند نفاذ قرار الاندماج.

وتجدر الإشارة إلى أن خطط البنك الأهلي تجاه موظفي مجموعة سامبا تتمثل في قيام البنك الدامج بوضع معايير جديدة لتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم والعمل على توفير فرص وظيفية مميزة في منشأة أكبر، ومن غير المتوقع أن ينتج عن صفقة الاندماج في حال إتمامها تسريح الموظفين بصفة إجبارية.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الملكية في البنك الأهلي لكل من المساهمين الكبار في البنك الأهلي والمساهمين الكبار في مجموعة سامبا والجمهور قبل إتمام صفقة الاندماج وبعدها وذلك كما بتاريخ ١٤٤٢/٠٦/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠١/٢٨م):

المساهم	قبل إتمام صفقة الاندماج		بعد إتمام صفقة الاندماج	
	عدد الأسهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
صندوق الاستثمارات العامة	١,٣٢٨,٨٣٩,٩٩٩	٪٤٤,٢٩	١,٦٦٧,٥٠١,١٦٠	٪٣٧,٢
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٥٥,٤٠٠,٠٠٠	٪٥,١٨	٢٦٠,٣١١,٢٦٣	٪٥,٨
المؤسسة العامة للتقاعد	١٦٠,٨٢٦,٢٩٨	٪٥,٣٦	٣٣١,٤٣٠,٧٥٣	٪٧,٤
أعضاء مجلس الإدارة في البنك الأهلي*	٧٦٦,٨٧٨	٪٠,٠٣	٧٦٦,٨٧٨	٪٠,٠٢
كبار التنفيذيين في البنك الأهلي**	٩٠٤,٣١٤	٪٠,٠٣	٩٠٤,٣١٤	٪٠,٠٢
أسهم الخزينة	٧,٠٣٠,٧٨٧	٪٠,٢	٤٣,٤٢٤,٢١٣***	٪١,٠
الجمهور	١,٣٤٦,٢٣١,٧٢٤	٪٤٤,٩	٢,١٧٣,٦٦١,٤١٩	٪٤٨,٥
الإجمالي	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪١٠٠	٤,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠	٪١٠٠

* بناءً على الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر والأسهم التي لديهم مصلحة غير مباشرة فيها في البنك الأهلي فقط.

** بناءً على الأسهم المملوكة لكبار التنفيذيين بشكل مباشر في البنك الأهلي فقط.

*** أسهم الخزينة للبنك الدامج بتاريخ نفاذ قرار الاندماج ستتكون من الآتي: (١) أسهم الخزينة المملوكة للبنك الأهلي بتاريخ نفاذ قرار الاندماج ، (٢) أسهم العوض التي ستصدر مقابل أسهم الخزينة المملوكة لمجموعة سامبا بتاريخ نفاذ قرار الاندماج، (٣) أسهم البنك الأهلي المملوكة من قبل مجموعة سامبا بتاريخ نفاذ قرار الاندماج.

تجدر الإشارة إلى أن أسهم الخزينة للبنك الدامج بتاريخ نفاذ قرار الاندماج ستتكون من الآتي: (١) أسهم الخزينة المملوكة للبنك الأهلي بتاريخ نفاذ قرار الاندماج والبالغ عددها (٧,٠٣٠,٧٨٧) سهم، (٢) أسهم العوض التي ستصدر مقابل أسهم الخزينة المملوكة لمجموعة سامبا بتاريخ نفاذ قرار الاندماج والبالغ عددها (٣٠,٩٥٢,٠٥٣) سهم، (٣) أسهم البنك الأهلي المملوكة من قبل مجموعة سامبا بتاريخ نفاذ قرار الاندماج والبالغ عددها (٥,٤٤١,٣٧٣) سهم. وعليه، فإنه سينتج عن الاندماج زيادة عدد أسهم الخزينة للبنك الدامج (مقارنة بأسهم الخزينة للبنك الأهلي قبل تاريخ نفاذ قرار الاندماج). وستأتي هذه الزيادة نتيجة الأسهم المشار إليها في الفقرتين (٢) و(٣) أعلاه (ويشار إليها بـ"**أسهم الخزينة الجديدة**").

وسيتم تحديد أغراض التعامل مع أسهم الخزينة الجديدة لاحقاً من قبل مجلس إدارة البنك الدامج والذي بدوره سيحصل على أي موافقات مطلوبة في هذا الشأن.

وفيما يلي نموذج مبسط لهيكل صفقة الاندماج:

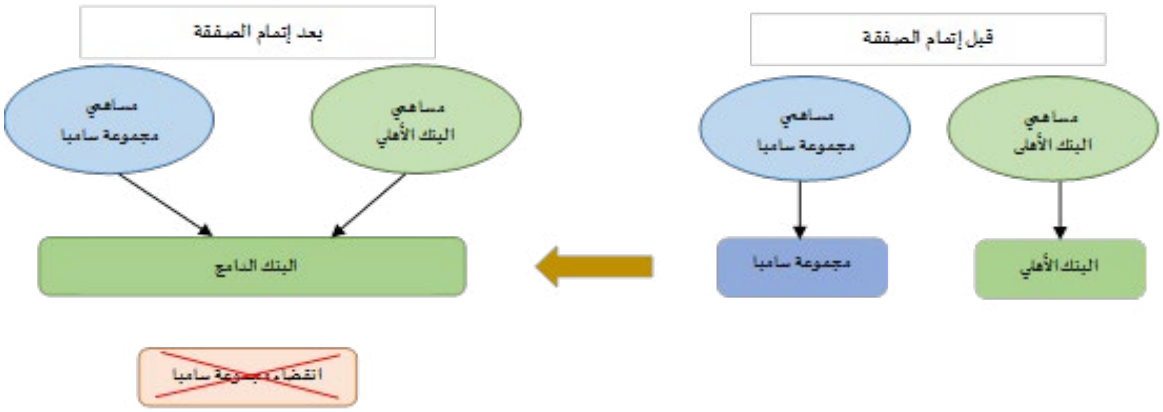

١-٢ تقييم مجموعة سامبا

تم الاتفاق بين البنك الأهلي ومجموعة سامبا على معامل المبادلة والذي يحدد عدد الأسهم التي سيحصل عليها مساهمي مجموعة سامبا في البنك الدامج نتيجة لصفقة الاندماج وذلك بعد التفاوض والتباحث بين البنكين على مدى عدة أشهر.

ويوضح الجدول أدناه ملخص لنتائج التقييم المتفق عليه:

معامل المبادلة المتفق عليه	(٠,٧٣٩) سهم في البنك الأهلي مقابل كل سهم في مجموعة سامبا.
إجمالي عدد أسهم العوض	مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (١,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم مدفوع بالكامل.
إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض	أربعة عشر مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (١٤,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي بناءً على قيمة اسمية للسهم الواحد تبلغ (١٠) عشرة ريالات سعودية.
إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض	ستة وخمسين مليار وتسعمائة وثلاثة ملايين (٥٦,٩٠٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بناءً على سعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي في تداول والبالغ ٣٨,٥٠ ريال سعودي وذلك كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية الاندماج) والذي يستدل منه على تقييم ضمني لسهم مجموعة سامبا بمبلغ ٢٨,٤٥ ريال سعودي والذي يمثل: • زيادة في سعر سهم مجموعة سامبا بنسبة ٣,٥٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في السوق المالية السعودية "تداول" والبالغ ٢٧,٥٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية الاندماج). • زيادة في سعر سهم مجموعة سامبا بنسبة ٢٣,٧٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في تداول والبالغ ٢٣ ريال سعودي كما في تاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٢٠م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان عن توقيع الاتفاقية الإطارية). وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم تضمينها في القوائم المالية للبنك الأهلي في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي في آخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج، وتجدر الإشارة إلى أن تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض قد يؤثر على تحديد قيمة الشهرة (ولمزيد من التفاصيل عن انخفاض قيمة الشهرة بعد الاندماج، يرجى مراجعة القسم (١-١-١٨) *"المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة الشهرة بعد الاندماج"* من هذا المستند).

٢-٢ مبررات ودوافع الاندماج[١]

ستؤدي صفقة الاندماج إلى إنشاء أكبر بنك في المملكة وأحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية[٢]. وستمكن صفقة الاندماج البنك الدامج من تمويل التنمية الاقتصادية ودعم تجارة المملكة العربية السعودية وتدفقاتها النقدية مع المنطقة وبقية العالم. كما ستمكن صفقة الاندماج البنك الدامج من استغلال التكامل العالي بين البنكين في تعزيز مركزه التنافسي وتحسين وتطوير مراكز خدماته وتقديم أحدث التقنيات لعملائه من خلال التحول الرقمي. وستساهم صفقة الاندماج في التمكين من تحقيق الفرص التي تتيحها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحقيق وفورات في التكاليف وتعزيز الحضور الدولي للبنك الدامج، بالإضافة إلى المساهمة في إعداد قادة المستقبل في القطاع المصرفي. وفيما يلي أبرز مبررات ودوافع صفقة الاندماج:

٢-٢-١ تعزيز المركز التنافسي

سيصبح البنك الدامج أكبر بنك في المملكة[٣] وأحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط بقيمة سوقية تبلغ مائة وواحد وسبعين مليار (١٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (ما يعادل ٤٦ مليار دولار أمريكي)[٤]. وعلى الصعيد المحلي، سيصبح البنك الدامج أكبر بنك في المملكة[٥] من خلال خدمة حوالي ٢٥٪ من قطاعي مصرفية الأفراد والمصرفية التجارية[٦] كما سيكون للبنك الدامج أصولاً تبلغ قيمتها ثمانمائة وسبعة وثلاثين مليار (٨٣٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ريال سعودي (ما يعادل ٢٢٣ مليار دولار أمريكي)[٧] والتي تمثل ما نسبته ٣٢٪ من الحصة السوقية[٨ ٩]، وقروض عاملة تبلغ قيمتها أربعمائة وثمانية وستين مليار (٤٦٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (ما يعادل ١٢٥ مليار دولار أمريكي)[١٠] والتي تمثل ما نسبته ٢٩٪ من الحصة السوقية[١١ ١٢]، وودائع بقيمة حوالي خمسمائة وثمانية وستين مليار (٥٦٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (ما يعادل ١٥١مليار دولار أمريكي)[١٣] والتي تمثل ما نسبته ٣٠٪ من الحصة السوقية[١٤ ١٥]، ودخل تشغيلي نصف سنوي يبلغ حوالي خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (ما يعادل ٤ مليار دولار أمريكي)[١٦] والذي تمثل ما نسبته ٣٠٪ من الحصة السوقية[١٧ ١٨]، وصافي دخل يبلغ حوالي سبعة مليارات (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (ما يعادل ٢ مليار دولار أمريكي)[١٩] والذي يمثل ما نسبته ٣٨٪ من الحصة السوقية[٢٠ ٢١] وقاعدة حقوق ملكية مجمعة تبلغ مائة وعشرين مليار

---

[١] ملاحظة: تم تضمين بعض البيانات الواردة في هذا القسم بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في التواريخ الموضحة إلا أنه سيتم تحديث هذه البيانات في مرحلة لاحقة لتعكس البيانات الافتراضية.

[٢] ملاحظة: تم احتسابها بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذي الصلة.

[٣] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[٤] ملاحظة: بناءً على القيمة السوقية كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م.

[٥] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[٦] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[٧] ملاحظة: بناءً على القيمة السوقية كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م.

[٨] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[٩] ملاحظة: تم الافتراض عند احتسابها بأن السوق يتألف من أحد عشر بنكاً إذ تم استبعاد من هذه القائمة أي بنك قد سجل قيمة سلبية وفق أي من المقاييس التي تم الاستناد إليها.

[١٠] ملاحظة: بناءً على القيمة السوقية كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م.

[١١] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[١٢] ملاحظة: تم الافتراض عند احتسابها بأن السوق يتألف من أحد عشر بنكاً إذ تم استبعاد من هذه القائمة أي بنك قد سجل قيمة سلبية وفق أي من المقاييس التي تم الاستناد إليها.

[١٣] ملاحظة: بناءً على القيمة السوقية كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م.

[١٤] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[١٥] ملاحظة: تم الافتراض عند احتسابها بأن السوق يتألف من أحد عشر بنكاً إذ تم استبعاد من هذه القائمة أي بنك قد سجل قيمة سلبية وفق أي من المقاييس التي تم الاستناد إليها.

[١٦] ملاحظة: بناءً على القيمة السوقية كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م.

[١٧] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[١٨] ملاحظة: تم الافتراض عند احتسابها بأن السوق يتألف من أحد عشر بنكاً إذ تم استبعاد من هذه القائمة أي بنك قد سجل قيمة سلبية وفق أي من المقاييس التي تم الاستناد إليها.

[١٩] ملاحظة: بناءً على القيمة السوقية كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م.

[٢٠] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[٢١] ملاحظة: تم الافتراض عند احتسابها بأن السوق يتألف من أحد عشر بنكاً إذ تم استبعاد من هذه القائمة أي بنك قد سجل قيمة سلبية وفق أي من المقاييس التي تم الاستناد إليها.

(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (ما يعادل ٣٢ مليار دولار أمريكي)[٢٢]. كما سيصبح البنك الدامج من حيث صافي الدخل البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط[٢٣].

سيكون لدى البنك الدامج منصة مصرفية عالمية متوازنة في جميع القطاعات المصرفية. كما أن الدخل التشغيلي[٢٤] للبنك الدامج ناتج عن القطاعات الآتية: (٤١٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية للأفراد، (٢٥٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية للشركات، (٢٣٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن نشاطات الخزينة، (٦٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية الدولية و (٥٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن خدمات الأسواق المالية.

وسيسهم النطاق الموسع لأعمال البنك الدامج في تحقيق أعلى مستويات العوائد ومعدلات الإنتاجية على مستوى القطاع المصرفي.

٢-٢-٢ التكامل العالي بين البنكين

سيستفيد البنك الدامج من ريادة البنكين في مجال الخدمات المصرفية للأفراد حيث سيكون له حصة نسبتها ٢٦٪[٢٥] من الحصة السوقية لقروض مصرفية الأفراد، كما سيكون له ما نسبته ٢٩٪[٢٦] من الحصة السوقية للودائع. وبناءً على هذه الإمكانيات، سيطمح البنك الجديد إلى توفير أفضل الحلول الرقمية وتعزيز التملك العقاري من خلال تنمية خدمات التمويل السكني، فضلاً عن دعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإقراضها ودعم الثقافة المالية وثقافة الادخار.

أما على صعيد الخدمات المصرفية للشركات، فسيستفيد البنك الدامج من مكانة البنك الأهلي باعتباره أكبر مؤسسة إقراض للشركات[٢٧] ووجهة متخصّصة في التمويل على صعيد المملكة[٢٨] ، إلى جانب شبكة العملاء الواسعة لدى مجموعة سامبا، ليقدم ما تُقارب نسبته ٢٧٪[٢٩] من القروض العاملة الممنوحة للشركات في السوق السعودية. ويطمح البنك الدامج ليكون الشريك الموثوق لكبرى الشركات والمؤسسات السعودية بهدف دعم الصفقات والمشاريع الضخمة في المملكة، والعمل في الوقت ذاته على تيسير تدفقات رأس المال والصفقات التجارية ما بين المملكة والأسواق الإقليمية والعالمية.

واستناداً إلى التكامل بين محفظتي البنكين، سيشكل البنك الدامج أكبر بنك في أعمال الخزينة ونشاطات الأسواق المالية حيث سيدير أصول خزينة تُقارب قيمتها ثلاثمائة وستة عشر مليار (٣١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (ما يعادل ٨٤ مليار دولار أمريكي)[٣٠] والتي تقدر نسبتها من حيث الحصة السوقية بـ ٣٦٪، مما سيعزز إمكانات البيع المتقاطع للبنك الدامج.

وسيمتلك البنك الدامج كلاً من شركة الأهلي المالية وشركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار (سامبا كابيتال) واللتان ستشكلان معاً أكبر مدير للأصول ومقدم لخدمات الوساطة والمصرفية الاستثمارية في المملكة. وقد أعلن البنك الأهلي على موقع السوق المالية السعودية (تداول) في تاريخ ١٤٤٢/٥/٩هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٢/٢٤م) بأن اللجنة المعنية بإعداد خطة دمج أعمال البنكين قد وافقت على دمج شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار (سامبا كابيتال) وشركة الأهلي المالية بعد إتمام اندماج مجموعة سامبا والبنك الأهلي التجاري، على أن يتمتحديد هيكل الدمج وتوقيته وكافة تفاصيله الأخرى في وقت لاحق. كما أن صدور قرار اللجنة المعنية بإعداد خطة دمج أعمال البنكين لا يعني أن دمج سامبا كابيتال وشركة الأهلي المالية سوف يتم، إذ يخضع ذلك لإتمام الاندماج والحصول على الموافقات النظامية اللازمة، وغير ذلك من الإجراءات والخطوات الأخرى.

وسيتم النظر في كيفية تعامل البنك الدامج مع هاتين الشركتين لإيجاد التكامل المناسب بينهما والبت في هذا الأمر بشكل نهائي من خلال خطة دمج أعمال البنكين أو وفق ما يراه مجلس إدارة البنك الدامج بعد إتمام الاندماج.

---

[٢٢] ملاحظة: بناءً على القيمة السوقية كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م.

[٢٣] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[٢٤] ملاحظة: تم احتسابها بناءً على البيانات المالية المجمعة لكلا البنكين كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م.

[٢٥] ملاحظة: بناءً على أرصدة قروض مصرفية الأفراد العاملة كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م.

[٢٦] ملاحظة: تم احتسابها بناءً على البيانات المالية المجمعة لكلا البنكين كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م.

[٢٧] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[٢٨] ملاحظة: بناءً على النتائج المالية المجمعة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

[٢٩] ملاحظة: بناءً على أرصدة قروض مصرفية الشركات العاملة كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م، والتي تشمل السحب على المكشوف حيثما كان هذا الوصف متاحاً للجمهور في القوائم المالية.

[٣٠] ملاحظة: بناءً على البيانات المالية المجمعة لكلا البنكين كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م.

٢-٢-٣ تحسين وتطوير مراكز الخدمات

سيكون البنك الدامج قادراً على تزويد العملاء بمنتجات وخدمات رقمية متكاملة، وتقديم حلول مناسبة من خلال تطوير مقترحات رقمية جديدة. وعند إتمام الاندماج، سيتمكن عملاء البنك الدامج من الاستفادة بشكل فوري من خدماته في كافة أرجاء المملكة وذلك من خلال ٥٠١ فرع و٤,١٣٦ جهاز صراف آلي، إضافة إلى ١٢٦,٨٣١ جهاز دفع آلي[٣١].

٢-٢-٤ التحول الرقمي

سيتمتع البنك الدامج بمركز قوي فيما يتعلق بالتحول الرقمي حيث يملك كلا البنكين إمكانات رقمية متزايدة في القطاع المصرفي وفي المعاملات المالية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، فقد حصل البنك الأهلي على جائزة أفضل تطبيق للخدمات المصرفية على الهاتف المحمول في المملكة، وحصلت مجموعة سامبا على جائزة أفضل إدارة نقدية وخزينة عبر الانترنت لعام ٢٠١٩م.

ويخطط البنك الدامج على مضاعفة عملياته الرقمية والاستمرار في تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي لكافة منتجاته وخدماته المصرفية المقدمة وتقديم أحدث التقنيات لعملائه، كما يخطط البنك الدامج لتدشين مشاريع وشراكات جديدة بهدف الاستثمار في التحول الرقمي المصرفي لتقديم خدمات غير مسبوقة لعملائه.

٢-٢-٥ سيولة معززة ومركز رأسمالي قوي لمواصلة خطط النمو

سيسعى البنك الدامج إلى الاستفادة من قدرات البيع المتقاطع لكلا البنكين وذلك من خلال اعتماد نموذج تشغيلي أفضل والارتقاء بالمحافظ الاستثمارية لكلا البنكين. وسيستفيد البنك الدامج كذلك من هيكلة التمويل الراسخة والمتنوّعة، إلى جانب المركز المعزز في مستوى السيولة حيث ستبلغ نسبة قروض البنك الدامج إلى ودائعه ما يعادل ٨٢٪[٣٢]، يُضاف إلى ذلك تمتع البنك الدامج بمركز رأسمالي متين وقوي، وسيكون لهذا الأساس الراسخ دور داعم للبنك الدامج في رصد فرص النمو والاستفادة منها في السوقين المحلية والعالمية.

٢-٢-٦ المساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

سيؤدي البنك الدامج دوراً حيوياً بارزاً في التمكين من تحقيق الفرص التي تتيحها رؤية المملكة ٢٠٣٠. حيث سيساهم نطاق عمل البنك الدامج وقاعدته القوية التمويلية والرأسمالية في الاستفادة من مجالات النمو الرئيسية والاستثمار في القطاعات والمشاريع متسارعة التطوّر في المملكة، وتحفيز نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم نمو خدمات التمويل السكني، وتيسير خطوات تطوير السوق المالية السعودية، فضلاً عن مواصلة مسيرة التحول الرقمي للاقتصاد المحلي.

٢-٢-٧ تحقيق منافع مشتركة وقيمة أعلى للمساهمين

من المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى تحقيق وفورات سنوية في التكاليف للبنك الدامج بقيمة ثمانمائة مليون (٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي تقريباً (ما يعادل ٢١٣ مليون دولار أمريكي) والتي ستتحقق على مراحل وبعد اكتمال أعمال دمج البنكين، كما تمثل هذه الوفورات نسبة ٩٪[٣٣] من قاعدة التكلفة المجمعة للبنكين وإمكانية تحقيق قيمة عالية من خلال الحجم المتزايد وتبادل أفضل الممارسات ومكاسب الكفاءة السنوية. ومن المتوقع أن يكون هناك منافع مشتركة محتملة في الإيرادات بين البنكين. ويتوقع أن تبلغ التكاليف النقدية غير المكررة لدمج أعمال البنكين حوالي مليار ومائة مليون (١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (ما يعادل ٢٩٣ مليون دولار أمريكي).

ونتيجة لهذه المنافع المشتركة، يُتوقع أن يحقق الاندماج نمواً في معدل الربح لكل سهم (Earnings per Share) لكل من مساهمي البنك الأهلي ومجموعة سامبا وذلك بالاستناد إلى النتائج المالية لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا للنصف الأول للسنة المالية ٢٠٢٠م على أساس سنوي (وذلك بعد اكتمال تحقيق المنافع المذكورة وخصم التكاليف النقدية غير المكررة لدمج الأعمال).

---

[٣١] ملاحظة: بناءً على الأرقام المجمعة لكلا البنكين حسب نشرة مؤسسة النقد العربي السعودي لشهر أغسطس ٢٠٢٠م.

[٣٢] ملاحظة: بناءً على إجمالي مصاريف العمليات قبل خصم مخصص الانخفاض في القيمة المجمعة لكلا البنكين لعام ٢٠١٩م.

[٣٣] ملاحظة: بناءً على مصاريف التشغيل المجمعة لكلا البنكين لعام ٢٠١٩م قبل احتساب انخفاض القيمة.

٢-٢-٨ تعزيز الحضور الدولي

سيحظى البنك الدامج بشبكة دولية واسعة والتي ستمكّنه من تسهيل التدفقات النقدية والتجارة الدولية، الأمر الذي سيضع البنك الدامج في مركز أفضل لاستغلال المزيد من فرص التوسع الاستراتيجي للتواصل بشكل أفضل مع الأسواق العالمية.

٢-٢-٩ المساهمة في إعداد قادة المستقبل في القطاع المصرفي

سيصبح البنك الدامج مركزاً لتنمية الكفاءات في القطاع المالي حيث سيكون تطوير الكفاءات أحد أبرز أولويات البنك الدامج الذي سيسعى إلى بناء قادة المستقبل في القطاع من خلال مجموعة من برامج التدريب والتطوير عالمية المستوى.

٢-٣ الاتفاقيات المتعلقة بصفقة الاندماج

٢-٣-١ اتفاقية الاندماج

أبرم البنك الأهلي ومجموعة سامبا اتفاقية اندماج بتاريخ ١٤٤٢/٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م)، والتي اتفقا بموجبها على شروط وأحكام الاندماج والتزامات البنكين فيما يتعلق بتنفيذ صفقة الاندماج. وتتضمن اتفاقية الاندماج كذلك عدد من الضمانات المقدمة من كل بنك للآخر بالإضافة إلى عدد من القيود المتعلقة بممارسة الأعمال.

وتخضع صفقة الاندماج لموافقة كل من مساهمي البنك الأهلي ومجموعة سامبا. وبناءً على الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، لا يحق للمساهم الذي يملك أسهماً في كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا التصويت على قرارات الاندماج إلا في الجمعية العامة غير العادية لأحد البنكين. ولمزيد من المعلومات المتعلقة بتصويت المساهمين في الجمعية العامة غير العادية يرجى مراجعة القسم (٢-٤) ("*الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج*") من هذا المستند.

٢-٣-١-١ شروط اتفاقية الاندماج

تتضمن اتفاقية الاندماج عدداً من الشروط التي يجب استيفاؤها لغرض إتمام صفقة الاندماج. وقد التزم البنكين بالسعي لاستيفائها في أقرب وقت ممكن والتنسيق فيما بينهما في هذا الشأن، كما اتفق البنكان على عدم جواز تعديل أي من تلك الشروط أو التنازل عنها إلا بالموافقة الخطية لكلا البنكين. وفيما يلي ملخص لتلك الشروط:

١- الحصول على جميع الموافقات المطلوبة من البنك المركزي فيما يتعلق بصفقة الاندماج.
٢- الحصول على جميع الموافقات المطلوبة من هيئة السوق المالية فيما يتعلق بصفقة الاندماج.
٣- الحصول على موافقة تداول على إدراج أسهم العوض في تداول وأي موافقات أخرى قد تطلبها تداول فيما يتعلق بصفقة الاندماج.
٤- الحصول على عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة، فيما يتعلق بصفقة الاندماج أو انتهاء المدة الزمنية لمراجعة طلب التركز الاقتصادي من قبل الهيئة العامة للمنافسة حسب ما هو محدد في نظام المنافسة.
٥- الحصول على موافقة وزارة التجارة أو البنك المركزي أو الهيئة (حسبما ينطبق) على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك الأهلي والموضحة في الملحق (١) من هذا المستند.
٦- فيما يتعلق ببرنامج السندات متوسطة الأجل الخاص بمجموعة سامبا، الحصول على جميع الموافقات أو الإعفاءات من الأطراف ذوي الصلة تبعاً للاتفاقيات الخاصة بالبرنامج، أو دفع كامل المبالغ المستحقة لتلك السندات، أو استردادها بالكامل.
٧- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي البنك الأهلي على قرارات الاندماج.
٨- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي مجموعة سامبا على قرارات الاندماج.
٩- عدم الإخلال بعدد من الضمانات المقدمة من كلا البنكين بموجب اتفاقية الاندماج (مالم يقم الطرف المخل بتصحيح الإخلال المعني بشكل مقبول للطرف الآخر إذا كان ذلك الإخلال قابلاً للتصحيح)، وهي كالتالي:
   أ) أن لدى كلا البنكين صلاحية إبرام اتفاقية الاندماج وتنفيذ التزاماتهما الناشئة عنها.
   ب) أن الالتزامات الناشئة عن اتفاقية الاندماج تُعدّ التزامات ملزمة لكل من البنكين.
   ج) أن إبرام اتفاقية الاندماج وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها لن يؤدي إلى:
      ١. إخلال جوهري بأحكام النظام الأساسي لأي من البنكين.
      ٢. الإخلال بشكل جوهري أو حصول حالة إخلال أو إعطاء أي طرف آخر الحق في إنهاء أي اتفاقية جوهرية (وفق التعريف المتفق عليه في اتفاقية الاندماج) يكون أي من البنكين طرفاً فيها بحيث يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي جوهري على صفقة الاندماج أو معامل المبادلة، مالم يتم الإفصاح عن ذلك للطرف الآخر.

١٠- انتهاء فترة اعتراض دائني مجموعة سامبا دون وجود أي اعتراضات من الدائنين، أو في حال قُدم أي اعتراض خلال هذه الفترة فإنه يُشترط أن يتنازل الدائن عن اعتراضه أو أن يتم معالجة الاعتراض وفقا لأحكام نظام الشركات.

١١- عدم صدور أي قرار أو نظام أو تعليمات أو أمر أو حكم أو مرسوم من أي جهة أو سلطة حكومية في المملكة (ويشمل ذلك أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تشريعية أو تنظيمية بما في ذلك هيئة السوق المالية والبنك المركزي والهيئة العامة للمنافسة) يجعل إتمام صفقة الاندماج - وفقاً لأحكام اتفاقية الاندماج - غير نظامي أو قانوني.

١٢- عدم وقوع حدث سلبي وجوهري واستمراره.

٢-١-٣-٢ قيود ممارسة الأعمال

تضمنت اتفاقية الاندماج التزاماً على البنكين بعدم القيام بأي تصرف يخالف قيود محددة في الاتفاقية تتعلق بكيفية ممارسة البنكين لأعمالهما خلال الفترة الواقعة بين تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج وحتى تاريخ نفاذ قرار الاندماج أو تاريخ إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيها (أيهما يقع أولاً) وذلك دون الحصول على موافقة الطرف الآخر، علمًا بأن الطرف الآخر لا يمكنه حجب موافقته بدون سبب معقول.

وفي حال مخالفة أحد البنكين لأي من تلك القيود ونتج عن ذلك وقوع حدث سلبي جوهري (بحسب التعريف المتفق عليه في اتفاقية الاندماج)، فيحق للطرف الآخر في هذه الحالة إنهاء الاتفاقية بموجب إشعار يقدمه للطرف المخالف. (ولمزيد من المعلومات حول أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (٢-٣-١-٥) "*أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج*" من هذا المستند).

وتتمثل القيود المتعلقة بممارسة الأعمال الواردة في اتفاقية الاندماج في عدم قيام أي من البنكين وأعضاء مجموعتهما بتصرف، أو الاتفاق على القيام بتصرف، من شأنه مخالفة أي من تلك القيود ما لم يكن ذلك متطلباً نظامياً. وفيما يلي ملخص لتلك القيود:

أ) اقتصار الأعمال التي يمارسها وأعضاء مجموعته على أعمالهم الاعتيادية بما ينسجم بشكل جوهري مع ممارساتهم السابقة، على أن يراعى في جميع الأحوال عدم مخالفة الأنظمة ذات العلاقة.

ب) الامتناع عن إجراء تغيير جوهري في طبيعة أو نطاق الأعمال الخاصة بالبنك أو أي من أعضاء مجموعته أو ممارسة أي نشاطات جوهرية جديدة.

ج) فيما يتعلق بالبنك الأهلي، الامتناع عن الاستحواذ على، أو التصرف في أي قرض أو قروض بقيمة تتجاوز ٥ مليار ريال سعودي (أو ما يعادلها بعملة أخرى).

د) فيما يتعلق بمجموعة سامبا، الامتناع عن الاستحواذ على، أو التصرف في، أي قرض أو قروض بقيمة تتجاوز ٢,٥ مليار ريال سعودي (أو ما يعادلها بعملة أخرى).

هـ) فيما يتعلق بالبنك الأهلي، وباستثناء ما يندرج ضمن الأعمال الاعتيادية، الامتناع عن الاستحواذ على أي أصول مادية أو التصرف فيها أو إبرام أو تعديل اتفاقية أو تحمل أي التزام يتعلق بذلك إذا كان سيترتب على ذلك الإجراء تحمل عوض أو مصروفات أو التزامات تتجاوز مبلغ ثلاثمائة مليون (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (أو ما يعادله بعملة أخرى) فيما يتعلق بأصل واحد أو مبلغ إجمالي قدره ستمائة مليون (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (أو ما يعادله بعملة أخرى) فيما يتعلق بمجموعة أصول.

و) فيما يتعلق بمجموعة سامبا، وباستثناء ما يندرج ضمن الأعمال الاعتيادية، الامتناع عن الاستحواذ على أي أصول مادية أو التصرف فيها أو إبرام أو تعديل اتفاقية أو تحمل أي التزام يتعلق بذلك إذا كان سيترتب على ذلك الإجراء تحمل عوض أو مصروفات أو التزامات تتجاوز مبلغ مائة وخمسين مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (أو ما يعادلها بعملة أخرى) فيما يتعلق بأصل واحد أو مبلغ إجمالي قدره ثلاثمائة مليون (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي (أو ما يعادله بعملة أخرى) فيما يتعلق بمجموعة أصول. وفي جميع الأحوال يتعين على مجموعة سامبا الامتناع عن تكبد أي مبلغ يتجاوز خمسة وعشرين مليون (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي فيما يتصل بأي استثمار في تقنية المعلومات الخاصة بمجموعة سامبا دون الموافقة المسبقة من البنك الأهلي ما لم يكن ذلك مطلوباً بموجب الأنظمة ذات العلاقة.

ز) فيما يتعلق بالبنكين فقط (أي دون أن يشمل ذلك أعضاء مجموعتهما)، عدم القيام بأي إعلان أو توزيع أو تجنيب أو دفع لأي أرباح أو أي توزيعات أخرى (سواء أكانت نقدية أو على شكل منح أسهم أو أي شكل آخر) عن أي فترة، ما لم يكن ذلك متماشياً مع (أو أقل من) التغيير في الربح الصافي للبنك ذو العلاقة مقارنة بآخر فترة مماثلة تم فيها توزيع أرباح وذلك بناءً على قوائمه المالية المرحلية أو قوائمه المالية المراجعة (بحسب الحال).

ح) الامتناع عن إجراء أي تغيير في رأس المال.

ط) الامتناع عن زيادة أو خفض عدد أسهم الخزينة أو التعامل في تلك الأسهم.

ي) الامتناع عن تعديل النظام الأساسي (باستثناء ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية الاندماج أو إن كان ذلك التعديل ضروريًا أو مستحسنًا لغرض الالتزام بالأنظمة ذات العلاقة).

ك) الامتناع عن توظيف أي موظفين (باستثناء ما كان لغرض ملء منصب شاغر موجود مسبقاً، ولا يشمل ذلك منصب الرئيس التنفيذي أو أي منصب تكون مرجعيته مباشرة للرئيس التنفيذي والتي لا يجوز توظيف بديل لها).

ل) الامتناع عن توظيف أي شخص تم الاستعانة بخدماته من خلال شركات الإسناد الخارجي أو شركات تقديم الخدمات العمالية.

٢-٣-١-٣ استثناءات قيود ممارسة الأعمال

اتفق البنكان على تحديد عدد من الاستثناءات لقيود ممارسة الأعمال والتي تتيح لكل من البنكين ممارسة أعمال وتصرفات محددة دون أن تعد تلك الممارسات إخلالاً بقيود ممارسة الأعمال المشار إليها أعلاه، وهي كالتالي:

١) التصرفات المتعلقة ببرامج أسهم موظفي البنكين وتشمل قيام أي من البنكين بشراء أسهم خزينة لأغراض برامج أسهم الموظفين، ونقل ملكية أي من أسهم البنكين لأي من موظفيهم أو تخصيصها لهم، والقيام بتوزيع أرباح عن أسهم الموظفين بما يتوافق مع أحكام اتفاقية الاندماج) على أن تكون تلك التصرفات متوافقة مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة وأحكام وشروط برامج أسهم الموظفين السارية بتاريخ اتفاقية الاندماج.

٢) فيما يتعلق بالبنك الأهلي، جميع المعاملات والنفقات المتعلقة بإنشاء وتشغيل فرع البنك الأهلي بمدينة لندن في المملكة المتحدة (بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر – تجهيز الفرع وتأثيثه وتطويره وإبرام عقود الإيجار الخاصة به).

٣) فيما يتعلق بالبنك الاهلي، جميع التصرفات المتعلقة بدمج شركة الأهلي تكافل أو القيام بأي إجراءات مشابهة أو بديلة لها.

٤) فيما يتعلق بمجموعة سامبا، جميع المعاملات والنفقات المتعلقة بإنشاء وتشغيل مكاتب أو أفرع لمجموعة سامبا المالية في مدينة أبو ظبي ومركز دبي المالي العالمي بالإمارات العربية المتحدة ومركز الملك عبدالله المالي (بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر – تجهيز المكاتب والأفرع ذي الصلة وتأثيثها وتطويرها وإبرام عقود الإيجار الخاصة بها).

٢-٣-١-٤ حوكمة البنك الدامج

مع مراعاة الحصول على الموافقات النظامية ذات الصلة وموافقة مساهمي البنكين، فقد اتفق البنكان بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء التعديلات الآتية على تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج:

- زيادة أعضاء مجلس الإدارة من تسعة (٩) أعضاء إلى أحد عشر (١١) عضواً بتاريخ نفاذ قرار الاندماج.
- تعيين عضوين (يتم ترشيحهم من قبل مجلس إدارة مجموعة سامبا خلال مدة أقصاها ثلاثين (٣٠) يوماً قبل تاريخ نفاذ قرار الاندماج) لشغل المقعدين الإضافيين الشاغرين في المجلس بتاريخ نفاذ قرار الاندماج.

وبناءً على التعديلات الموضحة أعلاه على تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج، فإنه من المتوقع أن يكون تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج نفاذ قرار الاندماج كالآتي:

- سيكون لدى المساهمون الكبار الحاليين في البنك الأهلي ومجموعة سامبا (وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد) نفس عدد الأعضاء الممثلين لهم في مجلس إدارة البنك الأهلي بتاريخ إتمام الاندماج (علماً بأن صندوق الاستثمارات العامة لديه حالياً أربعة ممثلين في مجلس إدارة البنك الأهلي، ولدى كلاً من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد حالياً ممثل واحد في مجلس إدارة البنك الأهلي).
- سيتم ترشيح عضوين من قبل مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا كأعضاء في مجلس إدارة البنك الدامج (دون أن يكون من ضمنهم أعضاء يمثلون كبار المساهمين).
- سيكون بقية الأعضاء (وهم ثلاثة أعضاء بناءً على تشكيل المجلس الحالي للبنك الأهلي) من أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي بتاريخ نفاذ قرار الاندماج (دون أن يكون من ضمنهم أعضاء يمثلون كبار المساهمين).

وقد اتفق البنكان على اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام مجلس إدارة البنك الدامج خلال مدة أقصاها خمسة (٥) أيام عمل بعد تاريخ نفاذ قرار الاندماج كالآتي:

- تعيين المهندس/عمار بن عبدالواحد الخضيري (رئيس مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا) رئيساً لمجلس إدارة البنك الدامج.
- تعيين الأستاذ/ سعيد بن محمد الغامدي (رئيس مجلس الإدارة الحالي للبنك الأهلي) عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لمجموعة البنك الدامج.

علماً بأنه لن يتم تنفيذ هذه التغييرات إلا بعد نفاذ قرار الاندماج. وستواصل مجالس الإدارة الحالية وفرق الإدارة التنفيذية لكلا البنكين إدارة البنكين بشكل مستقل إلى حين نفاذ قرار الاندماج.

٢-٣-١-٥ أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج

تنقضي اتفاقية الاندماج بأثر فوري وبذلك تنقضي جميع حقوق والتزامات البنكين بموجب الاتفاقية (باستثناء بعض الحقوق والالتزامات التي تظل ملزمة حتى بعد الإنهاء مثل السرية وحل المنازعات) في حال حدوث أي من الحالات التالية:

١- قيام أي من البنكين بتقديم إشعار بإنهاء الاتفاقية إلى الطرف الآخر في حال إخلال أحد الطرفين بأي من أحكام وبنود اتفاقية الاندماج بحيث أدى ذلك الإخلال إلى وقوع حدث سلبي جوهري، وتتضمن حالات الإخلال في هذا السياق ما يلي:

أ) الإخلال بالالتزامات الواردة في البند (٥) من اتفاقية الاندماج والمتعلقة بإعداد وتقديم المستندات المطلوبة لهيئة السوق المالية للموافقة على نشر مستند العرض وطلب زيادة رأس مال البنك الأهلي وتقديم كافة المعلومات المطلوبة لتمكين الطرف الآخر من إعداد تلك المستندات.

ب) مخالفة أي من قيود ممارسة الأعمال (كما هي موضحة في القسم (٢-٣-١-٢) من هذا المستند) دون الحصول على موافقة خطية من الطرف الآخر.

ج) الإخلال بالضمانات المتعلقة بصحة واكتمال المعلومات (من جميع الجوانب الجوهرية) المقدمة للطرف الآخر بشأن صفقة الاندماج وذلك كما في تاريخ تقديمها بما في ذلك المعلومات التي تم تقديمها خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة أو لغرض إعداد مستندات الاندماج بما فيها هذا المستند وكذلك الضمانات المتعلقة بعدم قيام أي طرف بشكل متعمد بإخفاء أي معلومات جوهرية متصلة بصفقة الاندماج عن الطرف الآخر، وذلك باستثناء المعلومات التي تم حجبها بعلم الطرف المعني خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة.

د) الإخلال بالضمانات المتعلقة بصحة واكتمال أي معلومات (من جميع الجوانب الجوهرية) يتم تقديمها بعد تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج للطرف الآخر بما في ذلك أي معلومات يتم تقديمها لغرض إعداد مستندات الاندماج بما فيها هذا التعميم.

٢- قيام أي من البنكين بتقديم إشعار بإنهاء الاتفاقية إلى الطرف الآخر في حال عدم الحصول على أي من الموافقات المطلوبة من الجهات التنظيمية الأجنبية التي اتفق البنكان على ضرورة الحصول عليها، والتي يرى الطرف المقدم للإشعار بشكل معقول عدم إمكانية الحصول عليها قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بالاندماج لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا، وأن عدم الحصول عليها قد يتسبب في تأثير سلبي جوهري على البنك الدامج.

٣- عدم استيفاء شروط اتفاقية الاندماج أو التنازل عن أي منها بموجب أحكام الاتفاقية قبل أو بتاريخ التوقف النهائي والمحدد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١١م (ما لم يتفق الطرفان كتابياً على تاريخ آخر).

٤- عدم نفاذ قرار الاندماج بحلول تاريخ التوقف النهائي والمحدد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١١م أو قبل ذلك (ما لم يتفق الطرفان كتابياً على تاريخ آخر).

٥- اتفاق الطرفين خطياً على إنهاء الاتفاقية.

٢-٣-٢ الاتفاقيات الأخرى

باستثناء اتفاقية الاندماج، لا يوجد أي اتفاقيات أخرى جوهرية مبرمة بين البنكين فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

٢-٤ الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج

مع مراعاة استيفاء جميع الشروط المنصوص عليها في اتفاقية الاندماج، تتمثل الإجراءات الرئيسية اللازمة لإتمام صفقة الاندماج فيما يلي:

٢-٤-١ الموافقات الحكومية

تتطلب صفقة الاندماج الحصول على عدد من الموافقات الحكومية، وهي على النحو التالي:

أ- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على صفقة الاندماج وزيادة رأس مال البنك الأهلي والتعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك الأهلي (والموضحة في الملحق (١) من هذا المستند).

ب- الحصول على عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على التركز الاقتصادي الناتج عن صفقة الاندماج.

ج- الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس مال البنك الأهلي ونشر مستند العرض.

د- الحصول على موافقة تداول على إدراج أسهم العوض.

هـ- الحصول على موافقة وزارة التجارة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك الأهلي (والموضحة في الملحق (١) من هذا المستند).

و- الحصول على موافقة هيئة السوق المالية لدعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج، وسيتم الإعلان عن موعد انعقاد الجمعية على موقع تداول.

وقد تم الحصول على جميع الموافقات الحكومية الموضحة أعلاه.

وحيث أن لدى مجموعة سامبا شركة تابعة في جمهورية باكستان الإسلامية، فقد قام البنكان بالتقدم بالحصول على موافقة كل من البنك المركزي ولجنة المنافسة في جمهورية باكستان الإسلامية وذلك فيما يتعلق بنقل ملكية مجموعة سامبا في الشركة التابعة إلى البنك الدامج كجزء من صفقة الاندماج. وقد تم الحصول على موافقة لجنة المنافسة في جمهورية باكستان الإسلامية في هذا الشأن. كما قد تم الحصول على الموافقة المبدئية من البنك المركزي في جمهورية باكستان الإسلامية ويتوقع الحصول على الموافقة النهائية في وقت لاحق.

كما سيتم إشعار عدد من الجهات التنظيمية خارج المملكة بشأن التغير في السيطرة على فروع مجموعة سامبا أو بشأن تغير الملكية نتيجة لصفقة الاندماج، علماً بأن لبعض هذه الجهات الحق في عدم قبول هذا التغير (ولمزيد من التفاصيل حول المخاطر المتعلقة بعدم الحصول على الموافقات التنظيمية الأجنبية أو عدم إشعارها (حسبما ينطبق)، يرجى مراجعة القسم (١-٣-٤) "*المخاطر المرتبطة بتفسير وتطبيق الأنظمة واللوائح*" من هذا المستند).

٢-٤-٢ موافقة الجمعية العامة غير العادية

تتمثل أحد شروط إتمام صفقة الاندماج في الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأهلي ومجموعة سامبا على صفقة الاندماج وذلك على النحو التالي:

١- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي البنك الأهلي على قرارات الاندماج.

٢- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي مجموعة سامبا على قرارات الاندماج.

سيقوم البنك الأهلي ومجموعة سامبا بالتقدم لهيئة السوق المالية بطلب لدعوة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج بعد نشر هذا المستند، وبعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية في هذا الخصوص سيقوم كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا بنشر الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج والتي يجب أن تعقد خلال مدة لا تزيد عن ثمانية وعشرين (٢٨) يوم عمل كحد أقصى من تاريخ نشر هذا المستند (أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين البنكين وتوافق عليه الهيئة).

يحق لجميع المساهمين المقيدين بسجل مساهمي البنك الأهلي ومجموعة سامبا (حيثما ينطبق) بنهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج حضور الجمعية العامة غير العادية. وسيكون بإمكان المساهم الحضور والتصويت على جدول الأعمال (سواء بنفسه أو بواسطة التصويت الالكتروني أو عن طريق الوكالة). وبناءً على الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، لا يحق للمساهم الذي يملك أسهماً في كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا التصويت على قرارات الاندماج إلا في الجمعية العامة غير العادية لإحدى البنكين.

على الرغم من أن جميع مساهمي مجموعة سامبا يحق لهم حضور الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج والتصويت على قراراتها (مع مراعاة أي قيود قد تكون مفروضة بسبب وجود تعارض في المصالح أو أي قيود أخرى بموجب الأنظمة المعمول بها في المملكة) إلا أنه ينبغي على مساهمي مجموعة سامبا المقيمين خارج المملكة الأخذ في الاعتبار بأن هذا المستند لم يتم تقديمه أو تسجيله لدى أي هيئة تنظيمية خارج المملكة. وعليه، في حال كان أي من مساهمي مجموعة سامبا مقيم في أي دولة تتطلب أنظمتها أن يقوم البنك الأهلي بأي إجراءات تمكن المساهم المعني من التصويت على قرارات الاندماج بشكل نظامي، فإنه يجب على المساهم المعني عدم المشاركة في التصويت على القرارات المقترحة في الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج. وفي حال قام المساهم المعني بالتصويت على قرارات الاندماج، فإنه يحق للبنك الأهلي بعد الاتفاق مع مجموعة سامبا عدم الاستمرار في صفقة الاندماج إلا في حال أن صفقة الاندماج قد تم الموافقة عليها من قبل الأغلبية المطلوبة من مساهمي مجموعة سامبا دون احتساب الأصوات الخاصة بالمساهم المعني.

وللتوضيح، فإنه في حال وافقت النسبة المطلوبة – وهي ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل - من مساهمي مجموعة سامبا على صفقة الاندماج في الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا الخاصة بصفقة الاندماج وتحقق جميع شروط الاندماج الأخرى، فإن جميع مساهمي مجموعة سامبا (بما في ذلك المساهمين الذين صوتوا بالرفض أو لم يشاركوا في التصويت) لن يصبحوا مالكين لأي أسهم في مجموعة سامبا نظراً لأن مجموعة سامبا ستنقضي وسيحصلون في المقابل على أسهم العوض في البنك الدامج وفقاً لشروط وأحكام الاندماج وذلك عند إتمام صفقة الاندماج.

٢-٤-٣ فترة اعتراض الدائنين

بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لكلا البنكين على صفقة الاندماج، سيقوم البنك الأهلي ومجموعة سامبا بنشر قرارات الجمعية العامة غير العادية. وسيشير الإعلان إلى حق أي دائن لمجموعة سامبا في الاعتراض على صفقة الاندماج من خلال إرسال خطاب مسجل إلى المركز الرئيس لمجموعة سامبا وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر نتائج الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج.

وبموجب نظام الشركات، يكون قرار الاندماج نافذاً بعد انقضاء ثلاثين (٣٠) يوماً من الإعلان عنه وذلك في حال عدم وجود أي اعتراض قائم من أي من دائني مجموعة سامبا على صفقة الاندماج. وفي حال تقدم أي من الدائنين باعتراضهم خلال المدة المشار إليها فسيتم إيقاف الاندماج إلى أن يتنازل الدائن عن معارضته أو إلى أن تقوم مجموعة سامبا بالوفاء بالدين إن كان حالاً، أو أن تقوم مجموعة سامبا أو البنك الأهلي بتقديم ضمان كافٍ للوفاء به إن كان آجلا.

وبموجب اتفاقية الاندماج، فقد اتفق البنكان على أنه في حال تقدم أي من الدائنين باعتراضهم خلال فترة اعتراض الدائنين فسيتم إيقاف الاندماج إلى أن:

- يتنازل الدائن عن معارضته.
- تقوم مجموعة سامبا بدفع مستحقات الدائنين المعترضين أو الاتفاق معهم على تأجيل دفعها إذا كان الدين حالاً قبل أو بتاريخ انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو أن تقوم مجموعة سامبا أو البنك الأهلي بتقديم ضمان كافٍ للوفاء بالدين في حال كان الدين سيحل بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين، على أن يكون الضمان ملزماً على البنك الأهلي بعد نفاذ قرار الاندماج.
- تقوم المحكمة المختصة برفض طلب الدائن بإيقاف الاندماج.

كما اتفق البنكان على التنسيق فيما بينهم واتخاذ إجراءات محددة عند التعامل مع أي اعتراض بما يضمن توافقهما على الإجراء المراد اتخاذه بشأن كل اعتراض.

وستقوم مجموعة سامبا بعد انقضاء فترة اعتراض الدائنين بالإعلان على موقع تداول عن نتائج تلك الفترة وذلك على النحو الآتي:

أ. أنه لم يتم استلام أي اعتراضات خلال تلك الفترة، أو أنه تم استلام اعتراضات ولكنها سُحبت أو تمت تسويتها أو تم تأجيل دفعها أو تم تقديم ضمان بشأنها أو أن المحكمة المختصة رفضت طلب الدائن بإيقاف الاندماج، أو

ب. توضيح تفاصيل الاعتراضات المستلمة والتي لم تتم تسويتها بعد وما زالت قائمة وفق ما يتم الاتفاق عليه مع البنك الأهلي في ذلك الحين. وفي هذه الحالة، سيقوم البنك الأهلي كذلك بعد الانتهاء من تسوية جميع الاعتراضات المستلمة بالإعلان عن ذلك على موقع تداول.

٢-٤-٤ إتمام صفقة الاندماج

بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو التاريخ الذي تتم فيه تسوية جميع اعتراضات الدائنين على صفقة الاندماج (أيهما يأتي لاحقاً)، سيكون قرار الاندماج نافذاً وستنتقل جميع أصول مجموعة سامبا والتزاماتها إلى البنك الأهلي وسيستمر البنك الأهلي في الوجود، أما مجموعة سامبا فستنقضي بقوة النظام وستلغى جميع أسهمها، وسيقوم البنك الأهلي نتيجة لصفقة الاندماج بإصدار أسهم العوض لمساهمي مجموعة سامبا المقيدين في سجل مساهمي مجموعة سامبا بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج. وسيقوم البنك الأهلي بالإعلان عن نفاذ قرار الاندماج في حينه.

٢-٥ الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة بصفقة الاندماج

تنطوي صفقة الاندماج على وجود أطراف ذوي علاقة، حيث إن كل من صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من كبار المساهمين في كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا ولدى كل منهم ممثلين في مجلس إدارة كلا البنكين.

وقد تم الحصول على إعفاء من هيئة السوق المالية من متطلبات الفقرة (س) من المادة (٣) والمادة (٤٨) من لائحة الاندماج والاستحواذ بحيث يحق لكبار المساهمين الذين يملكون أسهم في البنك الأهلي ومجموعة سامبا ممن لديهم ممثلين في مجلسي إدارة البنكين أو أحدهما، التصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة لإحدى البنكين مع مراعاة القيود الخاصة بعدم تصويت ممثليهم في اجتماع مجلس الإدارة أو أي من اللجان. لذلك فإن المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة (وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) سيكون لهم الحق في التصويت في الجمعية العامة لإحدى البنكين.

كما يوجد لعدد من أعضاء مجلسي إدارة البنك الأهلي ومجموعة سامبا مصلحة في صفقة الاندماج. وقد قام كل من الأستاذ/ سعيد محمد الغامدي والأستاذ/ راشد إبراهيم شريف والأستاذ/ مارشل شارلز بايلي والأستاذ/ ديفيد جيفري مييك (بصفتهم ممثلين لصندوق الاستثمارات العامة في مجلس

إدارة البنك الأهلي)، والمهندس/ أنيس أحمد مؤمنة (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة البنك الأهلي ومالكاً لأسهم بشكل مباشر وغير مباشر في مجموعة سامبا)، والأستاذ/ سعود سليمان الجهني (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتقاعد في مجلس إدارة البنك الأهلي) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة البنك الأهلي وقد امتنعوا إثر ذلك عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة البنك الأهلي الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج. كما قام كل من الأستاذ/ يزيد عبدالرحمن الحميّد (بصفته ممثل لصندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة مجموعة سامبا)، والدكتور/ إبراهيم سعد المعجل (بصفته ممثل لصندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة مجموعة سامبا ومالكًا لأسهم في البنك الأهلي)، والأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة مجموعة سامبا)، والأستاذ/ علي حسين علي رضا (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتقاعد في مجلس إدارة مجموعة سامبا ومالكاً لأسهم في البنك الأهلي)، والدكتور/ وليد بن سليمان أبانمي (نظراً لأنه يملك أسهم في البنك الأهلي) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة مجموعة سامبا وامتنعوا عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة مجموعة سامبا الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج.

ووفقاً لمتطلبات الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، فإنه لا يحق للمساهم الذي يملك أسهم في البنك الأهلي ومجموعة سامبا التصويت على صفقة الاندماج إلا في إحدى البنكين.

ويوضح الجدول أدناه تفاصيل ملكية الأطراف ذوي العلاقة والأعضاء ذوي المصلحة بصفقة الاندماج وذلك كما بتاريخ ١٤٤٢/٠٦/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠١/٢٨م):

الاسم	طبيعة المصلحة	الملكية المباشرة في البنك الأهلي		الملكية المباشرة في مجموعة سامبا	
		عدد الأسهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
المساهمين الكبار في البنكين					
صندوق الاستثمارات العامة	من كبار المساهمين في كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا، ولديه ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين	١,٣٢٨,٨٣٩,٩٩٩	٪٤٤,٢٩	٤٥٨,٢٦٩,٥٠٠	٪٢٢,٩
المؤسسة العامة للتقاعد	من كبار المساهمين في كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا، ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين	١٦٠,٨٢٦,٢٩٨	٪٥,٣٦	٢٣٠,٨٥٨,٥٣٢	٪١١,٥
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	من كبار المساهمين في كل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا، ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين	١٥٥,٤٠٠,٠٠٠	٪٥,١٨	١٤١,٩٦٣,٨٢٠	٪٧,١
أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي ذوي المصلحة بصفقة الاندماج					
الأستاذ/ سعيد محمد الغامدي	يمثل صندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة البنك الأهلي	٧٢٢,٤٧٨	٪٠,٠٢٤٠٨	لا يوجد	-
الأستاذ/ راشد إبراهيم شريف	يمثل صندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة البنك الأهلي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	-

الأستاذ/ مارشل شارلز بايلي	يمثل صندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة البنك الأهلي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	-
الأست`اذ/ ديفيد جيفري مييك	يمثل صندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة البنك الأهلي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	-
الأستاذ/ سعود سليمان الجبني	يمثل المؤسسة العامة للتقاعد في مجلس إدارة البنك الأهلي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	-
المهندس/ أنيس أحمد مؤمنة	يمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة البنك الأهلي ويملك أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في مجموعة سامبا	٣٩,٩٠٠	% ٠,٠٠١٣٣	١٥٧,٨٢٦	٪٠,٠٠٧٨٩

أعضاء مجلس إدارة مجموعة سامبا ذوي المصلحة بصفقة الاندماج

الأستاذ/ يزيد عبدالرحمن الحميّد	يمثل صندوق الاستثمارات العامة في مجموعة سامبا	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الدكتور/ إبراهيم سعد المعجل	يمثل صندوق الاستثمارات العامة في مجموعة سامبا ويملك أسهم في البنك الأهلي	١٥٠	٪٠,٠٠٠٠٥	٨٤٨	٪٠,٠٠٠٠٤
الأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين	يمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة مجموعة سامبا	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأستاذ/ علي حسين علي رضا	يمثل المؤسسة العامة للتقاعد في مجلس إدارة مجموعة سامبا ويملك أسهم في البنك الأهلي	١٤,٠٠٢	٪٠,٠٠٠٤٦	٣٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٠١٥٠٠
الدكتور/ وليد سليمان أبانمي	عضو مجلس إدارة في مجلس إدارة مجموعة سامبا ويملك أسهم في البنك الأهلي	٤٣٩,٥٥١	٪٠,٠١٤٦٥	٥٦٠,٠١٧	٪٠,٠٢٨٠٠

*المصدر: البنك الأهلي ومجموعة سامبا.

٣. حصص الملكية والتعاملات

١- لا يمتلك البنك الأهلي أي أسهم في مجموعة سامبا. كما لم يقم البنك الأهلي بالتعامل في أسهم مجموعة سامبا خلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة لفترة العرض وحتى اليوم السابق لنشر هذا المستند.

يوضح الجدول أدناه حصص الملكية لأعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي وحجم أي حصة سيطرة لهم في البنك الأهلي أو مجموعة سامبا وذلك كما بتاريخ ١٤٤٢/٠٦/١٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠١/٢٨م):

الاسم	الجنسية	العمر	المنصب	صفة العضوية	الجهة التي يمثلها	تاريخ التعيين	ملكيته في البنك الأهلي				ملكيته في مجموعة سامبا			
							مباشر	المصلحة غير المباشرة*	المجموع	النسبة	مباشر	المصلحة غير المباشرة*	المجموع	النسبة
سعيد محمد الغامدي	سعودي	٥٦	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	صندوق الاستثمارات العامة	٢٠١٨/٥/١٥	٧٢٢,٤٧٨	لا يوجد	٧٢٢,٤٧٨	٪٠,٠٢٤٠٨	لا يوجد	لا يوجد	-	-
راشد إبراهيم شريف	سعودي	٤٤	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	صندوق الاستثمارات العامة	٢٠١٨/٥/١٥	لا يوجد	لا يوجد	-	-	لا يوجد	لا يوجد	-	-
أنيس أحمد مؤمنة	سعودي	٥٧	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٢٠١٨/٥/١٥	٣٩,٩٠٠	٣,٠٠٠	٤٢,٩٠٠	٠,٠٠١٤٣	١٥٧,٨٢٦	١٠٩,١٦٦	٢٦٦,٩٩٢	٠,٠١٣٣٤
ديفيد جيفري مييك	بريطاني	٥٤	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	صندوق الاستثمارات العامة	٢٠١٨/٥/١٥	لا يوجد	لا يوجد	-	-	لا يوجد	لا يوجد	-	-
مارشل شارلز بايلي	بريطاني	٥٤	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	صندوق الاستثمارات العامة	٢٠١٨/٥/١٥	لا يوجد	لا يوجد	-	-	لا يوجد	لا يوجد	-	-
سعود سليمان الجهني	سعودي	٤٢	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	المؤسسة العامة للتقاعد	٢٠١٨/٥/١٥	لا يوجد	لا يوجد	-	-	لا يوجد	لا يوجد	-	-
محمد علي الحوقل	سعودي	٥٧	عضو مجلس إدارة	مستقل	-	٢٠١٨/٥/١٥	لا يوجد	لا يوجد	-	-	لا يوجد	لا يوجد	-	-
زياد محمد التونسي	سعودي	٥٢	عضو مجلس إدارة	مستقل	-	٢٠١٨/٥/١٥	لا يوجد	لا يوجد	-	-	لا يوجد	لا يوجد	-	-
زيد عبدالرحمن القويز	سعودي	٥٦	عضو مجلس إدارة	مستقل	-	٢٠١٨/٥/١٥	١,٥٠٠	لا يوجد	١,٥٠٠	٠,٠٠٠٥	لا يوجد	لا يوجد	-	-

المصدر: البنك الأهلي ومجموعة سامبا

*تشمل المصلحة غير المباشرة الأسهم المملوكة للأطراف التالية:

- أقرباء عضو مجلس الإدارة.
- الشركات التي يسيطر عليها عضو مجلس الإدارة.

٢- باستثناء ما هو موضح أدناه، لم يتداول أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي في أي من أسهمهم في البنك الأهلي أو مجموعة سامبا والموضحة في الجدول أعلاه خلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة لفترة العرض وحتى اليوم السابق لنشر هذا المستند.

اسم العضو	أسهم الشركة المتداول بها	تاريخ التداول	نوع التداول	الكمية	السعر (ريال سعودي)
زيد عبدالرحمن القويز	أسهم مجموعة سامبا	٢٠٢٠/٠١/٠٢م	شراء	٥,٠٠٠	٣١,٩٠
زيد عبدالرحمن القويز	أسهم مجموعة سامبا	٢٠٢٠/٠١/١٥م	بيع	٥,٠٠٠	٣١,٧٥

٣- لا يوجد هناك أسهم في البنك الأهلي أو مجموعة سامبا يملكها أو يسيطر عليها شخص يتصرف بالاتفاق مع البنك الأهلي، كما لم يقم أي شخص يتصرف بالاتفاق مع البنك الأهلي بالتعامل في أسهم البنك الأهلي أو مجموعة سامبا خلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة لفترة العرض وحتى اليوم السابق لنشر هذا المستند.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الأهلي قد قام خلال الاثني عشر شهراً السابقة لفترة العرض وحتى اليوم السابق لنشر هذا المستند بشراء عدد ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسة وثمانين ألف وتسعمائة وثلاثة وخمسين (٣,٧٨٥,٩٥٣) سهم من أسهمه بهدف تخصيصها لبرنامج الحوافز طويل المدى للموظفين التنفيذيين، وذلك من خلال إتمام ٢,١٤٣ عملية شرائية خلال الفترة من ٢٠٢٠/٥/١٨م إلى ٢٠٢٠/٦/٩م حيث بلغ متوسط سعر عمليات الشراء ٣٨,٥٦ ريال سعودي وبنطاق سعري يتراوح من ٣٥,٥٥ ريال سعودي إلى ٤١ ريال سعودي. كما قد قام البنك الأهلي بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٢م باسترداد الصكوك من فئة (١) والتي سبق طرحها بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢م، وذلك بقيمتها الاسمية والبالغة مليار ريال سعودي.

٤. الترتيبات والشروط والصفقات الخاصة

لا يوجد أي اتفاق أو ترتيب أو تفاهم (بما في ذلك أي ترتيب تعويض) بين البنك الأهلي (أو أي شخص يتصرف بالاتفاق معه) وأي من أعضاء مجلس إدارة مجموعة سامبا أو مساهميها الحاليين أو أي شخص كان عضواً في مجلس إدارة مجموعة سامبا أو مساهماً فيها خلال الاثني عشر شهراً السابقة لتاريخ نشر هذا المستند.

٥. تأكيد الكفاية النقدية

سيتم سداد كامل قيمة العرض من خلال إصدار أسهم العوض لصالح مساهمي مجموعة سامبا. وبالتالي لن يتم سداد قيمة العرض أو أي جزء منه بشكل نقدي (ولمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على قسم (٢-١) (*"تقييم مجموعة سامبا"*) من هذا المستند).

٦. الملاك النهائيين لأسهم مجموعة سامبا والمساهمين المسيطرين في البنك الأهلي والبنك الدامج

يتمثل المساهمين الكبار حالياً في البنك الأهلي في صندوق الاستثمارات العامة (بنسبة ملكية تبلغ ٤٤,٢٩٪) والمؤسسة العامة للتقاعد (بنسبة ملكية تبلغ ٥,٣٦٪) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٥,١٨٪) ويتمثل كبار المساهمين في مجموعة سامبا في صندوق الاستثمارات العامة (بنسبة ملكية تبلغ ٢٢,٩٪)، والمؤسسة العامة للتقاعد (بنسبة ملكية تبلغ ١١,٥٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٧,١٪).

وعند إتمام صفقة الاندماج، سيكون كبار المساهمين في البنك الدامج كل من صندوق الاستثمارات العامة. (بنسبة ملكية تبلغ ٣٧,٢٪) والمؤسسة العامة للتقاعد (بنسبة ملكية تبلغ ٧,٤٪) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٥,٨٪).

باستثناء كبار المساهمين في مجموعة سامبا لا يوجد شخص أو أشخاص في البنك الأهلي يملكون أو يسيطرون على ما نسبته ٣٠٪ أو أكثر من رأس مال مجموعة سامبا أو قادرون على توجيه قرارات وإدارة مجموعة سامبا. وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء أسهم العوض التي سيتم إصدارها لمساهمي مجموعة سامبا بموجب صفقة الاندماج لن يترتب على صفقة الاندماج تحويل أي أوراق مالية تم الاستحواذ عليها بموجب العرض إلى أشخاص آخرين.

٧. المعلومات المالية

٧-١ سعر الإغلاق لأسهم البنك الأهلي

يحتوي الجدول أدناه على سعر الإغلاق لسعر سهم البنك الأهلي لليوم الأول من كل شهر من الأشهر الستة السابقة بشكل مباشر لتاريخ نشر مستند العرض، ولليوم الأخير السابق لبدء فترة العرض ولآخر يوم متاح قبل نشر مستند العرض.

التاريخ	سعر الإغلاق
٢٠٢٠/٠٩/٠١	٣٦,٧٥
٢٠٢٠/١٠/٠١	٣٧,٢٥
٢٠٢٠/١١/٠١	٣٨,٦٠
٢٠٢٠/١٢/٠١	٤٢,٨٥
٢٠٢١/٠١/٠٣	٤٣,٠٥
٢٠٢١/٠٢/٠١	٤٢,٣٠
اليوم الأخير قبل بداية فترة العرض	
٢٠٢٠/١٠/٨	٣٨,٥٠
آخر تاريخ متاح قبل نشر هذا المستند	
٢٠٢١/٠٢/٠٨	٤٢,٧٥

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول).

٧-٢ سعر الإغلاق لأسهم مجموعة سامبا

يحتوي الجدول أدناه على سعر الإغلاق لسعر مجموعة سامبا لليوم الأول من كل شهر من الأشهر الستة السابقة بشكل مباشر لتاريخ نشر مستند العرض، ولليوم الأخير السابق لبدء فترة العرض ولآخر يوم متاح قبل نشر مستند العرض

التاريخ	سعر الإغلاق
٢٠٢٠/٠٩/٠١	٢٧,٣٠
٢٠٢٠/١٠/٠١	٢٧,٠٠
٢٠٢٠/١١/٠١	٢٧,٣٥
٢٠٢٠/١٢/٠١	٣٠,٥٠
٢٠٢١/٠١/٠٣	٣٠,٣٠
٢٠٢١/٠٢/٠١	٣٠,١٠
اليوم الأخير قبل بداية فترة العرض	
٢٠٢٠/١٠/٨	٢٧,٥٠
آخر تاريخ متاح قبل نشر هذا المستند	
٢٠٢١/٠٢/٠٨	٣٠,٤٠

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول).

٧-٣ التوزيعات وسياسة الأرباح

أعلن البنك الأهلي على موقع تداول بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢٩هـ (الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٦م) عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية لمساهميه عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. ويبلغ إجمالي الأرباح الموزعة ثلاث مليارات وستمائة مليون (٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بواقع (١,٢٠) ريال للسهم الواحد بعد خصم الزكاة، بنسبة تبلغ (١٢٪) من القيمة الاسمية للسهم. وقد صدرت موافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤١/٨/٧هـ (الموافق ٢٠٢٠/٣/٣١) بناءً على توصية مجلس الإدارة المشار إليها أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن البنك الأهلي لم يقم بعد ذلك وحتى تاريخ نشر هذا المستند بالإعلان عن أو توزيع أي أرباح.

أعلنت مجموعة سامبا على موقع تداول بتاريخ ١٤٤١/٥/١٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠١/٩م) عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية لمساهمها عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. ويبلغ إجمالي الأرباح الموزعة مليار وثلاثمائة وأربعة وتسعين مليون (١,٣٩٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بواقع (٠,٧٠) هللة للسهم الواحد بعد خصم الزكاة للمساهمين السعوديين، بنسبة تبلغ (٧٪) من القيمة الاسمية للسهم. وقد صدرت موافقة الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤١/٨/١هـ (الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٥م) بناءً على توصية مجلس الإدارة المشار إليها أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة سامبا لم تقم بعد ذلك وحتى تاريخ نشر هذا المستند بالإعلان عن أو توزيع أي أرباح.

اتفق البنكان بموجب اتفاقية الاندماج على أن يكون أي إعلان أو توزيع أو تجنيب أو دفع لأي أرباح أو أي توزيعات أخرى (سواء بشكل نقدي أو من خلال منح أسهم أو بأي شكل آخر) متماشيا مع (أو أقل من) التغيير في الربح الصافي للبنك ذو العلاقة مقارنة بآخر فترة مماثلة تم فيها توزيع أرباح وذلك بناءً على قوائمه المالية المرحلية أو قوائمه المالية المراجعة (بحسب الحال).[٣٤]

ويوضح الجدول أدناه تفاصيل توزيعات الأرباح للبنك الأهلي للسنوات المالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٨م و٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. (وتجدر الإشارة بأنه لم توزع أرباح نقدية لمساهمين البنك الأهلي ومجموعة سامبا في النصف الأول من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م):

	٢٠١٧م			٢٠١٨م			٢٠١٩م		
	نصف سنوية	سنوية	إجمالي	نصف سنوية	سنوية	إجمالي	نصف سنوية	سنوية	إجمالي
مبلغ الأرباح الموزعة لكل سهم للسنة المالية (بالريال السعودي) بعد خصم الزكاة	١,١	٠,٦	١,٧	١,٠	١,١	٢,١	١,١	١,٢	٢,٣
نسبة الزيادة في التوزيعات (%)	-	-	٦,٣٪	-	-	٢٣,٥٪	-	-	٩,٥٪
تاريخ الاستحقاق	٢٠١٧/٧/٦	٢٠١٨/٥/٢٩	-	٢٠١٨/٨/١٢	٢٠١٩/٤/٢٤	-	٢٠١٩/٨/٢١	٢٠٢٠/٤/٩	-
سعر السهم في تاريخ الاستحقاق	٣٣,٧	٤٦,١	-	٤٤,٢	٦٠,٥	-	٥١,٤	٣٦,٧	-
نسبة الأرباح الموزعة (الأرباح الموزعة لكل سهم/سعر السهم في تاريخ الاستحقاق بعد خصم الزكاة)	٣,٣٪	١,٣٪	٣,٧٪	٢,٣٪	١,٨٪	٣,٥٪	٢,١٪	٣,٣٪	٦,٣٪

[٣٤] ملاحظة: فعلى سبيل المثال، يجب ألا يكون أي توزيع أرباح يتم الإعلان عنه او تجنيبه او دفعه في عام ٢٠٢١م فيما يتعلق بالدخل الصافي المسجل في السنة المالية ٢٠٢٠م أعلى من الأرباح الموزعة فيما يتعلق بالسنة المالية ٢٠١٩م مع الأخذ بالاعتبار أي زيادة او انخفاض في التغير بالدخل الصافي بين السنة المالية ٢٠١٩م و السنة المالية ٢٠٢٠م. وبالمثل، في حال إتمام الاندماج بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م أو بعد ذلك التاريخ، فإن أي توزيعات مرحلية للأرباح يتم الإعلان عنها أو تجنيبها أو دفعها فيما يتعلق في بالدخل الصافي المسجل لفترة الستة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٢١م يجب ألا تكون أعلى من الأرباح الموزعة لفترة الستة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠١٩م (وهي آخر فترة مقابلة تم توزيع أرباح فيها)، مع الأخذ بالاعتبار أي زيادة او انخفاض في التغير بالدخل الصافي بين فترة الستة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠١٩م وفترة الستة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٢١م.

من المتوقع أن يقوم البنك الدامج بتوزيع أرباح بشكل نصف سنوي بعد إتمام صفقة الاندماج. وسيكون لمالكي أسهم العوض الحق في الحصول على الأرباح الموزعة بعد تاريخ نفاذ قرار الاندماج. وتحمل كل الأسهم قيمة اسمية متساوية بقيمة (١٠) عشرة ريالات سعودية مدفوعة بالكامل لكل سهم. وتكون كلها أسهماً عادية ومتساوية فيما تخوله أو ترتبه من حقوق والتزامات من كافة النواحي. وسيؤدي إصدار أسهم العوض إلى زيادة رأس مال البنك المدفوع من ثلاثين مليار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (٤٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وزيادة عدد الأسهم المصدرة للبنك الأهلي من ثلاثة مليارات (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى أربعة مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (٤,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم. وعند إتمام صفقة الاندماج، ستكون ملكية مساهمي البنك الأهلي الحاليين ما نسبته ٦٧,٤٪ من رأس مال البنك الدامج (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين)، وسيملك مساهمي مجموعة سامبا ما نسبته ٣٢,٦٪ من رأس مال البنك الدامج (بدون احتساب أسهم الخزينة لكلا البنكين). (ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١) ("*عوامل المخاطرة*") من هذا المستند).

٧-٣-١ سياسة توزيع الأرباح الحالية للبنك الأهلي

توزع أرباح البنك السنوية أو المرحلية الصافية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي بعد خصم كل المصروفات العمومية والمبالغ المخصصة للخسائر المحتملة والزكاة وأي ضرائب أخرى والأعباء الأخرى التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والجهات الإشرافية على النحو التالي: -

أ) تجنيب ٢٥٪ من الربح الصافي لتكوين الاحتياطي النظامي ووقف هذا التجنيب أو خفض معدله إذا بلغ مجموعه مبلغاً يعادل كامل رأس المال بقرار من الجمعية العامة العادية.

ب) بعد خصم المبالغ المذكورة في الفقرة (أ) أعلاه تجنيب نسبة معينة من صافي الأرباح لتكوين احتياطي اتفاقي بناءً على ما يقترحه من مجلس الإدارة ووفق ما تقره الجمعية العامة العادية في هذا الشأن على ألا يجوز استخدامه إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية ما لم يكن مخصصاً لغرض معين فيجوز للجمعية العامة العادية - بناء على اقتراح مجلس الإدارة - أن تقرر صرفه فيما يعود بالنفع على البنك الأهلي أو المساهمين.

ج) تجنيب مبالغ التطهير.

د) بعد خصم المبالغ المذكورة في الفقرات أعلاه يوزع الباقي كحصة أولى للمساهمين لا تقل عن ٥٪ من رأس مال البنك الأهلي، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين لا تكفي لدفع الحصة المذكورة فلا يجوز للمساهمين المطالبة بتوزيعها من أرباح الشركة الصافية في السنوات التالية.

هـ) بعد خصم المبالغ الواردة في الفقرات أعلاه تخصص نسبة من الباقي كمكافأة لمجلس الإدارة وفقاً للتعليمات الصادرة في هذا الشأن من البنك المركزي.

و) يستخدم الباقي بعد ذلك - بناء على اقتراح مجلس الإدارة - لتكوين احتياطي إضافي أو لتوزيعه كحصة إضافية من الأرباح على المساهمين على ألا يزيد ذلك التوزيع عما اقترحه مجلس الإدارة، أو استخدامه في أي غرض آخر تقرره الجمعية العامة.

يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن، ويبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع. وتكون أحقية الأرباح لمالكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للاستحقاق. وللشركة أن تقرر عدم دفع حصة الأرباح المستحقة لأي مساهم لغرض استخدمها في أداء أي ديون او ذمم أو التزامات عليه تجاه الشركة.

٨. تمويل صفقة الاندماج

سيتم سداد كامل قيمة صفقة الاندماج من خلال إصدار أسهم العوض لمساهمي مجموعة سامبا. وعليه، لن يتم الحصول على أي قروض أو تمويل لإتمام صفقة الاندماج.

٩. أثر انتهاء العرض

ينتهي العرض المقدم من البنك الأهلي إلى مساهمي مجموعة سامبا لغرض صفقة الاندماج في حال تم إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً لأحكامها قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية لمجموعة سامبا والخاصة بصفقة الاندماج. وفي حال حدوث ذلك، فلن يكون لمساهمي مجموعة سامبا الحق في قبول العرض ولا يجوز إلزام البنك الأهلي ومساهميه بأي قبول سابق متعلق بالعرض (ولمزيد من التفاصيل حول أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (٢-٣-١-٥) "*أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج*" من هذا المستند).

١٠. الوضع الزكوي

تخضع حسابات البنك الأهلي السنوية للزكاة فقط على أساس أن جميع المساهمين المؤسسين (أي المساهمين الذين كانوا يملكون أسهم في البنك قبل طرح أسهم البنك في السوق المالية السعودية (تداول)) هم من الأشخاص السعوديين، وبناء عليه، لا يخضع البنك الأهلي لضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية. ويقدم البنك الأهلي إقرارات موحدة لأغراض الزكاة تشمل البنك الأهلي وجميع الشركات السعودية التابعة المملوكة بالكامل له (ما عدا شركة الأهلي المالية).

قام البنك الأهلي بتسوية جميع مستحقاته الزكوية للسنوات من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٨م، والتي تم احتسابها وفق ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية التسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل والمعلن عنها على موقع تداول بتاريخ ١٤٤٠/٠٤/١٣هـ (الموافق ٢٠١٨/١٢/٢٠م). وتم الاتفاق بموجب هذه التسوية أن يقوم البنك الأهلي بدفع مبلغ مائة واثنين وثمانين مليون وستمائة وأربعة وثمانين ألف وستمائة وأحد عشر (١٨٢,٦٨٤,٦١١) ريال سعودي عن الزكاة المستحقة للسنوات المالية من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٧م على شكل دفعات سنوية تُدفع على مدى خمس سنوات حتى تاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٣م ("**مبلغ التسوية الزكوية للبنك الأهلي**"). وقد قام البنك الأهلي بدفع جزء من مبلغ التسوية الزكوية للبنك الأهلي بحيث تبقى ما مجموعه مائة وستة عشر مليون وتسعمائة وثمانية عشر ألف ومئة واثنين وخمسين (١١٦,٩١٨,١٥٢) ريال سعودي وذلك كما بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م. وبموجب اتفاقية التسوية الزكوية للبنك الأهلي قام البنك الأهلي بحساب ودفع الزكاة المستحقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م على أساس المعادلة الحسابية والتعليمات الواردة في قرار معالي وزير المالية رقم (١٢٦٠) وتاريخ ١٤٤٠/٠٤/٠٥هـ (الموافق ٢٠١٨/١٢/١٤م). وبناء عليه يعتبر الوضع الزكوي للسنة المالية ٢٠١٨م مغلق. كما قام البنك الأهلي بحساب ودفع المبالغ الزكوية المستحقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م على أساس قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل الواردة في قرار معالي وزير المالية رقم (٢٢١٥) وتاريخ ١٤٤٠/٠٧/٠٧هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٣/١٤م).

كما قدم البنك الأهلي إقراره الزكوي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بموعده النظامي والذي بموجبه أصدرت الهيئة العامة وللزكاة والدخل للبنك الأهلي شهادة زكاة غير مقيدة سارية المفعول حتى تاريخ ٢٠٢١/٠٤/٣٠م. وتجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب المستحقات الزكوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م للبنك الأهلي بناءً على قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم (٢٢١٥) وتاريخ ١٤٤٠/٠٧/٠٧هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٣/١٤م)، ولم تُصدر الهيئة العامة للزكاة والدخل حتى تاريخ نشر هذا المستند أية استفسارات أو ربوط زكوية على البنك الأهلي تخص السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. وفيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، أنهت الهيئة العامة للزكاة والدخل تقييم الإقرارات المقدمة من البنك الأهلي حتى تاريخ ديسمبر ٢٠١٩م، ولم تصدر الهيئة العامة للزكاة والدخل حتى تاريخ نشر هذا المستند أية استفسارات أو ربوط بخصوص إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة من البنك الأهلي للفترة الواقعة من بعد تاريخ [ديسمبر ٢٠١٩م.

وفيما يتعلق بالوضع الزكوي لمجموعة سامبا، تخضع حسابات مجموعة سامبا السنوية للزكاة وضريبة الدخل حيث تطبق ضريبة الدخل على الحصة المملوكة لأحد المساهمين المصنفين كشخص أجنبي لأغراض نظام ضريبة الدخل ("**المساهم الأجنبي**") والذي يملك ما نسبته ١,٢٢٪ من أسهم مجموعة سامبا وذلك كما بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م. وتقدم مجموعة سامبا وشركاتها السعودية التابعة إقراراتها الزكوية الضريبية على أساس الحسابات المنفصلة.

تواصل مجموعة سامبا الاعتراض على المطالبات الزكوية عليها من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل وذلك عن السنوات المالية من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٥م، حيث تم استئناف الاعتراض أمام اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية، كما تواصل مجموعة سامبا الاعتراض على المطالبات المتعلقة بضريبة الدخل من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل وذلك عن السنوات المالية من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٩م (والتي تقدر بحوالي ثمانين مليون (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي) حيث تم استئناف الاعتراض أمام اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية. ولم يصدر حتى تاريخ نشر هذا المستند أي قرار من اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية بشأن اعتراض مجموعة سامبا عن المستحقات الزكوية والضريبية عن السنوات الواردة أعلاه (بحسب الحال).

وبخصوص المستحقات الزكوية لمجموعة سامبا للسنوات المالية من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٨م، فقد قامت مجموعة سامبا بالاتفاق مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على تسوية هذه المستحقات وذلك بموجب اتفاقية التسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل والمعلن عنها على موقع تداول بتاريخ ١٤٤٠/٠٤/١٣هـ (الموافق ٢٠١٨/١٢/٢٠م). حيث تم الاتفاق بموجب هذه التسوية أن تقوم مجموعة سامبا بدفع مبلغ ملياران وثلاثمائة وستة عشر مليون وتسعة وخمسين ألف وخمسمئة وثلاثة وتسعين (٢,٣١٦,٠٥٩,٥٩٣) ريال سعودي عن الزكاة المستحقة للسنوات المالية من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٧م على شكل دفعات سنوية تُدفع على مدى خمسة (٥) سنوات حتى تاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٣م ("**مبلغ التسوية الزكوية لمجموعة سامبا**"). وقد قامت مجموعة سامبا بدفع جزء من مبلغ التسوية الزكوية لمجموعة سامبا بحيث تبقى ما مجموعه مليار وأربعمائة واثنين وثمانين مليون ومئتان وثمانية وسبعين ألف ومئة وأربعين (١,٤٨٢,٢٧٨,١٤٠) ريال سعودي وذلك كما بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م. وبموجب اتفاقية التسوية لمجموعة سامبا قامت مجموعة سامبا بحساب ودفع الزكاة المستحقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م. كما قامت مجموعة سامبا بحساب ودفع المبالغ

الزكوية المستحقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م على أساس قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل الواردة في قرار معالي وزير المالية رقم (٢٢١٥) وتاريخ ١٤٤٠/٠٧/٠٧هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٣/١٤م)، وقد استلمت مجموعة سامبا شهادة الزكاة المتعلقة بالسنة المالية المشار إليها.

وقدمت مجموعة سامبا إقرارها الزكوي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بموعده النظامي والذي بموجبه أصدرت الهيئة العامة وللزكاة والدخل لمجموعة سامبا شهادة زكوية ضريبية غير مقيدة سارية المفعول حتى تاريخ ٢٠٢١/٠٤/٣٠م. وتجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب المستحقات الزكوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م لمجموعة سامبا بناءً على قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم (٢٢١٥) وتاريخ ١٤٤٠/٠٧/٠٧هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٣/١٤م)، ولم تُصدر الهيئة العامة للزكاة والدخل حتى تاريخ نشر هذا المستند أية استفسارات أو ربوط زكوية على مجموعة سامبا تخص السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. وفيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل بعض الاستفسارات لتقييم الإقرارات المقدمة من مجموعة سامبا حتى تاريخ ديسمبر ٢٠١٩م والتي تضمن مطالبة مبدئية تقدر بحوالي سبعة وعشرين مليون (٢٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. وتواصل مجموعة سامبا مناقشة هذه الاستفسارات الصادرة من الهيئة العامة للزكاة والدخل حتى يتم الاتفاق على إنهاء تقييم إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة من قبل مجموعة سامبا لهذه الفترة. ولم تصدر الهيئة العامة للزكاة والدخل حتى تاريخ نشر هذا المستند أية استفسارات أو ربوط بخصوص إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة من مجموعة سامبا للفترة الواقعة من بعد تاريخ ديسمبر ٢٠١٩م.

وبعد نفاذ قرار الاندماج، ستنتقل جميع التزامات مجموعة سامبا المرتبطة بمبلغ التسوية الزكوية لمجموعة سامبا والبالغ مجموعها مليار وأربعمائة واثنين وثمانين مليون ومئتان وثمانية وسبعون ألف ومائة وأربعين (١,٤٨٢,٢٧٨,١٤٠) ريال سعودي إلى البنك الأهلي، وعليه، سيكون إجمالي مبلغ المستحقات الزكوية على البنك الدامج للسنوات السابقة مليار وخمسمئة وتسع وتسعين مليون ومائة وستة وتسعين ألف ومائتين واثنين وتسعين (١,٥٩٩,١٩٦,٢٩٢) ريال سعودي.

وبموجب الاندماج بين البنكين وحصول مساهمي مجموعة سامبا على أسهم في البنك الأهلي سيكون البنك الدامج خاضع لضريبة الدخل عن الأسهم التي ستصدر للشريك الأجنبي في مجموعة سامبا. وبناء عليه، سيترتب على البنك الدامج الالتزام بنظام ضريبة الدخل السعودي ولائحته التنفيذية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيترتب على الاندماج بين البنكين عدم قدرة البنك الدامج على الاستمرار بتقديم إقرارات زكوية موحدة حيث أن التوحيد لأغراض الزكاة لا ينطبق على الشركات الخاضعة لضريبة الدخل (ولمزيد من المعلومات المتعلقة بمخاطر بالمسائل الزكوية، يرجى مراجعة قسم (١-١-١٦) ("*المخاطر المرتبطة بالأوضاع الزكوية*") من هذا المستند).

١١. وصف البنك الأهلي

١١-١ نظرة عامة

يعتبر البنك الأهلي التجاري أحد أعرق البنوك السعودية وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة. بدأ نشاط البنك الأهلي كشراكة عامة نتاجاً لدمج أكبر مصارف العملات بالمملكة وهما "شركة صالح وعبدالعزيز كعكي" و "شركة سالم بن محفوظ" لتكوِّنا بعد اندماجهما أول بنك سعودي مسجل نظامياً. وبموجب المرسوم الملكي رقم م/١٩ الصادر بتاريخ ١٤١٧/١١/٢٣هـ (الموافق ١٩٩٧/٠٣/٣١م) تحول البنك الأهلي إلى شركة مساهمة. ويبلغ رأس ماله الحالي ثلاثين مليار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى ثلاثة مليارات (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية لكل سهم.

يعد البنك الأهلي من أوائل الشركات السعودية التي قامت بتطبيق مبدأ الحوكمة المؤسساتية، ويُعتبر أول بنك في المملكة يحصل على شهادة اعتماد دولية في استمرارية العمل إضافة إلى ريادته في مجال المسؤولية المجتمعية. كما يعتبر البنك الأهلي أحد أكبر البنوك التجارية في المملكة من حيث الإيرادات التشغيلية والميزانية العمومية. ويتألف البنك الأهلي من خمسة قطاعات تشغيلية رئيسية تمثل الوحدات الاستراتيجية للبنك حيث تقدم هذه القطاعات منتجات وخدمات مصرفية تقليدية مختلفة (تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع لأجل، والتمويلات الائتمانية للشركات، والقروض الشخصية والسكنية وغيرها من الخدمات) كما تقدم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية (غير مرتبطة بعمولات خاصة ويتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة) وتُدار بشكل منفصل من حيث الهيكلة الإدارية والتقارير الداخلية. تنقسم هذه القطاعات إلى مصرفية الأفراد، ومصرفية الشركات، والخزينة، وسوق المال، والمصرفية الدولية، وفيما يلي وصف عام عن كل قطاع:

١١-١-١ مصرفية الأفراد

تقدم شبكة فروع مصرفية الأفراد المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وكذلك المصرفية الخاصة بالبنك حلولاً مصرفية شاملة ومبتكرة تخدم كافة شرائح العملاء من خلال فروع البنك المنتشرة في كل مكان بالمملكة وعبر القنوات الإلكترونية التي تسهل للعملاء الحصول على الخدمة من أي مكان وفي أي وقت. كما يمتلك البنك الأهلي حصة سوقية كبيرة ومتنامية في محفظة التمويل، ويقدم حزمة متميزة من الحلول التمويلية لتلبية كافة احتياجات العملاء والتي تتنوع بين التمويل الشخصي والتمويل العقاري والتمويل التأجيري والبطاقات الائتمانية. كما تقدم مصرفية الأفراد لعملائها سلسلة متكاملة وشاملة من الخدمات في الحسابات الجارية وحلول الالتزامات والحوالات السريعة "كويك باي".

يتركز الهدف الاستراتيجي لمصرفية الأفراد على زيادة حصتها السوقية في محفظة التمويل، وخاصة التمويل العقاري، إلى جانب التوسع في شبكة الفروع الذكية وتحديث البنية التحتية للمصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى التركيز على المساهمة في نمو الحسابات الجارية وبطاقات الائتمان والمبادرات المستمرة للتحول الإلكتروني لتعزيز تجربة العميل.

١١-١-٢ مصرفية الشركات

تمثِل مصرفية الشركات أحد القطاعات الرائدة في البنك الأهلي وذلك من خلال ما تقدمه من حلول مبتكرة للتمويل التقليدي والتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى منتجات الائتمان، والمعاملات المصرفية، وخدمات التجارة لشريحة كبيرة من الشركات السعودية. ويشمل نطاق عمل مصرفية الشركات جميع أنواع الشركات ابتداءً من المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ووصولاً إلى الشركات الكبرى، حيث يقدم البنك الأهلي حلولاً تمويلية متخصصة تلبي كافة احتياجات عملاء الشركات المختلفة.

كما تتضمن الأهداف الاستراتيجية لمصرفية الشركات بالبنك الأهلي استهداف تمويل القطاعات الحيوية التي ركزت عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويشمل ذلك قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية والترفيه والسياحة. كما ركزت استراتيجية مصرفية الشركات على البيع المتقاطع لمنتجات الخزينة، والتجارة، وإدارة النقد لقاعدة عملائها الكبيرة، وتعمل مصرفية الشركات على تحسين تجربة العملاء من خلال تنفيذ العمليات آلياً والتحول الإلكتروني للخدمات المقدمة للشركات. واستهدفت استراتيجية مصرفية الشركات كذلك تحسين دورة الائتمان، وتعزيز قدرات عمليات التحصيل لزيادة حجم المبالغ المستردة.

وعززت مصرفية الشركات حجم أعمالها من خلال الاستفادة من التحول الرقمي للعمليات التشغيلية، حيث وصلت نسبة الخدمات الإلكترونية المقدمة للشركات إلى ٦٤٪ خلال عام ٢٠١٩م مقارنة بنسبة ٥٤٪ خلال العام السابق. وتوسعت مصرفية الشركات في الحلول والخدمات الإلكترونية والتي شملت الحوالات الدولية بالعملات الرئيسية الدولية، وإجراء تحديث كامل لمنصة الأهلي إي كورب المخصصة لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء الشركات.

وخلال عام ٢٠١٩م، حافظت مصرفية الشركات على جودة محفظة الشركات، بجانب تعزيز قدرات عمليات التحصيل مما أدى إلى زيادة المتحصلات إلى الضعف مقارنة بالعام السابق.

١١-١-٣ الخزينة

تُعد مجموعة الخزينة بالبنك الأهلي أكبر قطاع لإدارة عمليات الخزينة بالمملكة، حيث تقدم مجموعة متكاملة من منتجات وخدمات الخزينة وخدمات بنوك المراسلة لعملاء البنك الأهلي، بما في ذلك أسواق المال وأسعار الصرف، بالإضافة إلى أنشطة الاستثمار والمتاجرة (محلياً ودولياً)، وإدارة مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر الائتمان المتعلقة بالاستثمارات.

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للخزينة في تنويع مصادر التمويل من أجل زيادة فرص الحصول على السيولة، مع الحفاظ على عوائد الاستثمار المتكررة وتعزيز البيع المتقاطع لمنتجات الخزينة. وتشمل مجالات التركيز الاستراتيجية لمجموعة الخزينة التوسع التدريجي في فروع ومراكز الخزينة عالمياً، والاستغلال الأمثل لمحفظة الاستثمار لتحسين الجودة والسيولة والعوائد، فضلاً عن ابتكار منتجات جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة لتنويع مصادر السيولة وتعزيز عمليات البيع المتقاطع.

ولتحقيق تلك الاستراتيجية، حافظت الخزينة على مكانتها الرائدة في السوق عبر مجموعة كبيرة من منتجات الخزينة، ويرجع السبب في ذلك إلى التركيز المستمر على الابتكار وتقديم حلول تعزيز العائدات، ومنتجات التحوط، وأدوات السيولة سواء في المنتجات والحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أو التقليدية.

وقد حصلت مجموعة الخزينة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م على الترخيص للمكتب القاري للبنك الأهلي في سنغافورة، وبدأ المكتب في العمل خلال الربع الثالث وتمت أول عملية له في شهر أكتوبر ٢٠١٩م، وسيسهم هذا المكتب القاري الجديد في تعزيز فرص البنك الأهلي في الاستثمار والسيولة.

وتدير الخزينة أكبر محفظة استثمارية في المملكة، كما تلعب دوراً كبيراً في إنجاح إصدار السندات الحكومية المحلية.

نجحت الخزينة في تلبية احتياجات البنك الأهلي من السيولة، من خلال جمع التمويلات عبر أدوات سوق المال والودائع لأجل من عملاء قطاعي مصرفية الأفراد والشركات.

١١-١-٤ سوق المال

يمارس البنك الأهلي أنشطته الاستثمارية من خلال ذراعه الاستثماري المتمثل في شركة الأهلي المالية ("**الأهلي كابيتال**"). وتُعد الأهلي كابيتال أكبر بنك استثماري ومدير للأصول على مستوى المملكة العربية السعودية. إذ تقدم خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول، وخدمات المصرفية الاستثمارية، وخدمات الوساطة للعملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات في المملكة.

انطلاقاً من موقعها الريادي كأكبر بنك استثماري ومديراً للأصول في المملكة، ركزت الأهلي كابيتال على عدة محاور استراتيجية تتمثل في الحفاظ على مكانة الشركة الرائدة في السوق وتعزيزها من خلال المنتجات المبتكرة، وزيادة الإيرادات المتكررة من خلال زيادة الأصول المُدارة، وزيادة الحصة السوقية من إيرادات الوساطة وخدمات الأوراق المالية، ودعم المؤسسات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين الفعالية والكفاءة وزيادة الإنتاجية.

وتعد الأهلي كابيتال من أكبر مقدمي برامج الادخار للشركات في المنطقة، وبذلك تعتبر الأهلي كابيتال أكبر شركة إدارة أصول على مستوى المملكة العربية السعودية. وقد حافظت الأهلي كابيتال على تقييم MQ1، والذي يعد أعلى تصنيف في مقياس مؤسسة موديز (Moodys) لتقييم جودة مدراء الاستثمار.

ومن إنجازات الأهلي كابيتال خلال عام ٢٠١٩م، طرح صندوق الأهلي كابيتال الائتماني العقاري الأول إل بي (١)، وزيادة رأس مال صندوق الأهلي ريت (١)، بالإضافة إلى توفير برامج ادخار لموظفي أربع مؤسسات من بينها جهات حكومية وشبه حكومية وشركات مدرجة.

وفي مجال الوساطة نجحت الشركة في التقدم من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الثانية من حيث القيمة المتداولة، وُيعزى هذا النجاح إلى تعزيز منتجات الأهلي كابيتال لعملاء الأفراد والشركات، وإطلاق خدمة الوساطة الدولية، والتحسين المستمر للخدمات الإلكترونية، وتوسيع نطاق أنشطة الأبحاث والتداول بالهامش، إذ حصدت الأهلي كابيتال على جائزة "أفضل شركة لأبحاث الأسهم في المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠١٩م" من مجلة جلوبال بزنس أوتلوك.

كما حافظت الأهلي كابيتال على مركزها الريادي في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، حيث استمرت في تقديم خدماتها للشركات والمؤسسات الحكومية والشركات الكبرى الأكثر تطوراً، ومن إنجازات الشركة في المصرفية الاستثمارية خلال عام ٢٠١٩ تعيينها كمستشارٍ مالي ومنسقٍ رئيسي ومدير سجل اكتتاب المؤسسات ومتعهد التغطية في أكبر طرح عام أولي يشهده العالم وهو طرح شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) لأسهم تبلغ قيمتها ١١٠,٤ مليار ريال سعودي.

١١-١-٥ المصرفية الدولية

تتضمن خدمات إدارة المصرفية الدولية خدمات مصرفية مقدمة خارج المملكة العربية السعودية وذلك من خلال عدد من فروع البنك الأهلي خارج المملكة والتي تشمل الفروع في كل من مملكة البحرين وجمهورية سنغافورة. كما لدى البنك الأهلي حضور دولي في جمهورية تركيا وذلك من خلال بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي حيث يملك البنك الأهلي فيه ما نسبته (٦٧,٠٣٪). ويعمل بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي كبنك مشاركة من خلال استقطاب جذب حسابات جارية وحسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر، وتمويل العملاء من الأفراد والشركات من خلال عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة.

١١-٢ الإنجازات والجوائز

حصل البنك الأهلي على عدد من الجوائز في عام ٢٠٢٠م نظراً للتقدم الذي أحرزه في تحقيق استراتيجيته والتي تشمل:

- **أفضل مصرف خاص في المملكة للعملاء ذوي الدخل المرتفع** - يوروموني
- **أفضل مصرف خاص في المملكة للعملاء ذوي الملاءة العالية** -يوروموني
- **أفضل مصرف خاص في المملكة لخدمة أصحاب الأعمال** - يوروموني
- **أفضل بطاقة إسلامية في المملكة العربية السعودية** -ذا بانكر ميدل إيست

وقد حقق البنك الأهلي في نفس العام عدد من الإنجازات الأخرى حيث استطاع أن يحافظ على تواجده في مراكز متقدمة بالمملكة والعالم وفق تصنيف ذا بانكر إف تي.

كما حصل البنك الأهلي على عدد من الجوائز في عام ٢٠١٩م حيث تم منحه جوائز رفيعة في المجال المصرفي، من بينها:

- **أفضل بطاقة ائتمانية في المملكة العربية السعودية** -ذا بانكر ميدل إيست
- **أفضل بطاقة إسلامية في المملكة العربية السعودية** -ذا بانكر ميدل إيست
- **أفضل برنامج ولاء** -ذا بانكر ميدل إيست
- **أفضل بنك في الخدمات المصرفية** -ذا بانكر ميدل إيست
- **أفضل بطاقة ائتمانية ممتازة في المملكة العربية السعودية** -ذا بانكر ميدل إيست
- **أفضل بنك في مصرفية الشركات** -ضمن جوائز مجلة التمويل والعمل الإسلامي
- **أفضل بنك في الحوالات السريعة في المملكة** -المؤسسة المصرفية والمراجعة المالية العالمية
- **أحد أفضل ١٠٠ بنك على مستوى العالم** -ضمن جوائز مجلة ذا بانكر المملوكة لصحيفة فايننشال تايمز لقائمة أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم ٢٠١٩م
- **أفضل بنك في الخدمات الإلكترونية للشركات والمصرفية الشاملة بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل بنك في خدمات البوابة الإلكترونية للشركات بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل موقع إلكتروني متكامل للشركات بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل بنك في الخدمات الإلكترونية للشركات بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل تطبيق جوال للمصرفية الإلكترونية للشركات بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل بنك في واجهة برمجة التطبيقات بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل بنك في الخدمات الإلكترونية للأفراد بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل تصميم موقع إلكتروني للأفراد بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م

- **أفضل موقع متكامل في الخدمات الإلكترونية للأفراد بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل بنك في الخدمات الإلكترونية للأفراد بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل تطبيق جوال للمصرفية الإلكترونية للشركات بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **أفضل بنك في الخدمات الإلكترونية المبتكرة للأفراد بالمملكة** -ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس "لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لعام ٢٠١٩م
- **جائزة أفضل بنك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام ٢٠١٨** -وزارة التجارة والاستثمار
- **جائزة أفضل ممول عقاري** -وزارة الإسكان
- **جائزة أفضل برنامج تمويل عقاري بالمملكة** -وزارة الإسكان

٣-١١ الشركات التي يملك فيها البنك الأهلي

ونوضح فيما يلي قائمة بالشركات التي يملك فيها البنك الأهلي حصة مباشرة تبلغ أو تتجاوز ٣٠٪ من رأس المال:

اسم الشركة	الكيان القانوني	نسبة الملكية	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
شركة الأهلي المالية	شركة مساهمة	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	إدارة الخدمات الاستثمارية وإدارة أنشطة الأصول للبنك.
شركة الأهلي المالية – دبي (شركة ايست قيت كابيتال هولدنغ سابقا)	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	جزر الكايمان	الاستثمار في المحافظ الخاصة وفرص التطوير العقاري في الأسواق الناشئة.
شركة الأهلي المالية للاستثمار العقاري	شركة ذات غرض خاص	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	الاستثمار العقاري من خلال تملك وتسجيل موجودات الأصول العقارية نيابة عن الصناديق العقارية التي تدار بواسطة شركة الأهلي المالية.
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي	شركة مساهمة	٦٧,٠٣٪	تركيا	الخدمات المصرفية التجارية.
الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	تسجيل الصكوك العقارية التي يتم تقديمها من المقترضين كضمان. شراء وقبول وإفراغ العقارات.
شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	مزاولة أعمال الوكالة في التأمين.
شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسواق المحدودة	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	جزر الكايمان	تنفيذ معاملات المشتقات المالية بالإضافة إلى عمليات الشراء وإعادة الشراء.
شركة الأهلي إسناد	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	تقديم خدمات التوظيف في المملكة العربية السعودية.
شركة الأسواق العقارية التجارية*	شركة ذات مسؤولية محدودة	٦٠٪	المملكة العربية السعودية	تملك وإدارة وصيانة ونظافة مركز الجمجوم التجاري.
شركة الأهلي تكافل	شركة مساهمة سعودية	٢٩,٩٩٪	المملكة العربية السعودية	أعمال التأمين (تأمين الحماية والادخار للأفراد والمجموعات).

* تم صدور حكم قضائي بتصفية شركة الأسواق العقارية التجارية، وهي الآن في دور التصفية

١٢. الإعفاءات

تم الحصول على إعفاء من هيئة السوق المالية من متطلبات الفقرة (س) من المادة (٣) والمادة (٤٨) من لائحة الاندماج والاستحواذ بحيث يحق لكبار المساهمين الذين يملكون أسهم في البنك الأهلي ومجموعة سامبا ممن لديهم ممثلين في مجلسي إدارة البنكين التصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة لإحدى البنكين مع مراعاة القيود الخاصة بعدم تصويت ممثليهم في اجتماع مجلس الإدارة أو أي من اللجان. لذلك فإن المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة (وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) سيكون لهم الحق في التصويت في الجمعية العامة لإحدى البنكين.

١٣. المستندات المتاحة للمعاينة

سيقوم البنك الأهلي بتوفير نسخ من المستندات التالية للمعاينة في مقره الرئيسي خلال ساعات العمل الاعتيادية في أي يوم عمل من تاريخ نشر هذا المستند وحتى نهاية فترة العرض:

١. النظام الأساسي لكل من مجموعة سامبا والبنك الأهلي.
٢. القوائم المالية المراجعة لكل من مجموعة سامبا والبنك الأهلي للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٨م و٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالإضافة إلى القوائم المالية الأولية لكل من البنكين لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م.
٣. اتفاقية الاندماج.
٤. خطابات موافقات المستشارين على استخدام أسمائهم وشعاراتهم وإفاداتهم في هذا المستند.

الملحق (١)

التعديلات على النظام الأساسي المرتبطة بصفقة الاندماج[٣٥]

سيتم تعديل المادة ١ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

١. البنك الأهلي السعودي شركة مساهمة سعودية، تأسست طبقاً لأحكام نظام الشركات ولوائحه ونظام مراقبة البنوك ولوائحه، وطبقاً لهذا النظام.
٢. اندمجت مجموعة سامبا المالية والمقيدة في السجل التجاري برقم ١٠١٠٠٣٥٣١٩ وتاريخ ١٤٠١/٢/٦هـ (الموافق ١٩٨٠/١٢/١٣م) في الشركة وانتقلت جميع الحقوق والأصول المنقولة وغير المنقولة والالتزامات الخاصة بمجموعة سامبا المالية للشركة، وأصبحت الشركة خلفاً لمجموعة سامبا المالية في جميع ما ذكر أعلاه.

سيتم تعديل المادة ٢ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

اسم الشركة هو البنك الأهلي السعودي شركة مساهمة مدرجة.

سيتم تعديل المادة ٣ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مجلس الإدارة: مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي.

البنك: البنك الأهلي السعودي.

الشركة: البنك الأهلي السعودي.

البنك المركزي: البنك المركزي السعودي.

الهيئة: هيئة السوق المالية.

العضو: عضو مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي المعين تعييناً صحيحاً.

النظام: نظام البنك الأهلي السعودي الأساس المعتمد من الجمعية العامة غير العادية

شخص: أي شخص طبيعي أو اعتباري.

وسائل التقنية الحديثة: تعني جميع وسائل الاتصال التي يتحقق المقصود منها بعلم المبلغ ومنها على سبيل المثال لا الحصر (البريد الإلكتروني ورسائل الهاتف الجوال النصية وحساب الشخص الإلكتروني لدى البنك وغيرها).

نظام السوق المالية: نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ واللوائح والتعليمات الصادرة بموجبه، وأي تعديلات تطرأ عليهم.

نظام مراقبة البنوك: نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥) وتاريخ ١٣٨٦/٠٢/٢٢هـ ولوائحه وأي تعديلات تطرأ عليهم.

المساهم: هو مالك أي سهم من أسهم الشركة المصدرة.

---

[٣٥] ملاحظة: يعتزم البنك إجراء عدد من التعديلات العامة (غير مرتبطة بصفقة الاندماج) على النظام الأساسي والتي سيتم التصويت عليها في الجمعية التي ستعقد للتصويت على صفقة الاندماج. وتجدر الإشارة إلى أن النصوص المعدلة الواردة في هذا الملحق تعكس تلك التعديلات حيثما تنطبق. ولمزيد من المعلومات عن طبيعة هذه التعديلات العامة، يرجى مراجعة جدول أعمال الجمعية الخاصة بصفقة الاندماج والتي ستنشر على موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) في وقت لاحق.

نظام الشركات: نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ واللوائح والتعليمات الصادرة بموجبه، وأي تعديلات تطرأ عليهم.

الأنظمة: جميع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية الصادرة من الجهات المختصة وكما تُعدل من وقتٍ إلى آخر.

سيتم تعديل المادة ٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يقع مركز الشركة الرئيس في مدينة الرياض، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية نقل هذا المركز إلى أي مكان آخر داخل المملكة. وللشركة فتح فروع، ومكاتب، وتعيين وكلاء لها، داخل المملكة وخارجها، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي وصدور قرار من مجلس الإدارة، مع مراعاة الأنظمة واللوائح السارية في المملكة بهذا الخصوص.

سيتم تعديل المادة ٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

رأس مال الشركة هو أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (٤٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى أربعة مليار وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون (٤,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي متساوية القيمة، القيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة ريالات سعودية مدفوعة بالكامل ترتب حقوقاً والتزامات متساوية لجميع المساهمين.

سيتم تعديل المادة ١٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات وذلك باتباع أسلوب التصويت التراكمي، وبعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة ، ويجوز إعادة انتخاب العضو الذي انتهت مدة عضويته.

سيتم تعديل الفقرة ١ من المادة ١٩ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

١- إذا شغر مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة كان للمجلس أن يعين عضوا في المركز الشاغر ممن تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي، ويجب أن تبلغ بذلك وزارة التجارة والهيئة، وفقا للمواعيد المحددة من قبل كل جهة، وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها لإقراره ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

سيتم تعديل الفقرة الفرعية أ من الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

٢- نصاب اجتماع مجلس الإدارة:

أ) لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره على الأقل ستة أعضاء سواء بأنفسهم أو بالإنابة.

الأهلي
NCB